القسم الأول

التعليم
طوق النجاة

- نظرة جديدة
- البحث عن نظام تعليمى جديد
- جمود أم تغيير
- التعليم ونظرية ماكنمارا
- نهضة بدون تعليم !
- نقطة الضعف
- قضية القرن القادم
- اعادة فتح باب الاجتهاد
- من أين نبدأ
- حملة قومية للانقاذ
- قراءة فى وثيقة عن المستقبل
- الجامعات والمستقبل
- الحلم والمشروع القومى
- قضية التعليم
- التعليم والأمن القومى
- اعادة ترتيب الاولويات
- من منظور سياسى
- فاقد الشىء .. هل يعطيه
- معركة واحدة
- مستقبل التعليم
- أصحاب الصوت العالى
- امتحانات لوزير التعليم
- بداية «الصحوة»

obeikandl.com

obeikandl.com

نظـرة جديـدة

فى عام ١٩٨٤ وقف رئيس وزراء اليابان أمام البرلمان ليعلن أن نظام التعليم فى اليابان أصبح مهدداً بأن يصبح نظاماً متخلفاً ، وأنه « يجب إجراء اصلاح جذرى لجميع أبعاد النظام التربوى استعداداً للقرن الحادى والعشرين » وكان هذا الإعلان غريباً لأنه جاء فى الوقت الذى انتهت فيه الدراسات الامريكية إلى أن النظام التعليمى فى اليابان هو أرقى نظام فى العالم ، كما كان ذلك تقريباً هو الوقت الذى أعلن فيه الرئيس الأمريكى أن الأمريكيين أصبحوا « أمة فى خطر » لأن نظام التعليم الأمريكى لم يعد صالحاً لمسايرة قفزات العلوم والعقول فى هذا العصر .

وفى الوقت الذى شكل فيه الرئيس الأمريكى لجنة رئاسية لإعداد رؤية جديدة للتعليم ، شكل رئيس وزراء اليابان لجنة ضمت ٣٥ عضواً من كبار الشخصيات العامة و ٢٠ عالماً متخصصاً ومعهم ممثلون عن وزارة التعليم واتحادات العمال ورجال الأعمال والصناعة ورأس اللجنة رئيس الوزراء نفسه .

ووضع رئيس الوزراء اليابانى أمام اللجنة تصوره لمهمتها وهى : «إصلاح النظام التعليمى فى اليابان جذرياً ، بسياسة طويلة المدى ، ولابد أن نجعل ذلك مسئولية الحكومة كلها وليست مسئولية وزارة بعينها . . ان الإصلاح التربوى يتضمن عناصر أكثر من مجرد إصلاح التعليم فقط وسوف يؤدى إصلاح التعليم بهذا المفهوم حتماً إلى إصلاح المجتمع اليابانى كله » ،

واستغرقت اللجنة فى عملها عامين كاملين ، قدمت بعدهما دراسة متكاملة، فصدر قرار بتحويل هذه اللجنة إلى مجلس دائم باسم « المجلس الوطنى لإصلاح التعليم » وأسندت رئاسته إلى أحد رؤساء الجامعات الكبرى السابقين ، وسار العمل فيها على أربعة محاور أساسية : المحور الأول هو المعلم ، وكان الهدف الأول للجنة هو كيفية إعادة الحماس إلى المعلمين ، واثارة قدراتهم ، ورفع روحهم المعنوية ، ويدخل فى ذلك برنامج عملى لاستعادة ثقة الشعب اليابانى فى التعليم .

والمحور الثانى : هو تحديد هدف التعليم، ليس فقط باعداد الشعب اليابانى للتعامل مع متغيرات هذا العصر من التكنولوجيا البالغة التقدم والدقة والأجيال الجديدة من أجهزة الكمبيوتر ، والتفوق فى العلوم الفيزيقية والرياضيات ، ولكن بتوسيع قاعدة اعداد العلماء والمخترعين وتنمية القدرة على الابتكار ليظل التفوق التكنولوجى اليابانى على سائر دول العالم مستمراً مع جهود الدول الأخرى للحاق باليابان أو التفوق عليها .

والمحور الثالث : هو إعادة تنظيم الإدارة التربوية وسياسة تمويل التعليم بعد أن تبين أن العوائق الإدارية فى المدارس والجهاز البيروقراطى لوزارة التعليم هو أهم عوائق تطوير التعليم ، وأنه بدون وجود جهاز إدارى مؤهل لمسايرة الانطلاق بالتعليم فلن يتحقق ذلك ، وكذلك فإنه بدون توافر التمويل الكافى فإن التعليم الجيد سيظل سلعة بعيدة المنال .

أما المحور الرابع والأخير فكان إعادة نظر شاملة لفلسفة التعليم . . وجدوا أن المدرسة اليابانية تهتم اهتماماً زائداً بالحفظ ، والاعتماد على الذاكرة مما أدى إلى تخريج ملايين من الأشخاص اللامعين قادرين على أداء العمل الذى يرضى الآخرين بجدية ، لكنهم يفتقدون إلى القدرة على التفكير الابتكارى المستقل .

هكذا فعلوا فى اليابان منذ عام ١٩٨٤ وتحركوا بخطوات جادة ، وتحولت أفكارهم إلى حقائق ، وأقوالهم إلى أعمال ، وغيروا التعليم فعلاً، لأنهم حريصون على أن يبقوا فى القمة فى عالم انتقل فيه الصراع الدولى إلى ميادين التفوق العلمى والتكنولوجى ، ومن لا يتقدم ، أو يتوقف لحظة، فإنه يتراجع خطوات ، ويصعب عليه العودة إلى القمة مرة أخرى .

أما نحن فقد أضعنا وقتاً طويلاً فى الدفاع عن حالة التعليم المتدهورة عندنا بإدعاء أنها فى أحسن حال ، إلى أن بدأت مرحلة جديدة بإعلان وزير التعليم بأن التعليم فى أزمة ، وببرنامج الرئيس مبارك الذى نقل التعليم فى مصر لأول مرة من موضوع خاص برجال التعليم وحدهم ، إلى دائرة أوسع من الإهتمام الشعبى العام ، فأصبحت قضية التعليم قضية سياسية ، ثم أصبحت قضية أمن قومى ، ثم صعدت إلى قمة أعلى فاعتبرها الرئيس مبارك هى « المشروع القومى لمصر » وحسم بذلك جدل المثقفين بحثاً عن مشروع قومى يستنفر طاقة الأمة ويحفز قواها لبلوغه . هذا المشروع الآن هو بناء دولة عصرية جديدة ، ترتكز أساساً على إنسان جديد يعيش فى عصره ويتعامل معه بلغته ويساير تطوراته ولا يكتفى بدور المتلقى ولكن لديه القدرة على أن يشارك فى هذا السباق الدولى الرهيب . . كما أن عليه أن يشارك بفاعلية فى ممارسة الحرية السياسية ، والبناء الاقتصادى ، وإعادة بناء نظام جديد للقيم الاجتماعية والأخلاقية ، والتعامل مع المستقبل . . . مثل هذا الإنسان لايمكن استيراده ، ولا العثور عليه جاهزاً بفعل المصادفة ، ولكنه بالضرورة نتاج مؤسسة تعليمية لها استراتيجية واضحة ، وغير منعزلة عن المجتمع .

من هنا كان لابد من فتح النوافذ والابواب فى وزارة التعليم ، وإزالة الأسوار العالية التى صنعتها البيروقراطية وسنوات الانعزال عن المجتمع . ومن هنا تأتى أهمية المؤتمر الكبير الذى عقد فى مصر فى عام

١٩٩٢ ودعت إليه وتولت رئاسته السيدة سوزان مبارك باعتبارها رئيسة للجمعية المصرية للتنمية والطفولة، بالتعاون مع وزارة التعليم ، ولأن الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم كان يعد لهذا المؤتمر منذ سنة كاملة ، فقد أعد اطاراً عاماً للعمل فى ورقة بعنوان « مبارك والتعليم» وجمع الخبراء كلهم فى لجان تمثل « ورشة عمل » لإعداد رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الإبتدائى ، وشارك فى مناقشات وصياغة قرارات هذه اللجان ممثلون عن أولياء الأمور ، والمدرسين ، وأساتذة الجامعات ، وخبراء المراكز المتخصصة بالبحوث التربوية والامتحانات والمناهج ، ومن قطاعات الثقافة ورجال الأعمال والبنوك وخبراء التخطيط والاقتصاد والعلوم ، ومن نقابة المعلمين، وأعضاء مجلسى الشعب والشورى والاحزاب السياسية . . الخ وعقدوا اجتماعات يومية استمرت أسبوعاً كاملاً صباحاً ومساء وجاءت حصيلة أعمالهم مادة لمناقشات المؤتمر الكبير الذى كان يمثل المجتمع المصرى بكل فئاته .

بهذا الأسلوب العلمى فى العمل يمكن أن نطمئن إلى أن التعليم فى مصر يمكن أن يتغير ، وأن المجتمع المصرى كله يمكن أن يتغير أيضاً . . لأن كل مشاكل المجتمع المصرى ليست إلا نتاج مدرسة ابتدائية لا تحسن التعامل مع الأطفال تربوياً ، ولاتقدم لهم ما يصلح لبناء العقل ، أو الجسم ، أو الروح . . وهذه هى الحقيقة المؤلمة !

لكن المؤتمر فى ذاته ليس الغاية ـ مع نجاحه الكبير علمياً وسياسياً ـ فهو وسيلة جيدة ، وانفض اعضاؤه بعد ان أسفرت اجتماعاتهم عن توصيات وقرارات ، وعاد الأمر إلى وزارة التعليم لتتولى التنفيذ ، وبقدر ما سيكون التنفيذ دقيقاً فى التعبير عن قرارات المؤتمر ، وسريعاً ، ومحققاً للهدف ، بقدر ما يتحقق النجاح الذى نتمناه ، لكى ندخل نحن أيضاً القرن الحادى والعشرين ونحن مؤهلين له

الحلم .. والمشروع القومى

حين طرح الرئيس مبارك التعليم مشروعاً قومياً لمصر حتى عام ٢٠٠٠ كان يقصد بذلك أن الحلم القومى الذى يجب أن تحشد من أجله كل الجهود والإمكانات الشعبية والحكومية ، هو إعادة بناء مصر من جديد على ذات الأساس الذى بدأت به نهضتها فى أواخر القرن الماضى وبداية القرن العشرين ، وهو نفسه الأساس الذى أقامت عليه أوروبا عصر نهضتها فى القرن الثامن عشر ، وبدأت منه ثم تقدمت به خطوات نحو التقدم العلمى، والثقافى ، والحضارى ، والتكنولوجى ، وما كان من الممكن أن تنهض أوروبا أو الولايات المتحدة أو اليابان ، أو النمور الآسيوية كوريا وتايوان وسنغافورة ثم ماليزيا واندونيسيا التى كانت فقيرة ومتخلفة إلى عهد قريب إلا بعد أن تنبهت إلى أهمية التعليم وركزت فيه كل ما تملك واستثمرت فيه أموالا كثيرة رغم قلة الأموال لديها، وبالتالى ركزت استثماراتها فى بناء الإنسان قبل اقامة المبانى الفخمة وشراء السيارات الفارهة . وهى الآن تجنى ثمار هذا الاستثمار وتتقدم نحو الصفوف الأولى فى عالم القرن الحادى والعشرين .

كان الرئيس يقصد فى المقام الأول نقل قضية التعليم من يد وزارة التعليم لتصبح مسئولية أعلى مستويات القيادة ، وبذلك تحول موضوع اعادة بناء المؤسسة التعليمية فى مصر إلى قضية سياسية تتعلق بأمن الوطن ،

وبمستقبل البلاد ، وبتحديد نوعية الشعب الذى سيعيش فى مصر فى القرن القادم ، هل سيكون شعباً كثير العدد قليل القيمة ، أم سيكون شعباً متعلماً ، مدركاً لقيمة العلم والثقافة ، منفتحاً على ما فى العصر من ثورات علمية سيكون فيها النصر والسيادة فى العالم ليس لأقوى الشعوب تسليحاً واستعداداً عسكرياً ، لأن عالم الغد لن يكون عالم الصراع العسكرى بالدرجة الأولى ، كما لن يكون النصر للشعوب الأكثر عدداً وهى غثاء كغثاء السيل ، ولكنه سيكون للشعوب الأكثر تفوقاً فى امتلاك أسرار العلم ، والأكثر انجاباً للعلماء والمخترعين والمبدعين ، والأكثر قدرة على استخدام وتطوير منجزات العلم بفروعه المختلفة . . عالم القرن الحادى والعشرين سيكون عالماً مختلفاً عن عالم القرن العشرين . . سيكون عالماً بلا حروب كبيرة ، لكن الصراع البشرى فيه سيكون أقوى وأكثر ضراوة من كل الصراعات العسكرية الوحشية التى شهدتها الإنسانية . وسيكون امتلاك القوة وعناصر الفوز فى هذا الصراع مرتبطاً بمدى صلاحية الشعب ككل للتعامل مع حقائق عصر جديد بعد ان يكون قد اعد القاعدة العلمية الأساسية لغزو الفضاء ، واطلاق الصواريخ العابرة للقارات ، واستخدام الكمبيوتر لاحراز القوة الجديدة التى تمثل سلاح المستقبل ، وهى قوة المعلومات والمعرفة ، واستعمال الليزر فى استخدامات السلم والحرب ، وامتلاك أسرار الهندسة الوراثية لتحسين ما ينتجه هذا المجتمع من النبات والحيوان . . وأيضاً من البشر ! وحيازة أسرار تصنيع واستخدام المواد الجديدة . . الخ . .

هذا العالم الجديد لايمكن أن نجد فيه مكاناً بمجرد انشاء عدد من المصانع ، أو اصلاح عدد من المدارس ، أو ادخال عشرات من أجهزة الكمبيوتر فى بعض مواقع العمل والدراسة ، ولكننا سندخله فقط إذا

توافرت الشروط لذلك ، وأولها واهمها على الاطلاق : نوعية الإنسان . . ولطالما تحدثنا ، وغنينا ، ورفعنا أصواتنا فى خيلاء، لنعلن اننا سنعمل على اعادة بناء الإنسان المصرى ، وبعد ذلك لم نفعل شيئا لتحويل الامر إلى واقع فى حياتنا اليومية ، صحيح لقد ازداد خريجو المدارس والجامعات . . وصحيح أصبح لدينا صفوة من العلماء ترن اسماؤهم فى العالم ويقدمون اضافات ذات قيمة عالية فى مجالات تخصصاتهم العلمية، لكن ذلك لايكفى . . أولاً : لأن القاعدة العريضة مازالت بعيدة عن عصر العلوم ، مادامت الأمية باقية بنسبة تصل إلى خمسين فى المائة ، شاهداً على فشل النظام التعليمى ، وعدم جدية ما قيل أنه تطوير أو اصلاح للتعليم ، والعبرة بالنتائج وليس بالتقارير . . ومادامت عقلية خريجى المدارس المصرية بعيدة عن التعامل مع علوم العصر الأساسية وأهمها : الرياضة ، والفيزياء، والعلوم البيولوجية ، والعلوم المتصلة بها، ومادامت هذه العقلية بعيدة عن التشبع بالمنهج العلمى فى التفكير وحل المشكلات ، ومادام السلوك غير حضارى ، من أبسط مظاهره فى التعامل الشخصى ، إلى آخر مظاهره فى ممارسة الحقوق السياسية والقيادة والعمل العام .

بهذا المعنى الشامل يجب أن نفهم دعوة الرئيس إلى اعتبار التعليم هو المشروع القومى ، فليس المقصود اصلاح بضع مدارس ، أو بناء مدارس جديدة ، أو تعديل منهج فى بعض العلوم ، أو اعطاء بضعة جنيهات للمدرسين كحوافز ، المسألة أكبر بكثير من ذلك . . المسألة أننا فى أزمة تعليم كما قال الرئيس . . واننا فى خطر . . وأنه لا نجاة لنا إلا بان نبدأ على طريق جديد ونسرع الخطى، وهذا يعنى إعادة نظر فى كل شىء وإعادة بناء كل شىء فى المؤسسة التعليمية المصرية ، وفى النظام التعليمى المصرى ، ليس بقصد سد نقص أو إصلاح خطأ ، ولكن بقصد وضع رؤية جديدة ، وأهداف جديدة ، وبالتالى وسائل جديدة لإعداد المواطن المصرى . . ليكون مواطناً عالمياً ، متفتحاً للأفكار الجديدة ، مدركاً لطبيعة العصر وتحدياته ،

قادراً على أن يعمل ويتعامل ويضيف ، ولا يعانى لحظة من أدنى شعور بأنه أقل من أى إنسان مثله على الكرة الأرضية ، ليس بتعميق النعرة الكاذبة ، ولكن بزيادة قدرته على أن يكون متساوياً مع أكثر الشعوب حضارة ورقياً وعلماً .

بهذا نكون قد وضعنا المشروع القومى فى إطاره الصحيح ، فهو فى حقيقته مشروع لبناء الوطن كله فى كل المجالات : الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية ، ونقطة البدء هى اعداد الإنسان لهذه المهمة الصعبة ، وليس هناك وسيلة لذلك إلا التعليم . . وهذا هو المعنى الذى ادركته منظمة اليونسكو حين قررت تكريم الرئيس مبارك باعتباره أول رئيس دولة يعلن أن التعليم هو المشروع القومى لبلده ، وجاء فى قرار التكريم أن إعلان الرئيس يمثل قيمة حضارية . . وهذا المعنى هو الذى كان فى أذهان معظم المشاركين فى مؤتمر التعليم الأخير الذى رأسته قرينة الرئيس .

لقد أدركت منظمة اليونسكو القيمة الحقيقية لإعلان المشروع القومى المصرى ، باعتباره بداية نهضة حضارية شاملة للوطن قائمة على أساس حقيقى ، وككل بناء يمكن الاكتفاء بترميم الصدوع وإعادة طلائه بألوان خارجية زاهية والابقاء على عوامل انهياره للزمن ، كما يمكن هدم البناء القديم الآيل للسقوط . . القائم على أساس غير متين وغير سليم وإقامته من جديد ، على أساس علمى سليم ، لكى يصلح للأرتفاع عالياً، بقدر الطموح الوطنى المصرى وتصورات القيادة للمستقبل الذى يمكن أن يتحقق، ويمكن ان يستحقه المصريون .

المسألة ليست سهلة . . هى ثورة بمعنى الكلمة . . وهى معركة . . ولذلك تحتاج إلى الحشد . . وهذا يحتاج إلى تفصيل .

البحث عن « نظام تعليمى جديد »

تضافرت عوامل كثيرة لتجعل من مؤتمر التعليم الذى عقد عام ١٩٩٢ بداية لمرحلة جديدة ، تختلف عن كل ما سبقها من مراحل . وإذا كانت محاولات تطوير التعليم قد تعددت خلال السنوات العشرين الأخيرة ، فعقدت مؤتمرات ، وصدرت توصيات لا حصر لها ، إلا أنها كانت تبحث فى إطار ادخال إصلاحات على النظام التعليمى القائم ، كما كانت مقيدة بحدود ما هو ممكن ، وبالامكانات المحددة الحالية ماليا وبشريا أما هذا المؤتمر فكان التصور أمامه مختلفاً ، كان يبحث عن طريق جديد ، أو بالأدق عن « نظام تعليمى جديد » لمصر بعد أن أعلن إنحيازه منذ البداية إلى الإتجاه المطالب بالتغيير الشامل ، ولم يجد تيار التطوير عن طريق «الترقيع» مع الاستمرار فى الطريق التقليدى مؤيدين يدافعون عنه .

واتيح لهذا المؤتمر من عوامل القوة والنجاح مالم يكن متاحاً للمؤتمرات السابقة ، فلقد عقد برئاسة السيدة سوزان مبارك باعتبارها رئيسة جمعية التنمية والطفولة وراعية مشروع إنشاء مائة مدرسة بالجهود الشعبية ، ولم يكن حضورها لافتتاح المؤتمر فقط ، ولكنها شاركت فى أعماله مشاركة كاملة، وقضت ساعات طويلة فى حوارات ومناقشات المؤتمر ، مما أعطى لهذه المناقشات فاعلية ، ووجهها إلى البحث عن حلول جديدة للمشاكل القديمة فى التعليم بدلاً من ترديد الشعارات والقوالب الفكرية الجاهزة التى تقال عادة فى كل مناسبة للحديث عن التعليم . كما أن هذا المؤتمر كان أول

تجمع فى مصر يلتقى فيه كل هذا الحشد من أصحاب الرأى والخبرة فى كل مجال مع عدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين ، وقد شارك الدكتور مصطفى كمال حلمى فى مناقشات المؤتمر بحماس شديد ، فأضاف إلى المشاركين الكثير من خبرته كرئيس لمجلس الشورى، ونقيب للمعلمين ، ووزير سابق للتعليم ، وصاحب تجربة هامة فى التطوير ، وكذلك ساعد فى اثراء الحوار مجموعة من أكبر رجال الأعمال والثقافة والفن والإعلام وأساتذة الجامعات وخبراء التربية والمسئولين فى مراكز البحوث والمناهج والامتحانات، فأضافوا إلى المؤتمر حيوية جعلت الساعات الطويلة تمر دون أن يشعر أحد ، كانت قيادات الفكر المصرى ، وتياراته المختلفة ، ومدارسه جميعاً ، ممثلة فى المؤتمر ، كما أن الجهد غير المسبوق الذى بذل فى الإعداد له والذى استغرق شهوراً فى « ورشة العمل » التى شكلها وزير التعليم ، والدراسات وأوراق العمل التى وصلت إلى الأعضاء قبل إنعقاده بأيام . . كل ذلك جعل المؤتمر يبدأ منذ اللحظة الأولى بداية جادة ، دون أن يضيع أعضاؤه الوقت فى تكرار تحديد البديهيات كما هى العادة فى المؤتمرات ، وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا المؤتمر بدأ البداية الصحيحة بالبحث عن فلسفة جديدة للتعليم، وعن أهداف جديدة تتفق مع هذه المرحلة التى تبحث فيها مصر عن النهضة ، وتتطلع إلى دخول القرن الحادى والعشرين وهى دولة قادرة على التعامل معه من موقع قوة ، بحيث لاتقنع بأن تكون مثل غيرها من الدول المتخلفة ، أو حتى أفضل منها ،أو تكون خارج حلبة السباق العالمى الصعب، ولذلك لا يكفيها محو أمية أبنائها، ولاتعليمهم كيفية التعامل مع أجهزة لا يعرفون دقائق أسرارها ، ولكن لابد من اعدادهم للتعامل مع تكنولوجيا العصر وعلومه المتقدمة من رياضيات وفيزياء ، وثورة العلوم البيولوجية وعلوم الفضاء والذكاء الاصطناعى لتحقيق الانتقال من دولة مستوردة لثمار التقدم العلمى إلى دولة منتجة للعلم ومشاركة فى تقدمه

. . وهو هدف يبدو صعباً ، وقد يراه البعض مستحيلاً ، ولكن من قال أن هذا المؤتمر كان يبحث عن أهداف سهلة ، أو قريبة المنال . . . ؟

ومنذ البداية كانت أجراس التنبيه ـ دقها الدكتور أسامة الباز ـ بألا يكون هذا المؤتمر كسابقيه ، ولكن لابد أن تتوافر له المصداقية ، فلقد كان الناس يتوقعون التغيير بعد كل مؤتمر للتعليم ولا يحدث ذلك ، والآن لدينا موقف واضح من أعلى قيادة فى البلاد ، ولدينا وزير جاد ، ولذلك فإن الكلام يجب ألا ينفصل عن العمل ، ويجب أيضاً أن يبتعد عن التعميم والشعارات، ومن المفيد أن نتحدث عن آليات التنفيذ . . كيف نحقق التغيير . . ؛ ونبه الدكتور أسامة الباز أيضاً إلى أن مناهج التعليم تحتاج إلى تطوير باستمرار ، ولابد أن يكون هناك نظام للتغيير الدائم ، بحيث لايتم التغيير جزئياً ، ولايتم مرة ثم يتوقف . وانتقلت المناقشات بذلك إلى مناخ جديد للعمل ليكون هذا المؤتمر بداية لإعادة البناء وليس ترميم أو إصلاح هذا البناء التعليمى المتهالك . !

وأضاف إلى فاعلية المؤتمر ما قاله الدكتور مصطفى كمال حلمى من أنه عاصر ٦ محاولات لتطوير التعليم منذ عام ١٩٧٠ . بمعدل محاولة كل ثلاث سنوات ـ « ولكن فى هذه المرة أمامنا فرصة ذهبية أرجو ألا تفلت من مصر ، فرئيس الدولة يكرر أن التعليم هو مشروعنا القومى ، وحرم السيد الرئيس تشارك وتدفع وتعمل ، ولدينا وزير للتعليم سياسى ووطنى وفكره حول التغيير واضح ولديه رؤية متكاملة ، وعلينا أن نخطو للعمل ، ونأخذ فى التنفيذ ، وسوف يسجل التاريخ أن رئيس الدولة وضع التعليم فى أعلى قمة الأولويات باعتباره مشروعاً قومياً ، كما سيسجل التاريخ لكل جهة وكل مسئول ما سيقدمه لتحقيق ذلك .

وكانت السيدة سوزان مبارك منذ أول لحظة فى المؤتمر غاية فى الوضوح فى عرض نقاط حددت البدايات الصحيحة :

● لابد من البدء بالتعليم الابتدائى لأن ذلك يمثل التحكم فى النهر من المنبع . .

● ان قضية التعليم لم تعد مقصورة على المتخصصين ولكنها أصبحت قضية رأى عام . ومن حق ـ بل من واجب ـ كل صاحب رأى أن يشارك فيها .

● ان استقرار مصر كأمة ، وتلبية حاجتها إلى التغيير مرتبط بالتعليم حتى لايترك نمو الشباب للمصادفة .

● ان الاستثمار فى التعليم هو أعظم استثمار ، لأنه يتجه إلى أهم عناصر بناء المستقبل .

● ان وثيقة « مبارك والتعليم » هى فى حقيقتها اطار لفكر القيادة المصرية تستهدف بها التنمية البشرية ، والسلام الاجتماعى .

● هناك جهود بذلت فى مراحل سابقة لا يمكن انكارها ، إلا أن ناتج هذه الجهود كان أقل بكثير من توقعاتنا .

● ان نسبة الأمية فى مصر ـ بعد كل الجهود التى بذلت ـ فوق ٥٠٪ وهناك ٢٠٠ ألف طفل فى سن الالزام لم يندرجوا فى التعليم . وهذه حقيقة تشعرنا بخطورة الوضع القائم .

● ان المناهج تثقل كاهل الطفل الصغير ، والمدرسة تفرض عليه أن يحمل حقائب ثقيلة الوزن ، قليلة النفع ، ولذلك لابد من مراجعة غير تقليدية للمناهج . بحيث نحسن تعليم الطفل ولا نسلبه حقه فى الاستمتاع بطفولته ونحرمه من البسمة فى المدرسة . . !

● ان التعليم هو المدخل الطبيعى للحرية والديمقراطية ، كما أنه الطريق لبناء قاعدة اقتصادية متينة .

وكانت عبارة السيدة سوزان مبارك مدوية : « ان تطوير التعليم لا يتم بارادة فرد وانما هو اقتناع أمة » .

وبذلك بدأ المؤتمر بداية ساخنة ، وغير تقليدية ، بحثاً عن التغيير ، وليس التطوير ، وبحثاً عن وسائل مشاركة الأمة فى العمل ، لأن القضية هى المستقبل كله .

obeikandl.com

قضية التعليم .. !

فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية اجتمع أكثر من مائة خبير واستاذ ومفكر فى ندوة علمية غاية فى الأهمية ناقشت بصراحة تطور سياسة التعليم فى مصر ، وتحليل الخطاب الرسمى حوله ، وعملية صنع القرار فيه ، والقوى الرسمية وغير الرسمية المؤثرة ، وموضوع الجامعة الأهلية ، وسياسة البعثات للخارج . . أهمية الندوة التى عقدت عام ١٩٩٠ تأتى من أهمية موضوعها الذى يمس بشكل مباشر كل أسرة فى مصر ، كما تأتى من طبيعة الجهة المنظمة لها وهى مركز البحوث السياسية ، وهو مركز علمى جاد له اسهامات معروفة فى تحليل وتقييم السياسات العامة فى كل المجالات السياسية والاقتصادية . . وتأتى أيضاً من طبيعة المشاركين فيها وهم وزير التعليم وصفوة من أهل الفكر والرأى .

وسواء شئنا أم لم نشأ ، فقد نجح وزير التعليم فى ذلك الوقت فى أن يجعل قضية التعليم فى مقدمة أولويات الاهتمام بالنسبة للرأى العام ، ومصدر حيرة فى كل بيت فى مصر ، حتى أن مذيعة التليفزيون لم تجد كلمات تقدم بها وزير التعليم فى برنامجها منذ أيام إلا أن تقول أنه الوزير الذى استطاع أن يجعل نصف الشعب المصرى يشعر بالخوف ، ونصفه الآخر يشعر بالقلق ، وكانت لكلماتها التلقائية أسباب :

● فالقرارات تصدر فجأة لتغير حياة الأبناء ، والآباء بالتالى ، وهذا آثار

فى النفوس التوجس . . والفكرة الواحدة تتأرجح بين الدفاع عنها بحرارة والهجوم عليها بحرارة من نفس المسئول ، وهذا أيضاً جعل الجميع لايدركون بالضبط ماذا سيحدث غداً ، ولعلنا نذكر هجوم الوزير على شهادة الجى . سى . أى . حتى كرهناها وكرهنا حامليها ، ثم صدر بعد الهجوم قرار بتجديد الاستثناء لحامليها مرة أخرى ، نتيجة عكس المقدمات . . وهكذا فى أكثر من مجال : قرارات تصدر ثم قرارات تتلوها بتعديلها أو الغائها ، وكل هذا ليس هينا ، أبسط نتائجه ما نلمسه من ارتباك عام ، ليس للأسر والتلاميذ فقط ، ولكن للمسئولين فى أجهزة التعليم والقائمين على تنفيذ القرارات . .

● والفجوة الواسعة بين القول والفعل ضاعفت من حجم وعمق هذا الارتباك . . على مستوى القول يتردد كلام عظيم مثل : « ان اساتذة الجامعات هم قادة الفكر ، وحملة مشاعل النور والتقدم » ، وعلى مستوى الفعل لم يوضع هؤلاء القادة حتى الآن فى موضع القيادة ، ولم تحدث استفادة من أضواء هذه المشاعل ، وحتى لم يؤخذ رأيهم فى القرارات المتصلة بالتعليم عموماً ، أو التعليم بالجامعات على وجه الخصوص قبل صدورها .

● وعملية « تسديد الخانات » تعرض بعض السياسات العامة بطريقة تسىء أكثر مما تفيد والمقصود سنها ـ طبعاً ـ أسباغ مشروعية غير حقيقية ، واسكات أصوات قد تعلو بالحقائق ، ومثال ذلك ما جرى فى مؤتمر تطوير التعليم الذى عقد فى تلك السنة ثلاثة أيام وحشد فيه مئات من الاساتذة ، وقدمت فيه أفكار تحتاج إلى عام كامل على الأقل لمناقشتها ، ولكن المناقشات كانت واجهة غير مقصودة ، وكان المقصود تمرير ورقة جاهزة باسم « استراتيجية التعليم » تم اقرارها فى آخر يوم دون أن يكون الوقت كافياً حتى لمعرفة محتواها . ثم أصبحت هذه الورقة سلاحاً مشهراً فى وجه كل من

يقول أن ثمة تخبطاً فى السياسات ، بل واقتبست منها عبارات طبعت على أغلفة الكتب والكراسات وأصبحت ضمن أسئلة الامتحانات ـ مثل الكلمات المأثورة للزعماء الخالدين ! ـ ولاأحد يعرف لماذا يحتاج التلاميذ الصغار إلى حفظ فقرات من استراتيجية التعليم .

فى عام ١٩٨٤ وقف رئيس وزراء اليابان أمام المجلس النيابى وقال بوضوح وشجاعة : « ان الوقت قد حان لكى نقوم باجراء اصلاح جذرى لجميع أبعاد النظام التربوى استعداداً للقرن الحادى والعشرين » . . وترددت هذه الكلمات فى العالم كله . . كيف أن رئيس الوزراء فى أكبر دولة متقدمة فى نظم التعليم ، حققت بفضل نظام تعليمها القائم انجازات أقرب إلى المعجزات ، يعترف علنا بأن هذا النظام قاصر ، ويحتاج إلى مراجعة ، وتعديل ، ويطلب العون من المجلس النيابى ثم يقترح تكوين لجنة للإصلاح التربوى تحت رئاسته لتعمل ثلاث سنوات وتضم ٢٥ عضواً من كبار الشخصيات العامة ، و ٢٠ عالماً متخصصاً ، وتضم أيضاً ممثلين عن التعليم الابتدائى والثانوى والعالى ، وكذلك ـ وهذا مهم جداً ـ ممثلون عن اتحادات العمال ورجال الأعمال والصناعة .

وحين بدأت هذه اللجنة عملها أعلن رئيس الوزراء فى أول اجتماعاتها : «اننى أؤمن بأننا يجب أن نقوم باصلاح النظام التعليمى جذرياً بسياسة طويلة المدى ، ولابد أن نجعل من ذلك مسئولية الحكومة كلها وليست مسئولية وزارة بعينها ، وأؤمن بأن الإصلاح التربوى يتضمن عناصر أكثر من مجرد اصلاح التعليم فقط ، وسوف يؤدى إصلاح التعليم بهذا المفهوم حتماً إلى إصلاح المجتمع اليابانى نفسه . . . » .

وبدأت اللجنة عملها بمناقشات واسعة لوضع تصورات موحدة لمسائل أساسية ما لم يتم الاتفاق عليها لايمكن التوصل إلى « استراتيجية للتعليم »

ولن تكون أية ورقة من هذا القبيل مؤثرة أو فعالة . . تصورات مثل : ما هى متطلبات القرن الحادى والعشرين (الذى أوشك على المجىء) ، وكيف يمكن زيادة دور الأسرة والمجتمع فى عملية التعليم ، وكيف يمكن دعم التعليم العالى والمعاهد والأبحاث العلمية والدراسات العليا ، وكيف يمكن تحسين نوعية المعلمين ، وماهى مواصفات المعلم المطلوبة بالضبط لهذا الدور الجديد ، وكيف يتم تعديل أنظمة الادارة التربوية والتمويل . . اسئلة كثيرة ، استغرقت مناقشة كل منها شهوراً طويلة ، دون مصادرة على الرأى بورقة جاهزة تهبط من أعلى . . أو بفكر مفروض لاينتظر من الخبراء الا توقيعاً على بياض !

ولقد قدمت اللجنة اليابانية تقريرين فى عامى ٨٥ و ٨٦ ثم تحولت هذه اللجنة بعد ذلك إلى كيان دائم أصبح معروفاً باسم « المجلس الوطنى لإصلاح التعليم » ورأسه الرئيس السابق لكبرى الجامعات . . ثم قدم المجلس تقريره الثالث فى عام ٨٧ . والتقارير الثلاثة تعتبر درساً عظيماً لمن يريد أن يعرف كيف تعمل الدول الكبرى على اعادة صياغة التعليم فيها ، وكيف يتمتع الخبراء بالحرية والمقدرة على معالجة المشاكل دون حاجتهم إلى استخدام قرون استشعار تتلمس مواطن الرضا من أعلى . . يكفى أن التقرير الثانى تحدث باستفاضة عما اسماه « حالة الضياع » فى التعليم اليابانى . .

تصوروا ماذا يحدث لمن يفكر فى الحديث عن حالة «ضياع» فى التعليم المصرى . . . بأى أوصاف سيوصف ، وهل سينجو من الاتهام بمعاداة الوطن والخروج عن مقتضيات الوطنية أم لا . . وهل سيتم عزله من كافة اللجان والأعمال ويحارب فى رزقه ليكون عبرة لغيره أم لا . . المهم أن التقرير اليابانى حدد محاور اصلاح التعليم ـ فى اليابان . . ! ـ فى ثلاثة محاور . .

المحور الأول يشمل مجموعة توصيات تدور حول إعادة الحماس إلى المعلمين بعد أن فتر حماسهم (!) . واستعادة ثقة الشعب فى التعليم بعد أن ضاعت الثقة (!) . والمحور الثانى : عن كيفية التعامل مع متغيرات هذا العصر وهو ما أصبح يسمى « عصر المعلومات » . والمحور الثالث هو إعادة تنظيم الإدارة التربوية وسياسة التمويل . وهذه الموضوعات بالنسبة لنا بعيدة عن العمل الجاد .

وكان لدى اليابانيين . . (تصوروا اليابانيين!) الشجاعة ليقولوا أن مصيبتهم الكبرى أن اهتمامهم الزائد بالحفظ أدى إلى تخريج إعداد كبيرة من الأشخاص (اللامعين) يفعلون ما يرضى الناس ، ولا يقدرون على التفكير المستقل والابتكارى ، ووجدوا فى أنفسهم الجرأة ليقولوا كذلك (الذى قال لجنة يرأسها رئيس الوزراء) أنه حتى داخل قطاع التعليم هناك جو من الشك ، وعدم تبادل الثقة ، وهذا أمر يجب علاجه قبل محاولة استعادة ثقة الجماهير فى نظم التعليم ! . . ثم طالبوا بالتخفيف من السيطرة المركزية على التعليم ، وتغيير شروط واختبارات القبول فى التعليم العالى ، والبحث عن وسائل جديدة لزيادة دعم القطاع الخاص للتعليم، وعدم ترك المدرسين الجدد للتلاميذ ليكونوا حقل تجارب لهم واشترطوا أن يقضى كل مدرس جديد سنة للتدريب تحت اشراف المدرسين القدامى . ولا ينفرد بالتلاميذ إلا بعد الاطمئنان إلى كفاءته وشخصيته وسلامته النفسية ! لأن الخطأ فى تربية البشر جريمة فادحة .

وتحولت هذه التقارير إلى مادة للحوار العام فى المجتمع اليابانى .

● ● ●

أمريكا فعلت نفس الشىء تقريباً . . لن أذكر بالتقرير الشهير الذى طلبه الرئيس الأمريكى الأسبق كارتر عن التعليم فجاء بعنوان : « أمة فى

خطر » ! ولم يتكتم أحد ما فى التقرير بصراحته الجارحة . ولكن يكفى أن أذكر بدراسة أقل شهرة أعدتها وزارة التربية الأمريكية عن أسباب نجاح اليابان الاقتصادى فجاءت النتيجة بأن التعليم الابتدائى والثانوى هو السبب فى هذا النجاح ، وأن العلاقة بين المدارس وسوق العمل فى اليابان أوثق مما هى عليه فى أمريكا ومعظم الدول الصناعية الأخرى . . فماذا نقول نحن . . وإذا قلنا فماذا يقال لنا ، وماذا يقال عنا . . ؟!

ومع ذلك فأصوات المطالبة بإعادة النظر الشامل فى التعليم عندنا كثيرة وقوية ، لكن محاولات اخفائها أو اسكاتها قوية جداً . . أقواها بالقطع صوت مجلس الشعب الذى يقول فى تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة فى عام ١٩٩٠ أن الدول الكبرى تراجع نظامها التعليمى ، وتدق نواقيس الخطر ، عندما تلمس أن تطور التعليم فيها لا يواكب تطورها ولا يلبى احتياجات مجتمعها ، وهذه المراجعة والمصارحة أوجب بطبيعة الحال بالنسبة إلينا . . وأن النظام التعليمى بحالته الراهنة إذا لم يتطور فلن يصبح قادراً على تحقيق الرسالة . . وهناك وظائف لاتقوم بها المدرسة الآن : بناء شخصية الفرد، وتنمية القدرة على الابتكار، وإعداد قوى عاملة منتجة . . أهداف واضحة وثابتة لكيلا يكون التعليم عرضة للاهتزاز والتذبذب أو يصبح التعليم حقل تجارب . . الهدف من التعليم الجامعى عندنا غير محدد حتى الآن ، هل هو من أجل تحقيق تطلعات الأفراد ، أم أنه موجه أساساً للوفاء باحتاجات المجتمع ، أم هو مزيج من هذا وذاك . . ؟ هذه الأسئلة ليست من عندى . ولكنها من مجلس الشعب ، ومعها أفكار كثيرة عن ربط التعليم باحتياجات المجتمع وتطور التكنولوجيا ، وفتح قنوات جديدة للتعليم التكنولوجى . والتوسع فى التعليم الفنى، والتدريب المهنى، ولكن بشرط الارتفاع بجودة

هذا التعليم والتخطيط له وفقاً لاحتياجات المجتمع ، وربط المدارس بالمصانع . . وكل ذلك لايكون التعليم قائماً فى الفراغ ، أو متقطعاً عن استراتيجية بناء وتطوير المجتمع ككل ، وعن احتياجات التنمية بمجالاتها المختلفة .

أما عندنا فإن هيئة عليا مثل المجلس الأعلى للجامعات لا تجد أمام تردد وتناقض القرارات إلا أن تعطى تفويضاً للوزير ليصدر ما شاء من قرارات . . وسهل علينا اختزال قضايا كبيرة إلى مسائل جزئية مثل الجامعة الأهلية التى نعلن أنها ستكون تكنولوجية وفى تخصصات نادرة وهى فى الحقيقة تتجه إلى تخصصات نظرية وعادية ولن تتمخض الا عن كليات جديدة للتجارة والاداب تحت مسميات جديدة مختلفة ، وهى كليات لا يحتاجها المجتمع ولكن تحتاجها جيوب أصحاب هذه الجامعة الخاصة طبعاً !

ان قضية التعليم ليست خاصة بالوزير، ولكنها مسئولية الحكومة ، والدولة ، ومؤسسات التفكير ، والبحث ، والجامعات ، واتحاد العمال، ونقابة المعلمين . ودور الوزير أن يشجع الحوار فى المستويات ولايتصدى له بقصد اسكات من يريد أن يتكلم ليظل الكلام حكراً . . ولابد أن يكون كل قرار فى شئون التعليم جزءاً من خطة شاملة . هذه الخطة الشاملة لابد أن يعدها الجميع، ويشارك فيها الجميع، وتلقى قبولاً من المؤسسات الدستورية، ويفهم الناس ماذا سيحدث قبل أن يحدث، لكيلا يشعر نصفهم بالخوف، ويعانى نصفهم الآخر من القلق . نطلب من الله السلامة . . !

جمود أم تغيير ؟

يتنازع المؤسسة التعليمية فى مصر تياران متعارضان يصعب التوفيق أو حتى ادارة حوار بينهما لأن كلا منهما له جذور ومناخ تكون فيه ، ومصالح ارتبط بها ، وكلاهما يدرك أن نقضيه يمثل خطراً حقيقياً عليه ، ولذلك تحول الصراع بين الطرفين فى حقيقته إلى صراع على البقاء .

التيار الأول هو الأقوى والأقدم وقضيته أن التفكير فى تطوير التعليم قد تم وانتهى عصره ، ولم يعد لأحد من سبيل إلى إضافة أو زيادة لمستزيد . . فلدينا «استراتيجية التعليم» كاملة الكمال المطلق ، وليس أمام من يريد الإصلاح إلا أن يستلهم منها ويعمل ، فهى عندهم شىء أقرب إلى كتاب « رأى المال » أو « المانفستو » الشيوعى لعبيد الماركسية قبل انهيارهم ، أو مثل « الكتاب الأحمر » لماوتسى تونج فى الزمن الغابر الأغبر ، تستعبدهم الفكرة إلى حد أن قال أحدهم أن أى إعادة تفكير فى هذه الاستراتيجية لن يكون إلا « ردة » تستوجب الحساب والعقاب ، وربما يقام على مرتكبها « حد الردة» . !

أما التيار الثانى فهو الأقل عدداً فى وزارة التعليم ، والأكثر عدداً فى الجامعات ومركز البحوث ، وهو الإجماع عند جميع الآباء والأسر ، يرى أن أزمة التعليم الحالية لا يمكن مواجهتها مواجهة شكلية بمثل هذه التعميمات ، وأن أجيالاً جديدة سوف تأتى وتحاسب هذا الجيل حساباً

عسيراً لأنه رأى ما صار إليه التعليم وسكت أو تقاعس ، بينما الجميع يدركون أن كل مشاكل المجتمع عند التحليل النهائى ليس لها سبب أو علاج إلا تغيير التعليم تغييراً جذريا ، ابتداء من المشكلة الاقتصادية ، إلى مشكلة تناقص الإنتاج والإنتاجية ، والبطالة السافرة والمقنعة ، وزيادة النسل ، ومظاهر السلوك السلبى وغير الأخلاقى والسلبية ، وعدم الانتماء ، وانتشار المخدرات والتطرف والجرائم . . وغير ذلك كثير من المشاكل تبدأ وتنتهى عند حقيقة واحدة هى أن المدرسة لم تعد تقوم بدورها التربوى ، ونظام التعليم ذاته متخلف ، والقضية لم تناقش بعمق وعلى المستوى القومى حتى الآن لكى يصل اليقين بأهمية التعليم إلى نخاع المجتمع .

الذين يقاومون فكرة التغيير فى ذاتها هم أقرب إلى أهل الكهف ، لأنهم لا يعرفون أن العالم اليوم ليس هو العالم الذى كانوا يعرفونه منذ خمس سنوات أو أقل . . واننا نعيش فى عالم آخر مختلف تمام الاختلاف . . وجميع دول العالم الحية تدرك ذلك وتعيد حساباتها على هذا الأساس . فالرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون يخصص فى كتابه الأخير « انتهزوا الفرصة » فصلاً لبحث كيفية «تجديد أمر يكا » فيقول إن هناك أربعة أسئلة أساسية يتوقف عليها التخطيط لهذا التجديد : هل لدينا الرغبة فى قيادة العالم ؟ وهل لدينا امكانات القيادة ؟ وكيف نجدد أن نقود ، وكيف جدد أمريكا من الداخل حتى نستطيع أن نقود فى الخارج ويتخذنا الآخرون مثلاً يحتذى ؟ ولعلنا نلاحظ أن هذه الأسئلة بذاتها هى المطروحة علينا ، أو يجب أن نطرحها نحن على أنفسنا .

يقول نيكسون : ان الدولة إذا لم تقم بتطوير سياسة التعليم لتخريج علماء وباحثين من شباب الأمريكيين فسوف تفقد تقدمها ، وأمريكا فيها ٢٥ ٪ من ابنائها لم يحصلوا على شهادة إنهاء الدراسة الثانوية، وكثير ممن

حصلوا عليها يفتقدون المهارات اللازمة ليندمجوا فى المجتمع الحديث، أما فى العلوم والرياضيات فشبابنا يأتى فى ذيل القائمة التى تضم الدول الصناعية ، وقد انحدر مستوى أغلب المدارس العامة ، وأصبح الطلبة لا يشعرون بالرغبة فى الدراسة بحماس ،ويقضون ساعة واحدة أو أقل فى الاستذكار بالمنزل، وثلاث ساعات . أو أكثر . أمام التليفزيون يشاهدون برامج تافهة يومياً .

تصوروا ان هذا ما يقوله نيكسون ـ الرئيس السابق ـ عن أمريكا . . فماذا نقول نحن ؟ وتصوروا أنه يقول أيضاً بالحرف : إن أمريكا ينحدر مستواها فى التعليم شيئاً فشيئاً . . اننا نربى جيلاً جديداً ، وما نراه فيه من جهل ليس مرجعه إلى غباء فيه، ولكن لأنه لم يتم استغلال ذكائه بشكل جيد ، ولكى نوقف هذا التدهور علينا أن نتحرك فى ٦ اتجاهات :

● ان نطور مهنة التدريس لأن برامج كليات المعلمين محشوة بمناهج لا فائدة منها ، ويجب أن نهتم بالعلم الذى سيتولى المعلم تدريسه أكثر من اهتمامنا بنظريات التعليم ، فالمدرس يجب أن تكون معلوماته عن علمه الذى يدرسه أكثر من معرفته بنظريات وطرق التدريس ، لأن المدرس ذا المعلومات غير الكافية فى مادته لايمكن أن يدرسها بكفاءة ولا أن يثير حماس التلاميذ لها .

● أن نرتفع بمستوى المدرسة ، فهى تعانى من التضخم الوظيفى ، والترقى على أساس الأقدمية وليس الكفاءة .

● أن نشجع التلاميذ على بذل أقصى جهد فى التحصيل لأنهم لا يفعلون ذلك إلا إذا كان لأحدهم رغبة فى الدراسة فى إحدى الكليات المرموقة .

● أن نركز على الحوافز ، فالطفل يولد وبه رغبة شديدة للمعرفة ، ويظل يسأل والديه « لماذا » ولكننا فشلنا فى أن ننقل هذه الرغبة فى المعرفة إلى العلوم والرياضيات ، وبدلاً من أن تشدهم الرغبة إلى معرفة خفايا العلوم تتولد فيهم الرغبة فى الابتعاد عنها ، ولا يقرأون إلا ما هو لازم للامتحانات . . اننا يجب أن نوقظ فيهم حب المعرفة ، ونفتح لهم الآفاق المثيرة فى العلوم والتاريخ والرياضيات وغيرها لكى يقبلوا عليها لأنهم لن يتعلموا إلا إذا تولدت لديهم الرغبة فى التعلم .

● يجب أن نرتفع بمستوى المدارس العامة (الحكومية) لأن الفارق بينها وبين المدارس الخاصة فارق رهيب ، واقترح تجميع المبالغ التى تصرفها أمريكا على المدارس، واعطاء صكوك لكل ولى أمر طبقاً لعدد أبنائه ، ليدفع مصاريف المدارس منها ، وتحصل كل مدرسة على استحقاقاتها طبقاً لعدد الصكوك . وقد نجح هذا النظام حين طبق فى بعض الولايات باسم « الإختيار » لأنه أقام المنافسة بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة . وعوقبت المدارس الفاشلة والمهملة فى اداء رسالتها ؛ برفض التلاميذ دخولها وبالتالى حرمانها من الموارد .

● يجب أن نتخلص من عقدة التعليم الجامعى بإدخال « التلمذة الصناعية » فى المصانع بدلاً من الفصول ، فلقد أدى تزايد الإعداد فى الجامعات إلى « التضخم الاكاديمى » وأصبح على من يرغب فى العلم أن يتجه إلى دراسات أعلى لكى يتميز على أقرانه .

يقول نيكسون أنه لاحظ أن هناك اتفاقا غير مكتوب بين الاساتذة بألا يعلمو . . واتفاقا آخر بين الطلبة ألا يتعلموا (!) .

حاولت أن أجد تشخيصاً لحال التعليم عندنا ـ بعيداً عن أوهام الواهمين، ودفاع المدافعين بالحق والباطل عن بقاء الحال على ما هو عليه

دون تغيير ـ فلم أجد أفضل مما قاله الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون عن حال التعليم فى أمريكا . . وقد نجد من صانعى الأزمة عندنا من يقول : يكفينا فخراً أن جعلنا التعليم عندنا مثل أمريكا (!) .

ويستمر بنا البحث عن طريق للمستقبل بحثاً عن كيفية تجديد بلدنا كما يفعل الآخرون .

obeikandl.com

التعليم .. والأمن القومى

مازال القصور قائماً فى تناولنا لأزمة للتعليم فى مصر ، لأننا حتى الآن نبحثها فى إطار جزئى : تربوى وإصلاحى ، أما الرؤية الشاملة لوضع التعليم فى المجتمع كله ، فمازالت غائبة وبخاصة دور التعليم فى حماية المجتمع والدفاع عنه فى مواجهة أخطار خارجية وداخلية تتربص بنا ، أن التعليم وإرتباطه بالأمن القومى ، ذلك البعد الغائب وإن جاء ذكره فى بعض الأحيان خلال المناقشات القائمة ، فإنه يأتى عابراً ، وبسرعة ، وعلى هامش الأحاديث الطويلة التى تركز عادة على الكتاب المدرسى والمناهج دون الإقتراب من البؤرة الحقيقية التى يجب أن يدور حولها كل حديث عن التعليم قبل الدخول فى التفاصيل .

فإذا كان الأمن القومى هو قضية كل مجتمع بمعنى حماية الدولة (شعبها وأرضها) من كل صور الغزو التى تتعرض لها بالفعل، أو يمكن أن تتعرض لها إبتداء من الغزو العسكرى، إلى الغزو الفكرى، أو الثقافى، أو العقلى، أو الاقتصادى . وهو أخطر لأنه غزو خفى لا ترى أساليبه بالعين . ولكن فقط تظهر آثاره بعد أن يكون قد أكد نتائج إنتصاره وأصبحت مقاومته مستحيلة ، ويكون قد استطاع أن يحقق نتائج الهزيمة دون حرب، وقد نرى فيما حدث فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية وبعض دول افريقيا أمثلة لذلك ، ما يهمنا أن وسائل الدفاع العسكرى عن المجتمع مهما بلغت من قوة لن تحقق فاعليتها إلا إذا تحقق لهذا المجتمع القوة بكل معانيها ،

والتماسك ، بكل جوانبه ، وإذا توافر لشعب هذين العنصرين : القوة (المعنوية . . العلمية . . ثم الاقتصادية . . ثم العسكرية) والتماسك (بين عناصره وفئاته رغم ما فى داخله من تناقضات ، وصراعات طبيعية هى من إفرازات الحياة ذاتها مادام المناخ السوى والصحى متوافراً للوصول بها إلى حلول إيجابية) . . إذا توافر هذان العنصران يمكن القول بأن هذا المجتمع قادر على تحقيق المصالح والأهداف العليا التى تكفل بقاءه وإستمراره وتقدمه . . هل يمكن أن نتصور وجود ذلك كله بدون نظام جيد للتعليم ، يعد المواطن إعداداً جيداً لها ، وأى خطر يمكن أن يحيق بنا إذا كان التعليم غير قادر على هذه المهمة . . ؟

وإذا كنا مدركين حقاً أن الثروة الأساسية لمصر هى ثروتها البشرية فليست غنية ببترولها ، ولا بصناعتها ، ولا بزراعتها ، وإن كانت ليست فقيرة فى ذلك أيضاً . . ولكنها بالأساس غنية بشعبها وبخبرات أبنائها ، وبقدرتهم على أن يعيشوا العصر ويتوافقوا معه ، بل ويتفوقوا فيه ، ألا يفرض علينا الواجب القومى حماية هذه الثروة بكل صور الحماية ، وتخطيط برنامج « لا يقل عن البرامج المماثلة التى تضعها الدول الحية فى هذا العالم » لزيادة عناصر القوة فى هذا الشعب ، ونحن فى عصر العنصر الأول لقوة الإنسان فيه هو العلم . . فهل المدرسة المصرية قادرة على أن تكون « مصنع الرجال » بحق كما نقول فى الخطب أم أن العكس هو الصحيح . . وإلى أى حد يؤثر ذلك فى الأمن القومى . . ؟

ومفهوم الأمن القومى بمعناه الواسع أصبح شائعاً ولا يحتاج إلى شرح بعد أن انتقل من المتخصصين إلى أدبيات الكتابة العامة ، وهو المفهوم الشامل لعناصر القوة والدفاع فى أى بلد ، ومع ذلك فإن هذا المفهوم لم يرسخ ، ولم يستقر عندنا ، ومازال الشائع فى فكرنا أن الأمن القومى هو الأمن

العسكرى، مع أن إختراق أو غزو أى دولة يتم فى زمننا، ويحقق أهدافه ، دون تحرك جيوش ، أو إطلاق صواريخ ، أو إسالة دماء ، حيث أصبح ممكنا السيطرة على العقول . وقتل الإرادة ، وإحباط الطموح القومى ، وتحقيق هزائم داخلية فى نفوس الشعوب تغنى عن النار والدماء والصور التقليدية القديمة للحروب والانتصارات .

ومادام حديث هذه الأيام لابد أن يدور حول محاولة فهم النظام الدولى الجديد ، فهل يمكن تصور أن يقوم هذا النظام الجديد على أساس غير ما كان عليه أى نظام دولى قديم : صراع الارادات ، ومحاولات السيطرة ، والاخضاع ، فى عالم فيه كبار وصغار ، وأقوياء وضعاف ، وأغنياء وفقراء ، ومن أين تأتى لشعب القدرة على الصمود فى حلبة الصراع دون تجهيزه عقلياً ومعنوياً . ولو تصورنا دولة لديها ذراع طويلة وجسم هزيل ، هل يمكن أن تحقق لنفسها الأمن بالذراع القوية وحدها . ؟

ونحن نكثر الحديث عن الأمن الغذائى ، والأمن المائى ، والأمن الاسكانى ، وحتى الأمن الدوائى والصحى ، ولا نتحدث عن « الأمن التربوى » الذى خصص له الدكتور سعيد إسماعيل على كتابا ضاع فى دوامة الصمت واللامبالاة يدور حول : كيف نحقق قدرة الأمة من خلال نظامها التربوى على حماية كيانها ، وحماية نظام القيم المميز لشخصيتها ، وحمايتها من التهديد الخارجى المتمثل فى الغزو الثقافى ، والتهديد الداخلى المتمثل فى مظاهر التخلف ، وكيف يمكن أن يتم ذلك وفقاً لاستراتيجية تعليمية وثقافية تجعل الإنسان يحمل الحصن والقلعة فى داخله ، ويقدر على تجاوز الواقع إلى السعى لبناء المستقبل . . هل يمكن تحقيق شىء من ذلك بدون إعادة بناء نظام التعليم . . ؟

وحتى إذا تركنا الحديث عن الاستراتيجية العليا إلى التفاصيل والنتائج فى

مشكلة حادة وحاضرة فى كل بيت تخيم عليه بما يشبه المأساة القومية ، وهى مشكلة البطالة ، ونظرنا إليها من زاوية أثرها على الأمن القومى فسوف نجد أنفسنا أمام موضوع كبير يفضى بنا إلى مزالق رهيبة . . ماذا يمكن أن يصل الحال بالملايين من أصحاب القوة والشباب والطموح حين يستحيل عليهم الحصول على لقمة العيش الشريفة وبالعمل الحلال . . ودون إستطراد ليست هذه مناسبته فهل يمكن النظر إلى البطالة دون البحث عن أهم أسبابها فى النظام التعليمى القائم الذى يعبر عن إنفصام الشخصية فى المجتمع . . تعليم يعد شباباً لمهن وأعمال لا يحتاجها المجتمع ، ومجتمع يحتاج مهارات وتخصصات لايعدها التعليم ، وعصر تنطلق فيه علوم الفضاء ، والتكنولوجيا ، والهندسية الوراثية ، والليزر ، والكمبيوتر ، وعلوم الإدارة . . إلى آفاق بعيدة ، ودول العالم الأول تقوم الآن بمراجعة نظامها التعليمى ، وتعلن ثورات مخططة عليه ، ونظامنا التعليمى قانع بمكانه فى آخر القائمة بين النظم التعليمية فى العالم الثالث ، ويكتفى بحيلة العاجز : الدفاع عما هو قائم ، وإتهام من يدعو إلى التغيير . . أليس فى كل ذلك خطورة على الأمن القومى . . ؟

هذه مقدمة لحديث لابد منه ! .

التعليم .. ونظرية ماكنمارا

لاتخلو دراسة عن الأمن القومى من اشارة إلى عبارة بالغة الأهمية ذكرها روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى ورئيس البنك الدولى الأسبق والمفكر الاستراتيجى فى كتابه الشهير « جوهر الأمن » ، يقول فيها : « ان أى مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصرى ، فإن الأمن بالنسبة له يكون معناه التنمية ، فالأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يتضمنها ، والأمن ليس النشاط العسكرى التقليدى وإن كان يشمله ، ان الأمن هو التنمية ، وبدون تنمية لايمكن ان يوجد أمن ، والدول التى لا تنجح فى تحقيق التنمية لايمكنها أن تظل آمنة» . بهذه العبارة يقدم ماكنمارا بفكرة الاستراتيجى مفتاحاً من أهم المفاتيح التى تتصل بتقدم وتدهور الدول النامية ، ولو ان ماكنمارا لم يتحدث عن التعليم مباشرة ، إلا أن العبارة كلها إشارة إلى شىء واحد هو التعليم ، فهو بداية التنمية والشرط اللازم لتحقيقها ، ومن هنا نؤكد ان إصلاح التعليم قضية حياة أو موت ، بالنسبة لنا كدولة لا مستقبل لها بدون التنمية وبالتالى الامن .

القضية ليست قضية تقدم أو ازدهار المجتمع ، القضية قضية أمن قومى ، أى قضية الوجود . وسلامة الوطن ، والكرامة الوطنية ، وحماية عقول أبناء الوطن ، وقدرة هذا الوطن على التصدى للأخطار . وبعد ذلك هل يمكن أن نتصور مجتمعاً يريد أن يحقق مشروعاً جاداً للتنمية الاقتصادية

والحضارية دون أن يبدأ بثورة حقيقية لتنمية البشر ؟ هذا المفهوم لم يكن غائباً منذ الخمسينات ، وترددت بقوة شعارات رنانة ـ وصادقة ـ عن أهمية بناء البشر ، وبناء الإنسان ، ولكنها ظلت فى دائرة القول ولم تدخل أبداً مرحلة التنفيذ ، ووجد المسئولون راحة فى العبارة التى كانت تلوكها الألسن كل لحظة : « ان بناء المصانع ممكن، وبناء المستشفيات سهل ، لكن بناء الإنسان هو الصعب العسير » . . وبدلاً من فهم العبارة على أنها حفز على مضاعفة العمل، فهموها على أنها مبرر للفشل ، فما دام هذا هو المطلب الصعب العسير فإن العذر فى القصور والتقصير قائم وموجود .

ولقد نبهنا الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله يوما وأراح ضميره حين قال انه « فى مرحلة من المراحل كان بناء جيش وطنى هو المهمة الرئيسية، واليوم فإن بناء التعليم هو المهمة الرئيسية فى مصر . » وهذه العبارة بالغة الأهمية ، لأن الصراع الدولى تحول من صراع عسكرى إلى صراع حضارى، وبعد ان كانت الدول الكبرى تحشد قواها لمشروع يقرب من الخيال مثل مشروع ريجان عن حرب الكواكب ، انتهت مرحلة الحرب الباردة ، وتقدم الاتحاد السوفيتى بطلب للانضمام إلى حلف الاطلنطى «!» وباع أسراره وبعض أسلحته الذرية ، وظهر نظام دولى جديد ، ولن يكون التهديد بالحرب قائماً فى ظله لسنوات قادمة ، ولكن سيبقى الصراع قائماً على مستويات أخرى ، صراع الأقوياء الذين يريدون أن يزدادوا قوة ويريدون أن يعبروا عن كل مرحلة من مراحل القوة يصلون إليها ، وعلى المستوى الإقليمى مازال التنبيه الذى أطلقه مفكرنا الكبير الأستاذ أحمد بهاء الدين منذ عام ١٩٦٧ قائماً حتى الآن ، وهو أن الصراع العربى الاسرائيلى ممتد ، وسوف يظل صراعاً حضارياً . . واسرائيل من جانبها تخطط وتعمل وتستعد وتمارس هذا الصراع الحضارى ، والعرب محتاجون إلى هزة توقظهم من سباتهم العميق .

والصراع الحضارى ، سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى ، يعتمد أساساً على العلم ، والعلم لايمكن أن يتقدم فى بلد ليس فيه نظام تعليم عصرى ومستنير يسمح بتكوين المواطن الذى يستطيع أن يشارك فى التنمية بمعناها الواسع وفقاً لنظرية ماكنمارا ، ولن نستطيع أن نتقدم إلا إذا أدركنا أن بناء المواطن ، وتكوين العقل المصرى والشخصية المصرية القادرة على التحدى هى المعركة الأولى بالنسبة لنا ، وأن النجاح والفشل على المستوى الاستراتيجى مرتبط بما يتحقق فيها .

وحتى إذا وضعنا مفهوم «الأمن القومى » فى اطاره الضيق القديم على أنه الأمن العسكرى ، فهل هناك حاجة إلى تأكيد أن الجندى فى الحرب الحديثة يحتاج إلى تعليم راق وأن الجندى الردىء هو الذى تلقى تعليماً رديئاً ! وهل هناك حاجة إلى التذكير بأن الأسلحة الآن أصبحت شديدة التعقيد ، وتدار بالكمبيوتر والالكترونات والليزر ، ولايمكن أن يحسن تشغيلها إلا من بلغ درجة راقية من استيعاب العلوم الحديثة . . ؟ وهل نحتاج إلى استعادة ما جرى قبل حرب ١٩٧٣ حين اضطرت القوات المسلحة إلى الاحتفاظ بخريجى الجامعات مجندين لمدة ست سنوات لعدم وجود اعداد كافية منهم لتلبية متطلبات المعركة العسكرية بعد أن أصبحت القوة العسكرية فى أساسها قوة علمية وتكنولوجية ، ولم يكن ممكناً الاعتماد على الأميين أو انصاف المتعلمين لقيادة دبابة ، أو تشغيل صاروخ .

أما تأثير الأمية على الأمن القومى فهذا موضوع واسع وبالغ الأهمية ، لأن الأمية فى مصر تزداد ولا تنقص ، رغم كثرة التصريحات الوردية بحيث يمكن اتخاذها نموذجاً للعمل الذى يجب انجازه ونكثر من الحديث عنه بينما لانحقق فيه أى انجاز له قيمة ، مع وجود مجلس أعلى لمحو الأمية لم يجتمع ، وخطط وبرامج لمحو الأمية منذ عشرات السنين لم تزد على أن تكون حبراً على

ورق ، تقارير تبشرنا بنجاح منقطع النظير فى تحويل الأميين إلى عباقرة . ! هذه الأمية فى عصر الكمبيوتر تمثل عاراً لانستطيع أن نداري الخجل منه وتمثل خطورة حقيقية على التنمية ، وإذا وضعنا فى اعتبارنا أخطار الحرب النفسية ، والاختراق العقلى والثقافى ، وانتشار الخرافات، والمخدرات، والجريمة، بين الأميين وسهولة تأثير الدعايات السياسية المضادة عليهم ، وصعوبة تكوين رأى عام مستنير بينهم وهو أول شروط ولوازم الديمقراطية .

وكذلك إذا وضعنا فى الاعتبار الآثار السياسية المترتبة على ما تفرزه الانتخابات البرلمانية مع وجود أغلبية مطلقة من الناخبين الأميين بما فى ذلك من سوء الاختيار ، والانقياد للعصبيات القديمة وعدم الاختيار الموضوعى، وسهولة خداعهم والتأثير عليهم ، مع خطورة دور المؤسسة التشريعية ، فإننا سندرك إلى أى مدى يكون حماية الأمن القومى بالغ الصعوبة فى بلد يغيب فيه عن الوعى السياسى ما يقرب من نصف سكانه ، ويعيشون فى عصر وهم عاجزون عن فهمه فضلاً عن المشاركة أو التأثير فيه . !

ولكى ندرك أكثر معنى ارتباط التعليم بالأمن القومى يكفى أن نرى ما حدث فى الولايات المتحدة ، فقد كان موضوع التعليم على رأس البرنامج الانتخابى الذى خاض به الرئيس الأمريكى جورج بوش معركة انتخابات الرئاسة عام ١٩٨٨ ، بل ان الحملة الانتخابية كلها كان شعارها « اصلاح التعليم»، وبعد وصوله إلى البيت الأبيض كان موضوع التعليم قبل غيره فى أولوياته وتمت دراسته وادارته على مستوى الرئاسة ، وكان الرئيس رونالد ريجان قد شكل قبل ذلك ، لجنة رئاسية هى التى درست وحددت عوامل الضعف فى النظام التعليمى الأمريكى وأعدت تقريرها البالغ الصراحة «أمة فى خطر » أحدث دوياً داخل وخارج المجتمع الأمريكى وكان بداية يقظة قومية ، وتحرك جاد ، وبعد التقرير شكل الرئيس لجنة رئاسية ظلت تعمل

خمس سنوات لإعداد استراتيجية التعليم أعدت فى نهايتها خطة متكاملة لإصلاح التعليم . وهكذا صعدت قضية اصلاح التعليم من أيدى الموظفين والتكنوقراط ، بل ومن يد وزير التعليم ، والمؤسسات التقليدية ومراكز البحوث التربوية ، إلى أعلى مستوى سياسى ، لكى توضع فى مكانها ، وبحجمها الصحيح كقضية أمن قومى ترتبط بالاستراتيجية العليا للوطن .

وليس أخطر على شعب من أن يكثر فيه الكلام ويقل العمل، أو يكثر فيه الكلام عن أعمال لم تتم ، وبالنسبة للتعليم فى مصر فإن مشكلة المشاكل كما نبهنا كاتبنا الكبير نجيب محفوظ هى أن الدولة والمجتمع يعالجان قضية التعليم على أنها قضية خدمات ، وحين اضطرت الدولة إلى التراجع والتضحية بكثير من الخدمات كان التعليم ضمن هذه الخدمات التى تأثرت، ولن نتجاوز الخطر الذى نوشك أن نقع فيه إلا بأن ندرك أن أزمة التعليم ليست أزمة خدمة من الخدمات ، وإنما هى أزمة من نوع آخر ، تتجاوز كل ما نعرفه عن أوجه النقص والقصور فى سائر الخدمات ، وتصل فى أهميتها إلى أن اهمالها ، واستمرار التقصير فى مجالاتها يضع مستقبل الاجيال القادمة، بل ومستقبل مصر كله ، فى مهب الريح . . ولابد أن نفهم ، وندرك ، ونصدق ، انها أزمة تهدد الأمن القومى ، وبدون مواجهة قومية لهذه الأزمة فإن مصر معرضة لخطر شديد . .

اعادة ترتيب أولويات التنمية

مع ان ارتباط التعليم بالأمن القومى قضية واضحة فى دول العالم المتقدم . إلا أنها مازالت تحتاج عندنا إلى مجهود كبير لكى تتضح وينعكس أثرها على ترتيب الأولويات فى المجتمع ، فحتى الآن نضع التعليم كمرفق من مرافق الخدمات ، ومكانه عندنا فى آخر السلم الذى يحدد الأولويات ، ولو أننا عند الكلام نتحدث كثيراً عن قيمة التعليم كشرط للقدرة العسكرية ، وللخروج من الأزمة التكنولوجية التى دفعتنا ـ مع دول مثلنا ـ إلى الحياة فى عصر آخر ، لم يتجاوز كثيراً القرن التاسع عشر ، وجعلتنا مستهلكين للتكنولوجيا الحديثة دون أن ندخل ـ بعلمنا أو عملنا ـ هذا العالم المذهل الذى يقوم على قاعدة واسعة من العلم والتعليم ، وتتسابق فيه الدول ويشتد بينها الصراع حول العلم وما يمكن أن تحققه الدول من معجزات وقدرة على التفوق والسيطرة بهذا السلاح وحده .

وارتباط التعليم بالأمن القومى واضح وقوى فى دول كثيرة لسنا أقل منها بأى حال ، ولو أخذنا اسرائيل كمثال فإن نظرية الأمن فيها تعتمد على ثلاثية مترابطة : الإنسان ، السلاح ، الأرض ، كذلك حين بدأت الولايات المتحدة فى مراجعة نظم التعليم فيها فى بداية الثمانينات كان المنطلق الرئيسى لذلك هو حماية الأمن القومى الأمريكى ولذلك جاء التقرير النهائى يحمل عنواناً مثيراً للدهشة بما انطوى عليه من تحذير بالغ الشدة من أن استمرار

أوضاع التعليم الأمريكى كما هى سوف يهدد كيان أمريكا كأمة وكدولة عظمى . ومازال عنوان التقرير الذى أعلنه الرئيس الأمريكى ريجان بنفسه « أمة فى خطر » ! مثالاً لليقظة القومية وممارسة المسئولية وإذا كان هذا التقرير قد دق أجراساً عالية من قمة السلطة دون محاولة لتجميل الواقع فقد أيقظ فى الأمريكيين روح التحدى ، فأولى بنا ـ ونحن على ما نحن فيه ـ أن ندرك أن قوة الدولة لن تتحقق إلا بالتعليم ، وليس أمامنا ـ كما تقول الدكتورة نادية جمال الدين الأستاذة بكلية التربية بجامعة عين شمس ـ إلا المواجهة . . مواجهة القوة بالقوة ، وهذه القوة أساساً لن تكون دون علم ، والعلم يكتشفه الإنسان ، وهذا العلم المنشود لايمكن أن يوفره التعليم الأساسى أو الثانوى بمستواه الضحل الحالى ، لأنه لن يستطيع إنسان تعلم تعليما سطحياً أن يحقق تقدماً فيه . وفى بحثها عن استراتيجيات القوة تفتح معنا جراح ٥ يونيو ١٩٦٧ وتستعيد ما قاله الرئيس السوفيتى وقتها « خروشوف » « ان درجة تعليم الجندى المصرى فى ذلك الوقت لم تكن تسمح له باستيعاب الأسلحة المتطورة والمعقدة، ولم يكن يستطيع أن يستخدم سلاحاً متقدماً أكثر من البندقية » ، ومهما تكن مثل هذه الكلمات جارحة لمشاعرنا إلا أنها لم تبعد كثيراً عن الحقيقة بدليل أن تغير نوعية الجندى المصرى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كان عاملاً جوهرياً فى النصر الذى تحقق .

القائلون بأهمية التعليم وعلاقته الوثيقة بالأمن القومى كثيرون ، لكن صورة الواقع كما نراه فى المدرسة المصرية لاتعكس الإيمان بهذه الحقيقة، بل هى دليل على أننا نعيش فى غيبوبة، وإلا فكيف نفسر انخفاض ميزانية التعليم بعد أن كانت تمثل ٢,٢٢٪ من ميزانية الدولة فى الستينيات لتصبح ٩,٨٪ فى عام ١٩٨٢ ثم تنحدر لتصبح ٥,٩٪ من ميزانية الدولة عام ٩١، وكيف نفسر الحقيقة المرة وهى أن ٩١٪ من ميزانية التعليم موجه

للأجور والمرتبات، وكيف نتصور أن الاستثمارات الجديدة فى التعليم مخصص لها ٢٠٠ مليون جنيه وفى ظل التضخم السائد وارتفاع الأسعار . ماذا يمكن أن يفعل هذا المبلغ لنظام تعليمى يضم ربع المصريين تقريبا . . ؟ ويبدو أنه من الضرورى أن نردد بعض الأرقام ذات الدلالة كثيراً لكى ترسخ فى الأذهان ـ مع انتشار داء النسيان أو التناسى ـ مثل أن نصيب التلميذ المصرى فى التعليم ٨٨ دولاراً فى السنة بينما تخصص اسرائيل ٨٧٧ دولاراً للتلميذ أى ما يقارب عشرة أمثال ، وأن نصيب الطالب فى التعليم العالى فى مصر ٤٨٥ دولاراً فى السنة وفى اسرائيل ٣٧٠٥ دولارات أى ما يقارب ثمانية أمثال ما ننفقه ، وكيف نفهم الاحصائية الأخيرة التى نشرتها اليونسكو وفيها أن خريجى الجامعات فى اسرائيل أكثر من ١٣٪ من الطاقة العاملة ، وأن أصحاب الدرجات الجامعية فى العلوم الطبيعية فى إسرائيل ٩,١٪ من خريجى الجامعات وهى نسبة تزيد على خريجى هذه التخصصات فى كندا (٩,١٪) وألمانيا (٦,٣٪) واليابان (١,٢٪) وسويسرا (٦,٢٪) وبريطانيا (٥,٨٪) ولاتزيد على إسرائيل إلا الولايات المتحدة (٩,٩٪) أما أصحاب الدرجة العلمية الأولى فى العلوم الميكانيكية فنسبتهم إلى الخريجين فى إسرائيل (٦,١٠٪) أعلى من الولايات المتحدة (٦,٦٪) ومن كندا (٩,٦٪) وألمانيا (٥,٨٪) وسويسرا (٧,١٪) وبريطانيا (٤,٦٪) ولا تزيد عليها إلا اليابان التى يصل أصحاب هذه الدرجة من المتخصصين فى العلوم الميكانيكية فيها إلى (٢,١٢٪) وتشير التقارير الدولية إلى أن اسرائيل استطاعت أن تحقق فى سنوات معدودة قفزة فى نظامها التعليمى حتى أصبحت نسبة العاملين فى العلوم والتكنولوجيا فى إسرائيل ٣٣٪ من مجموع الطاقة البشرية العاملة . .

وفى دراسات أعدتها مجموعة من الباحثين والخبراء الإسرائيليين ونشرت منذ ٧ سنوات فى التقرير الشهرى لضباط الجيش الإسرائيلى فى العدد رقم (٢

ـ ٣ / ١٩٨٥) جاء فى مقدمتها «على الرغم من أن إسرائيل تعيش فى مواجهة صعبة مع مشاكل عسكرية واقتصادية واجتماعية معقدة فإنها مضطرة إلى تجاوز المشاكل اليومية والتغلب عليها ، و إلى دراسة مدى تأهبها لمواجهة العالم المتغير بسرعة كبيرة . . أن باستطاعة إسرائيل أن تفاخر بانجازاتها التى حققتها فى المجالات الصناعية والزراعية والطبية والعلمية والتعليمية ، ولكن يجب ألا تخلد إلى الراحة ، وألا تقف بلا حراك فوق « أكاليل الغار » ويجب أن تتصدى للسؤال : كيف تستطيع أن تستغل طاقتها البشرية للاندماج فى عالم الغد» . . ؟

وفى دراسة للبروفيسير يعقوب بشيم نائب مدير مركز العلوم التكنولوجية فى جامعة تل أبيب فى ذلك الوقت (عام ١٩٨٥) قال : « ان العلوم والتكنولوجيا تؤثر على حياتنا بشكل متزايد بمفاهيم الأمن القومى ، والمناعة الاقتصادية ، والتقدم الاجتماعى ، وأن الأهداف القومية لدولة اسرائيل فى المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية يصعب تحقيقها فى الظروف الجغرافية ـ السياسية التى تعيشها وبسبب ضآلة المواد الخام المتوافرة فيها ، ولكن يوجد لدى إسرائيل طاقة بشرية كبيرة نسبياً من رجال العلوم والتكنولوجيا يمكنهم تعويض النقص والمساعدة فى تحقيق الأهداف القومية ، ومن هنا تبرز أهمية إيجاد سياسة تعليم وتحديد أولويات فى مجالات العلوم والتكنولوجيا وتخصيص الموازنات حسب تلك الأولويات . . إن إسرائيل تعتبر دولة « غنية » بالأبحاث والتطوير ، وتشبه من حيث الانفاق على التعليم والتكنولوجيا والعلوم دول مثل الولايات المتحدة التى أنفقت ٢,٤٪ من إنتاجها القومى على العلوم والتكنولوجيا عام ١٩٨٠ وألمانيا الغربية أنفقت ٢,٣٪ من إنتاجها القومى ـ واليابان أنفقت ٢٪ بينما أنفقت إسرائيل ٢,٥٪ من مجموع إنتاجها القومى للعلوم والتكنولوجيا (بخلاف

التعليم) . هكذا يضعون التعليم والبحث العلمى فى مكانهما كقاعدة للتفوق .

يكفى هذا الآن لتأكيد ارتباط التعليم بالأمن القومى من ناحية ، وعدم اتساق هذا التوجه مع اهتمام الدولة كما ينعكس فى الميزانية فهى تكشف عن التراجع من جانب الدولة سنة بعد أخرى فى الانفاق على التعليم وان كان « الكلام » مستمراً عن أهمية التعليم .

وأخيراً جاءت بادرة مبشرة تدل على أن ثمة مراجعة للإعادة ترتيب أولويات التنمية حين ناقشت لجنة التعليم بمجلس الشعب الخطة الخمسية الجديدة لتعليم وحين وجدت الحد الأدنى المطلوب لإنقاذ التعليم من التدهور أكثر وأكثر، لا يقل عن ٦ مليارات جنيه بينما لم تدرج الحكومة فى الخطة غير ٣ مليارات فقط اتخذت اللجنة قرارها بالإجماع بالرفض وطلبت من الحكومة إعادة النظر فى مخصصات الاستثمار فى التعليم من منطلق ان التعليم ضرورة من ضرورات الأمن القومى المصرى .

هذه البادرة تبعث على الأمل فى امكان تغلغل المفهوم الحقيقى للأمن القومى وترجمة الكلام فيه إلى عمل، لندلل على أننا فهمنا الأمن القومى على أنه ليس حماية الشعب والأرض من أى هجوم عسكرى مباشر ، ولكنه بالدرجة الأولى لحماية الشعب والأرض لابد من تقوية الدفاعات الأساسية . . « البشر » . . « فالإنسان » هو خط الدفاع الأول عن البلد، فإذا احسنا بناءه أو أسأنا فسوف نلقى الجزاء غداً عما فعلناه اليوم .

نهضة بدون تعليم ؟!

منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن ونحن نرفع شعار تحقيق نهضة شاملة للمجتمع المصرى تجعل مستقبله لائقاً بماضيه ، ولكن ما تحقق من هذا الشعار أقل بكثير مما كان متوقعاً ، لأن الهدف الاستراتيجى لم يكن بناء بضعة مصانع أو استصلاح بضعة آلاف من الأفدنة فى الصحراء ، ولكنه كان نقل البلد كله من الحياة فى القرن التاسع عشر إلى الحياة فى القرن العشرين وتوفير امكانية دخول القرن الحادى والعشرين .

وربما يكون السبب فى عدم تحقيق الهدف أنه كان طموحاً بأكثر من القدرة والإمكانات ، أو يكون السبب فى عدم تحقيق الهدف أنه كان طموحاً بأكثر من القدرة والإمكانات ، أو لأن المعارك والمؤامرات لم تدع أمامنا فرصة لالتقاط الأنفاس والبناء الشامل ، ولكن قبل ذلك ـ فيما أرى ـ فإن السبب هو أننا فكرنا فى تحقيق نهضة دون أن نبدأ البداية الصحيحة والوحيدة لتحقيقها ، ومن الأساس ، وبفلسفة وروح جديدين . ولم نستوعب أن النهضات الكبرى فى التاريخ لم تحققها الأمم إلا وكانت خطوتها الأولى هى التعليم . . ابتداء من مصر الفرعونية والصين والهند فى الماضى ، حتى اليابان فى الزمن الحاضر ، مروراً بالنهضة الإسلامية والأوروبية وبصعود ألمانيا والولايات المتحدة إلخ . .

وحين بدأت الولايات المتحدة مؤخراً عصرها الجديد بتأكيد تفوقها

وسيطرتها وقيادتها لحضارة القرن الحالى والاستمرار فى قيادة القرن القادم حددت على مستوى الرئاسة والمؤسسات السياسية والدستورية الخط الأساسى لاستراتيجية العمل وتبلور ذلك فى الوثيقة الرئاسية التى تحمل اسم «أمريكا ٢٠٠٠ » وقال فيها الرئيس الأمريكى بوش : « لن تكون هناك نهضة بدون ثورة ، ولن تكون هناك ثورة بدون تعليم جيد ، والذين يتحملون مسئولية مدارسنا يجب أن يكونوا ثواراً . . وحين يتحدث الرئيس الأمريكى عن « الثورة » فلابد أن ندرك إلى أى مدى وصلت خطورة قضية التعليم ، فلم يتخير بوش طريق « الإصلاح » أو «التطوير» أو « النهوض » بالتعليم ، ولكنه اختار طريقاً جديداً فى الفكر الأمريكى لكى يهز الوجدان العام وينبه الجميع إلى أن ما سيحدث شىء مختلف ، ليس تغييرا ، ولكنه انقلاب . . عهد جديد يتغير فيه كل شىء ومن الجذور .

وقال فى ملاحظاته الشخصية : لقد ظللنا زمنا طويلاً نتبنى سياسة أنه « ليست هناك أخطاء فى التعليم » ، وكنا دائماً نجد شخصاً نوجه إليه اللوم عما وصل إليه حال التعليم ، وكنا نبحث عمن نحمله المسئولية ، أما الآن فدعونى أحدد أهدافنا بعد أن توصلت إليها بالإشتراك مع حكام الولايات :

أولاً : بحلول عام ٢٠٠٠ علينا أن نتأكد أن كل طفل يدخل المدرسة على استعداد للتعليم (بما ينطوى عليه ذلك من جهد لإعداد الطفل للتعليم قبل بدء مرحلة المدرسة .

ثانياً : علينا أن نرفع معدل التخرج من المدرسة الثانوية إلى ٩٠٪ (بتعليم أفضل وليس بامتحانات أو تصحيح أسهل) .

ثالثاً : علينا أن نتأكد من أن كل تلميذ أمريكى يترك السنة الرابعة والثامنة والثانية عشرة قد استوعب المواد الأساسية فعلاً وبكفاءة ، (وهو بهذا يدين النقل الآلى والتساهل فى انجاح من لايستحق) .

رابعاً : « اجعلوا تلاميذنا هم الأوائل فى العالم فى الرياضيات والعلوم» .

خامساً : تأكدوا أن كل أمريكى متعلم قد اكتسب المهارات الكافية ليشارك بقوة فى انتصار أمريكا فى المنافسة الاقتصادية القائمة الآن فى العالم ، وأصبح قادراً على ممارسة حقوق وواجبات المواطن كاملة .

سادساً : حرروا كل مدرسة امريكية من المخدرات والعنف لكى تصبح المدارس بيئة صالحة ومشجعة للتعليم .

وحين أراد الرئيس الأمريكى أن يشرح استرتيجيته الجديدة للتعليم قال : انها استراتيجية طموحة ، ولكنها ستصبح ممكنة التحقيق بالعمل الذى نعرف أنه سيكون عملاً شاقاً ، ويمكننى أن أحدد استراتيجيتنا فى فقرة واحدة هى : « لطلاب اليوم يجب أن نجعل المدارس القائمة أفضل وأكثر مدعاة للثقة ، ولطلاب الجيل القادم يجب أن نعد لهم مدارس مختلفة تماماً ، ولنا أيضاً . . للكبار الذين يظنون أن أيام المدرسة قد ولت . . يجب أن يصبح الأمريكيون « أمة من طلبة العلم » A Nation of Students وخارج المدرسة يجب أن يكون التعليم مستمراً . . هذه هى استراتيجيتنا . .

قال الرئيس الأمريكى أيضاً فى وثيقته أن هذه الاستراتيجية لن تنفذها الحكومة الفيدرالية ولكن يجب أن يشارك فى مسئولية تنفيذها الجميع . . كل جماعة ، وكل منظمة ، وكل بيت ، وكل حاكم ولاية ، وتبقى الحكومة الفيدرالية للتخطيط ومتابعة التنفيذ وتحديد المستوى العلمى الذى يتفق مع هذه الاستراتيجية فى المواد الرئيسية الخمس : الرياضيات، والعلوم ، والتاريخ ، والجغرافيا ، واللغة الإنجليزية وسيتم إعداد اختبارات على المستوى الفيدرالى فى هذه المواد لكى يتعرف الآباء والمعلمون والسياسيون وأصحاب الأعمال على مدى ما أنجزته المدارس . . وستبدأ هذه الاختبارات لتلاميذ الصف الرابع فى سبتمبر ١٩٩٣ ، ولخريجى المدارس الثانوية سوف

يمنح المتفوقون شهادة تقدير من الرئيس سوف تكون عملاً من عوامل التفضيل فى الكليات والشركات . . لابد أن نطلق الحوافز والمنافسة بين الطلبة والآباء والمعلمين وبين المدارس الخاصة والحكومية . .

الرئيس الأمريكى يبلور هدفه العملى أكثر وأكثر فيقول للشعب الأمريكى : « أن استراتيجية التعليم هذه ليست برنامجاً ، وليست اختباراً جديداً لقدرتنا ، ولكنها التحدى الأكبر . . الهدف إعادة بناء التعليم الأمريكى . . أننا ننشىء مدارس أمريكية جديدة لعام ٢٠٠٠ وما بعده تختلف عن المدارس التى كانت لدينا قبل هذا الموعد . . الفكرة بسيطة، ولكنها قوية . . وجهواً العبقرية الأمريكية الخلاقة إلى العمل من أجل هذا الهدف . . حكام الولايات سوف يشرفون على وضع استراتيجيات محلية لتحقيق الإستراتيجية القومية . . وسوف نضع مقاييس ومعايير لقياس التقدم الذى سيتحقق أول بأول . . يجب أن نشجع الإبداع الأمريكى . . وقد سعدت لأنى علمت اليوم ان قيادات رجال الأعمال الأمريكيين تحت قيادة بول أونيل قد قرروا إنشاء «مؤسسة تنمية المدرسة الأمريكية الجديدة» وهى مؤسسة للبحث والتنمية فى مجالات التعليم برأسمال خاص قدره ١٥٠ مليون دولار لتشجيع الإبداع فى التعليم الأمريكى . . وسوف أطالب الكونجرس بتقديم مليون دولار كبداية لكل مدرسة من ٥٣٥ مدرسة أمريكية جديدة لتكون هذه المدارس جاهزة لمهمتها الجديدة اعتباراً من عام ١٩٩٦ . . هذه المدارس هى التى ستعد الأمريكيين للقرن القادم بذلك يجب أن تكون أكثر من حجرات مليئة بالتلاميذ الجالسين أمام الكمبيوتر ، ولكن يجب أن تكون فصولاً لإعداد الأمريكيين للحياة ، وتغرس فيهم القيم، وتبنى الشخصية الأمريكية، وتعطى معنى حقيقياً للخطأ والصواب.

هكذا يفعل الأمريكيون الآن . . !

وقال جورج بوش أيضاً فى وثيقته الرئاسية « إذا اردنا لامريكا أن تبقى فى الصدارة ، وتظل قوة ، فعليها أن تقود فى تحديث التعليم ، واذا اردتم محاربة الجريمة والادمان ، وإذا اردتم بعث الأمل فى البقاع الكئيبة من هذه البلاد حيث لا يوجد سوى الهزيمة واليأس ، ونبدد الظلمات ، فان التنوير لا يوفره الا تعليم سليم جيد . . ان كل مشكلة . . وكل تحد . . سنجد أنه ليس هناك حل لها الا بالتعليم . . واجبنا ان نحول نمدارس امريكا لتعمل من أجل المستقبل . . فلقد ولى زمن الامر الواقع . . ! . . ان عهد الكلام قد ولى . . وشعار اليوم « تعرف ولا تردد . . فندفع بجهود الاصلاح لبناء امريكا القرن القادم . . فالمدارس الجديدة هى من أجل عالم جديد . . . » ويقول جورج بوش أيضاً للامريكيين : « لاولئك الذين يريدون تحسناً حقيقياً فى التعليم الامريكى أقول لن تكون هناك نهضة بدون ثورة . » !

انهم يقدمون لنا من هناك إجابة عن السؤال الذى ظل حائراً هنا لسنوات : طالت أكثر مما يجب هل يمكن تحقيق النهضة دون أن يكون التعليم هو الطريق والمفتاح . . ؟!

من منظور سياسى

مشكلة التعليم الحقيقية هى أن مشاكلنا كانت كثيرة، وعلى جبهات متعددة منذ ١٩٥٢ وحتى اليوم ، بما تخلل هذه السنوات من معارك كبرى إبتداء من مفاوضات جلاء الاحتلال البريطانى عام ١٩٥٤ ، إلى تأميم القناة وعدوان ١٩٥٦ ، إلى عدوان ١٩٦٧ وبعدها حرب ١٩٧٣ . . ثم قضايا التضخم، والغلاء، والتحول الإقتصادى والاجتماعى، إلى الإنفتاح وإقتصاد السوق، وما صاحب ذلك من آثار جانبية سلبية أثرت فى الروح القومية والبناء الاجتماعى . . هذه المعارك الكبرى فرضت علينا أن تكون لها الأولوية فى فكر وإهتمام القيادة والمؤسسات السياسية . ولم تأت فرصة لالتقاط الأنفاس لوضع قضية التعليم فى مكانها الصحيح . . إلى أن بدأ الرئيس مبارك مرحلة جديدة هذا العام فى خطابيه فى العيد المئوى لكلية دار العلوم ثم فى عيد الدعاة ، فوضع التعليم كقضية سياسية وقضية أمن قومى، لاول مرة .

وفى دول العالم المتقدم لاينظر إلى التعليم إلا على أنه قضية سياسية وقضية أمن قومى، بل وصل الأمر إلى حد إعتبار موضوع إصلاح التعليم فى الولايات المتحدة مساوياً لقرار الحرب فى إهتمام البيت الأبيض ، ولكى نقترب من الحقيقة أكثر ، دون أن يكون الهدف نقل ما يحدث هناك ، فإنه تكفينا المعرفة والاستفادة بقدر ما نستطيع من الآخرين ، وما لا يدرك كله لايترك كله .

فلقد أصدر الرئيس الأمريكى جورج بوش فى ١٨ أبريل من العام الماضى وثيقة باسمة بعنوان «أمريكا ٢٠٠٠» ووضع شعارها !! فلنجعل هذا الوطن كما ينبغى أن يكون ونبلور خطة طويلة المدى تلتزم بها الدولة بإعادة بناء التعليم وكانت هذه الوثيقة موضع نقاش حر وواسع على إمتداد شهور فى مراكز البحث والجامعات والأحزاب والنقابات فى كل المستويات، إلى أن ناقشها وأقرها حكام الولايات ، وأصبحت ممثلة لرؤية المجتمع الأمريكى كله ، لما ينبغى أن تصبح عليه جميع المدارس الأمريكية . وحين قدم وزير التعليم الأمريكى «لامار الكساندر» هذه الوثيقة قال : « ان الرئيس يستثير قدرتنا على التحدى لنعمل معه لكى نجعل أمريكا ، مؤسسة بعد مؤسسة ، ومدرسة بعد مدرسة . فى الوضع الأمثل الذى يجب أن تكون عليه » .

وذلك بعد أن شارك فى إعدار هذه الوثيقة ممثلو الأغلبية والأقلية فى الكونجرس ، ولجان التعليم ومؤسساته وحكام الولايات ، والمعلمون الممارسون للعمل اليومى والمتصلون بالمشاكل اليومية ، فى المدارس ، كما شارك فى إعدادها بجدية وفاعلية رجال الأعمال ، وقادة إتحاد ونقابات العمال، ونقابة المعلمين ، وحين إجتمع الرئيس الأمريكى بهؤلاء حدد أمامهم بوضوح معالم فكره وقال لهم : ان القرن القادم على وشك أن يأتى، ولابد أن نحقق فيه أملنا وأحلامنا ، وإذا فكر شخص كيف سيكون القرن القادم ، فإنه يستطيع أن يجد الإجابة فى فصول الدراسة ، فليس هناك عامل يحدد ما نحن عليه الآن ، وما سنصير عليه ، سوى التعليم الذى يتلقاه أطفالنا . .

قال الرئيس الأمريكى أيضاً . وهو يقدم ملاحظاته على إستراتيجية إعادة بناء التعليم : ان التعليم كان يعنى عندنا دائماً الفرصة ، أما اليوم، فإن التعليم لا يحدد فقط ما إذا كان الطلبة سينجحون فى الامتحانات ،

ويحصلون على شهادات ، ولكنه سيحدد أى الأمم سوف تزدهر ، وأى الأمم لن يكون لها نصيب من الازدهار ، فكروا فى التحولات التى تحدث فى العالم . . إنهيار الشيوعية . . وإنتهاء الحرب الباردة ، وسيطرة عصر المعلومات . . لقد كنا نعرف الموارد ـ عبر التاريخ ـ على أنها الأرض ، والبترول ، والثروات المدفونة فى الأرض ، ولم يعد الأمر كذلك فى عالم اليوم ، أن أكبر مواردنا القومية هى فى أنفسنا ، وذكائنا ، وعبقريتنا ، وقدرات العقل البشرى . . الأمم التى ستضيف إلى الفكر والعلم سوف تتقدم فى المستقبل ، والأمم التى تتجمد أفكارها وعقائدها وأيديولوجيتها سوف تفشل، لذلك فأنا هنا اليوم لكى أقول لكم إن أمريكا سوف تتقدم ، ولأقول لكم أن زمن التقارير والتقديرات والدراسات حول النقص والخطا فى مدارسنا قد ولى ، وإذا أردنا إبقاء أمريكا فى ساحة المنافسة فى القرن القادم فيجب أن نكف عن تشكيل لجان لكتابة تقارير عن حالتنا ، يجب أن نكف عن تقرير ماهو واضح ويجب أن نقبل مسئولية تعليم كل فرد منا بغض النظر عن خلفيته أو عدم قدرته .

وقال الرئيس بوش أيضاً : إذا أردنا لأمريكا أن تظل القائد ، والقوة الأولى فى العالم فيجب أن نكون رواد تطوير التعليم . . إذا أردنا محاربة الجريمة والمخدرات . . أو أردنا أن نخلق الأمل والفرصة فى أنحاء هذا البلد الواسع حيث لايوجد سوى الهزيمة واليأس ، يجب أن نطرد الظلام بالتنوير الذى يقدمه تعليم سليم وشامل . . فكروا فى كل مشكلة وكل تحد يواجهنا . . ان حل كل مشكلة منها يبدأ بالتعليم . . ولأجل مستقبل أولادنا ، ومستقبل الأمة يجب أن نطور مدارسنا . . أن أيام الرضا بالأمر الواقع قد ولت . !

ولم يحدث أبداً منذ تولى الرئيس بوش الرئاسة أن كان حازماً وقاطعاً كما

فعل مع قضية التعليم رغم إنشغاله بالمشاركة فى إعادة تشكيل العالم ورغم تراكم المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى أمريكا . . كانت ملاحظاته لكل قيادات بلده حادة ومحددة : ان وقت الكلام إنتهى ، الشعار الآن « لا تنزعج . . اعمل » ، دعونا ندفع جهود الإصلاح إلى الأمام . . إستفيدوا بكل رأى ، وبكل تجربة ، وبكل تقدم، لبناء القرن الأمريكى القادم . . مدارس جديدة لعالم جديد ، وكخطوة أولى يجب أن نتحدى . . ليس فقط الوسائل والطرق التى إتبعناها فى الماضى ، ولكن أيضاً يجب أن نتحدى المقاييس التى نستخدمها لتقييم تقدمنا . . دعونا نكف عن قياس التقدم بمقياس انفاق المال . . لقد زاد إنفاقنا على التلميذ فى عام ١٩٩١ عما كان عليه منذ عشر سنوات (١٩٨١) بنسبة ٢٣٪ زيادة حقيقية محسوبة بقيمة موحدة للدولار ، ولكن لا أعتقد أننا سنجد فى أى مكان فى البلد من يقول اننا حققنا تقدماً فى أداء مدارسنا بمقدار ٣٣٪ . . أن الدولارات لاتعلم التلاميذ . . التعليم يعتمد على مجتمعات مخلصة عازمة على أن تكون أرضاً صالحة يزدهر فيها التعليم ، كما يعتمد على معلمين مخلصين، متحررين من أى أعباء غير تعليمية ، ويعتمد أيضاً على أبناء مخلصين مصممين على الاحتفاظ بالتفوق . . إلى هؤلاء الذين يريدون أن يروا تقدماً حقيقياً فى التعليم الأمريكى أقول : لن تكون هناك نهضة بدون ثورة ، والثوار يجب أن يقبلوا مسئو لية النهوض بمدارسنا ، ولقد مضى وقت طويل كنا فيه نتبنى سياسة « ليس هناك أخطاء فى التعليم » ودائماً كنا نلقى اللوم على شىء أو شخص آخر ، وها هو قد جاء الوقت الذى يجب علينا فيه ان نتحمل نحن ومدارسنا النتائج . .

وفى صراحة جارحة قال الرئيس الأمريكى لكل القيادات : إننا حتى الآن نتعامل مع التعليم كأنه عملية تصنيع ، مفترضين أنه يكفى لكى نطمئن أن تظهر « العدادات » بمؤشرات صحيحة ، ومتصورين أن لدينا مقاييس

جيدة مثل نسبة المعلمين إلى التلاميذ وغيرها من مقاييس وإحصاءات . . نفترض بمثل هذه المقاييس أن المدرسة تخرج طلبة على مستوى جيد وهذا غير صحيح . . هذا هو وقت التحول . . نركز على الطلبة والنظار ليقرروا بأنفسهم أفضل السبل لتحقيق هذه المستويات . . ولقد إخترنا بداية جيدة بتركيز أنظار الأمة على إختيار سنة ٢٠٠٠ لتحقيق أهداف قومية طموحة .

وكانت هذه هى البداية لمرحلة اعادة بناء أمريكا أو ما يمكن إعتباره « بريسترويكا بوش » .

ان الرئيس الامريكى ـ فى وثيقة رسمية ـ يقول : لقد تبنينا لفترة طويلة شعار « كله تمام » بالنسبة لمدارسنا ، وبقينا نلقى اللوم على الآخرين بينما يعانى اطفالنا من اوضاع اخطاء التعليم ، ولن يكون هذا الموقف مقبولاً بعد الآن ، وانما ستصبح مدارسنا ، وسنصبح نحن محل المساءلة . . ان الاستراتيجية القومية للتعليم ليست برنامجاً وانما هى تحد : اعادة صياغة التعليم الامريكى وعلى الذين ينشئون المدارس الامريكية الجديدة ان يحطموا القوالب البالية لانهم يبقون للقرن القادم . . ان التحدى الذى يواجهنا ليس أقل من ثورة فى التعليم الامريكى . .

وهكذا تكون البداية الصحيحة للإنطلاق فى كل دولة ، مع فارق واحد ، إنه إذا كان كل هذا الإهتمام والقلق والعمل فى أقوى دولة فى العالم الأول ، فماذا تفعل أى دولة فى العالم الثالث . .

هذا هو الموضوع .

نقطة الضعف ..!

نقطة الضعف الأساسية فى نظامنا التعليمى حتى الآن هى أننا نتعامل مع قضية التعليم على أنها قضية خدمات شأنها شأن خدمات إصلاح الطرق أو مد شبكات الصرف الصحى ، ولم تستقر عندنا كقضية سياسية وقضية أمن قومى تمس الاستقرار وكيان الوطن وتحدد صورة مستقبلنا مما يجعل وثيقة الرئيس الأمريكى جورج بوش « أمريكا ٢٠٠٠ » نموذجاً لما ينبغى أن يكون عليه التعليم فى الدولة التى تتولى قيادة العالم الآن ومع ذلك فإنها تعترف بأنها لن تستطيع البقاء طويلاً فى موقع الصدارة إلا بتغيير نظم التعليم فيها تغييراً شاملاً .

أن الرئيس الأمريكى حين قدم وثيقته للقادة السياسيين وحكام الولايات قال لهم : « أن التحدى المفروض علينا يجعلنا لا نقبل بأقل من ثورة فى التعليم الأمريكى ، ويجب أن نشجع كل منظمة ومؤسسة فيدرالية لتشارك فى هذه الثورة ، كما يجب أن نبرهن للعالم أنه ليس هناك أمريكى واحد يمكن أن يكون قد بلغ مرحلة من العمر تمنعه من التعليم، لكى نظل محتفظين بالتفوق والقيادة ، وأنا نفسى (أى الرئيس بوش) سوف أصبح تلميذاً من جديد ، وسأبدأ فى تعلم كيفية التعامل مع الكمبيوتر ، يجب أن يكون كل إنسان فى أمريكا راغباً فى التعليم ، ويجب أن يكون كل مكان صالحاً للتعليم، التعليم هو معركة مستقبلنا . . أننى أطالب كل الأمريكيين بأن يعدوا أنفسهم وأبناءهم من أجل المستقبل المثير الذى ينتظرنا . . يجب أن

تكون لدينا مدارس يمكن الاعتماد عليها فى الإعداد لذلك المستقبل . . لابد من جيل جديد من المدارس والمدرسين . . لقد دعوت هنا أربعة أشخاص لأقدمهم إليكم يمثل كل منهم رمزاً لعنصر من عناصر استراتيجية التعليم الأمريكية الجديدة ، ويشيرون إلى الطريق الصحيح الذى اخترناه لإعادة البناء . . أقدم لكم التلميذ « باجان استينف » فى الصف الثامن بمدرسة آيست هارلم الذى حصل على جائزة التفوق فى العلوم والتاريخ ، والسيد «مايك هوبكنز» المدرس الأول فى مدرسة ساتورن فى مدينة سان بول بولاية مينيسوتا حيث ساعد المدرسين فى إعادة بناء المدرسة الأمريكية و«ديفيد كيلى» مهندس الصيانة للأجهزة التكنولوجية الدقيقة فى شركة إطارات «ميشلين » فى مدينة جرين فيل فى ولاية كارولينا الجنوبية الذى أمضى عاماً كاملاً كتلميذ ، حيث عاد مرة أخرى إلى كليته ليتعلم من جديد ويرفع مستوى مهارته الفنية ، أما الرابعة فهى السيدة « ميتشلى مور» من ميسورى أنشط المشاركين فى برنامج ميسورى لتدريب الآباء والأمهات على أن يكونوا معلمين ، لأنها قررت أن تضمن لطفلها الذى يبلغ من العمر عاماً واحداً أن يكون جاهزاً للتعليم فى المدرسة من اليوم الأول حين يبلغ سن الإلتحاق بالمدرسة (!) . . أقدم لكم هذه الرموز الأربعة لتدركوا الأهداف القومية الجديدة للتعليم فى أمريكا . . ولا ثبت لكم أننا بهم وبأمثالهم فإن الثورة فى التعليم الأمريكى قد بدأت بالفعل وتجاوزت مراحل الإعداد ، ومنذ الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ليست هناك دقيقة واحدة يمكن أن نضيعها . . !! أننى اطلب سن الامريكيين جميعاً ان يشاركوا فى هذه المعركة التى تعد ابناءنا ، وتعدنا للمستقبل المثير الذى ينتظرنا .

عفواً لأنى نقلت عبارات الرئيس الأمريكى ، لم يكن قصدى مجرد التعريف بهذه الوثيقة التى أرى أنها أهم وثائق الإعداد للقرن الحادى

والعشرين ، ولكن لأنى أتصور أنه إذا كانت أكبر الدول تقدماً وتمثيلاً لحضارة القرن العشرين قد وصلت إلى حد الإعتراف والإعلان رسمياً بأن نظامها التعليمى فاشل ، رغم أن هذا التعليم حقق لها كل ما أنجزته من سيادة تكنولوجية . . ثم إعلانها رسمياً ـ وفى وثيقة رئاسية ـ أن إعادة بناء المجتمع الأمريكى مستحيل بدون إعادة بناء التعليم ، فإن ذلك يجب أن يكون درساً ماثلاً أمام سائر الدول وبخاصة الدول المتخلفة ، لأنها الأولى بسلوك هذا الطريق والأكثر احتياجاً لكل هذا الغضب الذى أعلنه الرئيس الأمريكى على نظام التعليم فى بلاده ، والذى تمثل فى استخدامه عبارة « لن نقبل بما هو أقل من ثورة شاملة فى التعليم » .

لابد أن ندهش من الألفاظ التى يختارها الرئيس الأمريكى فى حديثه إلى القيادات السياسية . . سئل : إننا الآن عرفنا الإتجاه الذى يجب أن نسير فيه، أصبحت لدينا استراتيجية قومية جديدة للتعليم ، يعتمد نجاح تنفيذها على الحماس والمبادرات فى المحليات ، لتغيير المدارس الحكومية والخاصة وعددها ١١٠ آلاف مدرسة وتغيير فى كل بيت أمريكى ، وتغيير شامل فى نظرتنا إلى التعليم . . أمامنا حرب . . حرب حقيقية تستغرق السنوات الباقية حتى عام ٢٠٠٠ ، المنظمات المحلية هى الشريك الأساسى فى تمويل تكاليف هذه الحرب . . والقطاع الخاص شريك أساسى أيضاً . .

هل ترون كيف أن الرئيس الأمريكى يعتبر معركة التعليم ثورة وحرباً ! ويضيف : إن استراتيجية ٢٠٠٠ الأمريكية يمكن تصورها على أنها أربعة قطارات عملاقة تكفى لكى يجد كل أمريكى مكاناً فيها ، تتحرك فى وقت واحد وتجرى على قضبان متوازية فى رحلة التفوق التعليمى .

القطار الأول : لتلاميذ اليوم ، ولهؤلاء يجب تحسين المدارس تحسينا جذرياً (ويستخدم الرئيس الأمريكى تعبير التغيير الراديكالى لهذه المدارس) .

والقطار الثانى : لطلبة الغد ولهؤلاء يجب أن نعد مدارس جديدة ومختلفة لتحقق احتياجات قرن جديد . . جيل جديد من المدارس . . سيتم إنشاء ٥٣٥ مدرسة نموذجية على الأقل (بعدد الدوائر الانتخابية لضمان عدالة توزيع هذه المدارس فى كل أنحاء أمريكا وأرجو ملاحظة الحرص على العدالة وتكافؤ الفرص) وحين ينتهى القرن العشرون سنكون قد انتهينا من إنشاء آلاف المدارس الجديدة .

والقطار الثالث : مخصص للأمريكيين الذين هم خارج المدارس ويمثلون قوة العمل فى المجتمع الأمريكى ، ويجب أن يستمر هؤلاء فى التعليم إذا أرادوا أن يستمروا فى الحياة وفى العمل فى القرن القادم .

أما القطار الرابع : فهو يمثل المجتمع والبيئة التى يجب أن تكون صالحة للعلم والتعلم لضمان نجاح المدرسة فى أداء دورها ، هذا القطار هو المجتمع والبيت . . كل مكان فى أمريكا يجب أن يكون مكاناً للتعليم . .

هذه هى الأهداف القومية للتعليم كما حددها الرئيس الأمريكى بعد دراسات استغرقت خمس سنوات : تغيير شامل فى المدارس القائمة . . إنشاء جيل جديد من المدارس لقرن جديد . . تحويل الشعب الأمريكى إلى شعب يتعلم طوال حياته . . ويجدد ، ويساير كل تقدم ، ثم بيئة صالحة للعلم والتعلم . البيت . . النادى . . المصنع . . المزرعة . . شعب لن يكون له شاغل إلا أن يتعلم . . لكى يتقدم أكثر ويستمر فى موقع التفوق . .

هل اتضح الآن ما أقصد . . ؟

وإذا لم يكن ممكناً أن نكون مثلهم ، فهل يمكن على الأقل أن نعرف ماذا يفعلون . . لعل وعسى !

فاقد الشىء .. هل يعطيه ؟

بقدر ما نسمع فى كل حديث عن إصلاح التعليم عن تدهور المبانى المدرسية ونلمس فى الخطاب الرسمى إحساس الدولة بمدى الحاجة إلى ترميم وإنقاذ ما تبقى منها ، ونسمع أكثر عن المناهج والكتب المدرسية بما فيها من قصور وما توصل إليه الخبراء لتعديلها وتطويرها فقد مرت سنوات طويلة دون أن نكتشف أن المفتاح الحقيقى لإصلاح التعليم هو البدء بإصلاح حال المعلم ، وإنقاذه من حالة التدهور التى وصل إليها . . مع أننا ننهال عليه فى المناسبات الرسمية بنصيب وافر من العبارات الإنشائية مثل : معلم الأجيال . . وكاد أن يكون رسولاً ، وغير ذلك لم يرد له ذكر فى أى اجتماع من اجتماعات مجلس الوزراء منذ عشرين عاماً أو يزيد !

ولأن كلمات الرئيس مبارك عن التعليم التى استخدمها فى وصف الحال القائم فى خطاب له فى افتتاح مجلسى الشعب والشورى) كانت حادة ومحددة فقد وجدت صدى كبيراً فى نفوس المواطنين جميعاً ، وبخاصة حين قال ان التعليم الآن يمثل مشكلة فى كل بيت ، وأنه تعليم دون المستوى . وأن هناك أزمة فى التعليم ، وقصوراً فى إعداد الأجيال الجديدة ، وأن الوضع لم يعد يحتمل الإنتظار ، فإن ذلك ـ فى قمة المسئولية ـ يعنى وضع أجهزة الدولة جميعاً موضع المسئولية ، وليس وزارة التعليم وحدها ، لأن التعليم لن ينصلح حاله إلا حين يكون هو القضية الأولى فى جدول أعمال مجلس الوزراء فى جلسات متعاقبة .

لكن حال المعلم الآن يحتاج إلى وقفة ليس فقط من أجل رفع الظلم الشديد الذى حاق بالمعلمين أكثر من غيرهم من الطوائف والفئات، حتى أصبحت الترقية إلى درجة مدير عام أملاً لايحصل عليه إلا ٨٪ من العاملين فى الوزارة ، ويموت الباقون أو يصلون إلى سن المعاش دون أن يحصل عليها حتى بعد عمل يزيد على ٣٥ عاماً فى مهنة ذلك المظلوم الذى « كاد أن يكون رسولاً » ، بينما يصل إلى هذه الدرجة من عمل ١٥ عاماً فى الوزارات الأخرى من تلاميذه ، وآلاف منهم مرتباتهم مجمدة منذ سنوات لوصولهم إلى نهاية مربوط الدرجة .

ليست هذه هى مشكلة المعلمين الوحيدة ، فهناك ماهو أهم منها : قضية التدهور الذى وصل إليه المعلمون فنياً ومهنياً لأسباب خارجة عن إرادتهم نتيجة للسياسات الخاطئة ، ومن ذلك فإن التوسع الكبير فى إنشاء كليات التربية حتى بلغت خمساً وخمسين كلية نظرية ونوعية وفنية دون أن يفكر أحد هل هناك كوادر فنية كافية أو مناسبة لهيئات التدريس فيها ، وكانت النتيجة كما كشف عنها بحث جديد للمجالس القومية المتخصصة أن عدداً غير قليل من عمداء كليات التربية لايحملون مؤهلاً تربوياً متخصصاً فى أحد فروع التربية مع ما فى ذلك من مخالفة لقانون الجامعات (!) وأن هيئات التدريس فى معظم هذه الكليات ليس فيها هيئة علمية متخصصة فى بعض الشعب الدراسية (ومع ذلك يوجد طلبة فى هذه الشعب يصبحون معلمين بعد أربع سنوات . . ولا أحد يعرف كيف ولا أحد يسأل ماذا يمكنهم أن يقدموا لإعداد جيل ومواكبة نهضة . . إلخ) بل ولا يوجد العدد المناسب فى مستوى الأساتذة أو الأساتذة المساعدين فى كثير منها ، وتقتصر هيئات التدريس على بعض مدرسين ومدرسين مساعدين (!) وأن كلية التربية بالمنوفية (مثلاً) فيها ٢١٣ طالباً سيصبحون ٢١٣ معلماً

جديداً وليس فيها سوى عضو هيئة تدريس واحد (!) وهكذا بقية الكليات . (تصوروا!) .

تصوروا أيضاً أن معلم المادة الواحدة فى مصر يأتى من كليات متعددة ، ولذلك تختلف مستويات المناهج والمقررات الدراسية ونظم التدريب فيترتب على ذلك تضارب ، وعدم تجانس فكرى وتربوى بين المعلمين ، والضحية طبعاً هم التلاميذ . . مثلاً مدرسو اللغة العربية فى مصر تعدهم ست كليات : كلية اللغة العربية ، وكلية الشريعة ، وكلية أصول الدين بالأزهر، ثم كليات التربية ، وكلية دار العلوم ، وكليات الآداب قسم اللغة العربية). ومدرسو اللغة الإنجليزية يعدون فى ثلاثة أنواع من الكليات : كليات التربية ـ وكليات الآداب (قسم اللغة الإنجليزية) وكلية الألسن، بالإضافة إلى معلمين لم يتخصصوا أصلاً فى دراسة اللغة الإنجليزية (!) ومدرسو التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى يعدون فى مستويين ويؤدون عملاً واحداً : بعضهم من خريجى كليات تربية جامعية ومعهم كتفاً بكتف خريجو كليات نوعية أخرى تتبع التعليم العالى بمستوى أقل .

وتصوروا أن المجالس القومية سجلت أكثر من مرة ما اكتشفه خبراؤها من ضعف المستوى العلمى فى مواد التخصص (التى سيقوم المدرس بتدريسها بعد تخرجه) ، لخلل فى خطط الدراسة فى كليات التربية (نظام السنوات الأربع التى تتبع النظام التكاملى) بين زيادة المواد التربوية وفروعها وانخفاض عدد الساعات المخصصة لتدريس المواد التى سيتخصص فيها المعلم طول حياته ويكون فيها عطاؤه . .

ثم تصوروا ان الكليات التى تعد المعلمين فى مصر لا تتوافر فيها المقومات الأساسية التى تمثل وسائل تعليمية ، أو معامل لغوية ، أو معامل للعلوم الطبيعية ، أو ورش عملية . . وطبعاً ليس فى هذه الكليات أية

تجهيزات حديثة وبالتالى فالمعلمون لا يعرفون شيئاً عن وسائل العصر الحديث فى التعليم ولم يروا شيئاً من تكنولوجيا التعليم المتقدم ، فكيف نطالبهم بأن يعدوا جيلاً عصرياً يصلح للتعامل مع معطيات القرن الواحد والعشرين ؟!

وتصوروا أن وجود المعلم غير القادر على أن يعلم (كما يجب) وصل أيضاً إلى التعليم الفنى الذى نعتبره أملنا فى بناء المستقبل ، فليس لدينا كليات متخصصة لإعداد معلم التعليم الفنى (صناعى أو زراعى أو تجارى) سوى كلية واحدة أنشئت حديثاً للتعليم الصناعى .

ولذلك فإن معلمى التعليم الفنى عندنا من خريجى مدارس ومعاهد وكليات غير متخصصة وليست مهمتها تأهيل هذا النوع من المعلمين ، سواء من كليات التربية النظرية التقليدية التى تخلو من تجهيزات أو وسائل فنية وليس فيها مدرسون متخصصون فى مجالات التعليم الفنى بهذه الكليات . . أى أن معلم التعليم الفنى فى مدارسنا الآن من خريجى كليات ليس فيها أساتذة أو مدرسون متخصصون فى المجالات الفنية . . مشكلة مركبة ، وفى النهاية لا داعى للسؤال هل سيكون خريجو التعليم الفنى فى مصر صالحين للعمل ، مادام المدرسون الذين يعلمونهم غير مؤهلين . . أصلاً ، وأساتذة هؤلاء المعلمين هم أيضاً غير مؤهلين أى دائرة خبيثة هذه ؟!

هل لدينا من يعلم ، أو يهتم ، بأن لدينا الآن ٢٤ كلية عامة نظرية ، و١٣ كلية نوعية عملية (تحت مظلة الجامعة) و١٨ كلية نوعية تحت إشراف التعليم العالى ، ليرى أن هذه الخريطة وحدها كافية لتكشف عن عدم رسم تخطيط مسبق لإنشاء هذه الكليات ، فيعمل على إعادة رسم خريطة جديدة .

ماذا نقول . . إذا كان هذا حال المعلم . . فهل يستطيع فاقد الشىء أن يعطيه . . ؟!

قضيـة القـرن القـادم

على غلاف أحد اعداد مجلة « نيوزويك » الأمريكية اختارت أكبر المجلات العالمية موضوع الغلاف عن « أحسن عشرة نظم للتعليم فى العالم وماذا يمكن أن نتعلم منها » . . . وخصصت داخل العدد ١٣ صفحة كاملة لاستعراض نقاط القوة فى نظم التعليم فى مختلف دول العالم ، ولتقول فى مقدمة الموضوع أن الشعب الأمريكى مشغول بمستقبل أبنائه وأن الولايات المتحدة تريد إعادة النظر فى نظامها التعليمى لكى يكون شبابها أقدر على التعامل ـ والعمل ـ وبشكل أفضل من التكنولوجيا المتقدمة . . فإذا كانت الدولة العظمى التى وطأ أبناؤها أرض القمر منذ سنوات ، وطافوا بالفضاء وامتلكوا زمام التقدم العلمى فى كافة الميادين العسكرية والمدنية يقول ذلك ، فماذا يمكن أن نقول نحن . . . ؟

وإذا كانت دول أوروبا الشرقية هى الأخرى تعلن عن مرحلة جديدة تعد فيها تعليماً جديداً يهيىء أبناءها للحياة فى عالم جديد وغريب عليهم، واليابان تريد أن تختتم مرحلة الحصول على تكنولوجيا الآخرين وأبحاثهم وتطويرها لتدخل مرحلة إعداد علماء من أبنائها قادرين على المبادأة وإحراز السبق وحدهم . . فوق ما أحرزوه من إنجازات تدخل فى باب المعجزات ! لكنهم يعرفون أن الدنيا تتغير والعالم يجرى ومن لايستمر فى التقدم سوف يتخلف وإذا كانت التغيرات الهائلة التى تقلب أوضاع العالم رأساً على عقب

بسرعة رهيبة تدفع الدول والشعوب إلى مراجعة خططها لبناء المستقبل فماذا نفعل نحن . . . ؟

تقول مجلة « نيوزويك » على لسان خبير فى التعليم والسياسات العامة . . « لا أظن أن هناك دولة صناعية كبرى راضية حتى الآن عن نظامها التعليمى » ولقد أعدت إدارة الرئيس بوش برنامجها للتغيير . . . أمريكا ٢٠٠٠ وهو برنامج ضخم وطموح ويسير العمل فيه بجدية ولكن الأمريكيين بدأوا يفتحون عيونهم على مزايا نظم التعليم فى الدول الأخرى فاكتشفوا أن نيوزيلاندا أكفأ منهم فى تعليم التلاميذ القراءة، وأن إيطاليا تفوقت فى تعليم الأطفال فى السن المبكرة ، وأن هولندا متفوقة فى تدريس الرياضيات واللغات الأجنبية ، واليابان تفوقت عليهم فى تدريس العلوم ، وأن الولايات المتحدة لديها أفضل نظام للدراسات العليا وتدريس الفنون أما ألمانيا فلديها أفضل نظام فى العالم للتعليم الثانوى وتدريب المعلمين، والسويد هى الدولة الأولى فى العالم فى نظام تعليم الكبار .

لقد أصبحت قضية التعليم قضية عالمية وتحولت من موضوع لايهم إلا المتخصصين وأهل المهنة إلى موضوع سياسى عام يدخل فى الإهتمامات اليومية للقادة والمواطنين العاديين على السواء لأنه يتعلق بشكل المستقبل لكل أمة كما أصبح الفكر السائد فى الدول المتقدمة لايجادل فى أن نظم التعليم القائمة فيها لم تعد صالحة لعالم جديد سوف يظهر فى المستقبل القريب ، وأن مشاكل التعليم يجب أن يسبق فى قائمة الاولويات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وأن البحث عن حلول حقيقية لمشاكل التعليم هو الواجب الأول الذى يجب ألا يسبقه واجب آخر :

ألا يدعونا ذلك إلى أن نفكر نحن أيضاً كيف نغير نظام التعليم عندنا تغييراً جذرياً ؟ . . . قد يقال أن ذلك يحتاج إلى أموال طائلة ، وهذا صحيح

ولابد أن نضعه فى الحسبان ، ولكنه ليس كل الحقيقة ، والدليل على ذلك أن اليابان تنفق على الطالب نصف ما تنفقه أمريكا ومع ذلك فالأمريكيون يعترفون بأن التعليم اليابانى أفضل ، والسبب كما أكتشفه الأمريكيون وأعلنوه أن الولايات المتحدة تنفق كثيراً جداً على المبانى والإدارة ولكنها تعطى أجوراً أقل للمعلمين ، بينما الدول التى سبقتها فى التعليم (اليابان وألمانيا) تعطى المعلمين أجوراً أكبر وهذا ينعكس على الروح المعنوية ويؤثر على العطاء ، بما لاتغنى عنه الأناشيد الحماسية . وبعد أجور المعلمين يأتى طول العام الدراسى ، فالعام الدراسى فى اليابان ٢٤٠ يوماً وفى ألمانيا ٢١٠ أيام فى أمريكا ١٨٠ يوماً أما فى مصر فقد أصبح بعد زيادته هذا العام ١٤٠ يوماً . . !

ومنذ فترة قصيرة قامت كوريا الجنوبية بإعداد دراسة استغرقت وقتاً وكلفتها الكثير لتحليل نظم التعليم فى دول عديدة مثل اليابان ، والسويد وفرنسا ، وبريطانيا ، إسرائيل ، وكوريا الشمالية ، والولايات المتحدة ، لكى تعد على ضوء هذه الدراسة مناهج دراسية جديدة ستبدأ العمل بها عام ١٩٩٥ ، أى أن الإعداد سوف يستغرق ثلاث سنوات من الآن . هل يذكر أحد أن استراتيجية التعليم فى مصر بحثت فى ثلاثة أيام ! . . والإعداد الجيد لتطوير التعليم يجب أن يبدأ بمقارنة محايدة ومنصفة بين ما عندنا وما عند الآخرين بالنسبة لساعات الدراسة فى كل مادة وبخاصة فى علوم المستقبل وهى الرياضيات والفيزياء والإحصاء و . . . الخ) وأجور المعلمين ووسيلة إعداد المعلم وتدريبه وتنمية قدراته وطول المناهج الدراسية وموضوعاتها . ومثل هذه الدراسات الإحصائية المقارنة ليست متوافرة لدينا حتى الآن . . وأن كانت موجودة فلم تستخدم حتى الآن !

إن دول العالم تتسابق على تغيير نظم التعليم ، إلى حد أن أحد كبار

الخبراء الأمريكيين وصف هذا السباق بأنه « سباق أوليمبى جديد » وليتنا نفكر فى أمر التعليم بهذه الكيفية مادمنا مغرمين بإحراز إنتصارات فى الدورات الرياضية ونتصور أن هذا هو الميدان الوحيد لرفع اسم مصر عالياً بين الأمم ، فعسى أن ندخل « أوليمبياد التعليم » ونحرز فيه ولو ميدالية فضية خلال السنوات القادمة وسيكون ذلك إنجازاً عظيماً يخلد أسماء كل من شاركوا فيه .

والمشكلة أن بعضنا يتصور أن قضية التعليم الوحيدة هى هل يكون مجاناً وفى جميع المراحل أم لا . . بينما القضية أكبر من ذلك . . . القضية هى أن القرن الحادى والعشرين سوف يبدأ بعد سنوات قليلة وقد استعدت لذلك دول العالم المتقدمة بنظم وخطط وأفكار جديدة لتزداد تقدماً ، ونقطة البداية فى التقدم أو التخلف هى التعليم ، ومن يتابع ما يجرى فى أمريكا، أو بريطانيا، أو اليابان ، من انتقاد حاد لنظم التعليم والمناهج وطرق التدريس ومدى كفاية العام الدراسى يتصور أن هذه الدول قد ارتدت إلى الجهالة والتخلف ، بينما الدول المتخلفة ـ ونحن منها ـ سعيدة بما لديها وتقاوم التغيير، رغم ما تحفل به دراسات صفوة مفكرى مصر فى المجالس القومية المتخصصة من نداءات لتحرير التعليم المصرى من « الأنماط التقليدية البالية وبالربط بين التعليم والأمن القومى (وهذه من الأبعاد الخطيرة الغائبة عن بعض الأذهان) ومن أن النهضة أو اليقظة أو الصحوة التى ننادى بها بين حين وآخر لن يتحقق شىء منها إلا إذا كانت بدايتها بالتعليم، ولعلنا أكثر دول العالم وأسبقها فى التغنى بأهمية إعادة بناء الإنسان دون أن نعمل على إعادة بناء التعليم الذى لا وسيلة لبناء الإنسان غيره .

الإصلاح الاقتصادى والتعليمى ..
معركة واحدة

إصلاح الاقتصاد وإصلاح التعليم معركة واحدة ، ولكن هذه الرابطة مازالت غائبة ، ولا يستطيع منصف أن يتجاهل مظاهر للجدية فى ميدان التعليم هذا العام تشهد بها الأجهزة ويلمسها الآباء . . منها على سبيل المثال آخر تقرير للرقابة الإدارية عما تم لإصلاح وتجديد ٢٥٠٠ مدرسة كانت على وشك الإنهيار أنفق عليها ١٢٠ مليون جنيه ، وانتهى إلى القول بأن ما تم إنجازه خلال صيف ١٩٩١ وحده لانقاذ مبانى المدارس المتهالكة يفوق ما تم عمله خلال العشرين عاماً الماضية .

وهذا شىء لابد من تسجيله لأصحاب الفضل فيه ، يضاف إليه ما أقرته الحكومة أخيراً من اعتمادات بلغت ١٢٧ مليون جنيه لعلاج الرسوب الوظيفى للمدرسين هذا العام ، بعد أن اكتشفت أن نصف العاملين فى التعليم محرومون من العلاوات منذ سنوات لأنهم يلغوا نهاية مربوط درجاتهم وفقدوا الأمل حتى فى جنيهين أو ثلاثة جنيهات علاوة كل سنة .

من الإيجابيات أيضاً أن هذا العام الدراسى بدأ لأول مرة فى موعده ، وفى وقت واحد فى كل المحافظات فانتهت مهزلة بدء الدراسة فى كل محافظة فى الوقت الذى يعجبها وانتهت الحجج الواهية التى كانت تقال لتبرير هذا العبث ، ويشهد الجميع أن الكتب الدراسية وصلت إلى المدارس لأول مرة

فى مواعيدها ، وفى الأعوام السابقة كانت التصريحات تسبق الكتب بشهر على الأقل ، كما أن العام الدراسى بدأ بجدية رغم ضغوط اللاعبين فى الدورة الإفريقية .

وأيضاً أنجزت الوزارة ما وعدت واختصرت ٢٠٪ تقريباً من معظم مواد الدراسة لأنها تمثل « حشواً» يرهق الطالب ولا يفيده . . وشكلت لجان تعمل الآن لإعادة النظر فى المناهج لكى تتفق مع طبيعة العصر وتبسيطها لتكون فى متناول فهم الطالب دون حاجة إلى دروس خصوصية . . وطال العام الدراسى فتقرر أن يكون هذا العام ٣٤ أسبوعاً « دون حساب الإجازات وأيام الإمتحانات » وكان فى السنوات العشر الماضية فى حدود ٢٢ أسبوعاً . . ولأول مرة منذ سنوات قررت الوزارة إعادة توزيع التغذية فى المدارس الإبتدائية بعد أن زادت نسبة إصابة التلاميذ المصريين بالأنيميا نتيجة لسوء التغذية ووصل حتى أصبحت تزيد على ٥٤٪ من عدد التلاميذ . .

ثم لابد من تسجيل ما اتسم به العام الدراسى من حزم فى مواجهة الانحرافات التى أدى انشغال السادة الكبار إلى استشرائها دون ضابط . . حتى وصل الأمر إلى تعامل المدرسين بالمطاوى داخل المدارس ، وانحراف أدارات شئون قانونية لتظلم العاملين إرضاء للرؤساء ، وحالات غش بالجملة تكررت ، وتبرعات إجبارية .

كل هذه إيجابيات يجب أن تذكر وتشكر ، وينسب الفضل فيها إلى أصحابها ، ولكن القضية أكبر من كل ذلك .

القضية هى أن نظام التعليم المصرى كله لايعمل لاعداد الأيدى العاملة والعقول المطلوبة فى هذه المرحلة أو فى المرحلة القادمة ، ومع أن الجميع يتحدثون عن رسالة التعليم فى تخريج القوى البشرية الماهرة ، المؤهلة

والمدربة ، للعمل فى المجالات المحتاجة إليها فى الصناعة أو الزراعة أو الخدمات . . لكن الكلام شيء والفعل شيء آخر ، فالتعليم يسير فى طريقه دون مراعاة هل تحتاج البلد هذا النوع من التعليم أم لا . . والنتيجة كما نلمسها تفاقم أزمة البطالة .

غير هذا فإن أكثر المتحدثين عن التعليم يتكلمون على مستوى الآمال والتطلعات ويتجاهلون الواقع ، وهو أن «صناعة » التعليم مكلفة ، وتجاهل النظر إلى التعليم من زاوية ارتباطه بالأوضاع الاقتصادية يجعلنا نعيش بعيداً عن الواقع ، كما أن ارتفاع صوت المزايدين والمتلاعبين بالشعارات يسيئون إلى التعليم أبلغ اساءة . . فنحن نحتاج الآن إلى كلام جديد نضع فيه فى اعتبارنا حساب التكاليف ، والموارد ، والترشيد ، والإصلاح الإقتصادى ، والهياكل المالية فى قطاع التعليم . . وعلى سبيل المثال لم يفكر أحد من قبل فى دراسة كيفية توزيع الاعتمادات المالية على قطاعات التعليم وفقاً لمعايير محددة ، وعلى أساس تقدير التكلفة الفعلية للوحدة التعليمية فى كل قطاع ، ونتيجة لذلك أصبحت هناك قطاعات من التعليم فيها إسراف شديد ، وقطاعات أخرى فيها تقتير شديد كما لاحظ المجلس القومى للتعليم ذاته فى آخر تقاريره . . وحتى الآن لم تتخذ أى خطوة للحد من التضخم الوظيفى فى قطاع التعليم بل أن العجلة دائرة بالعكس لزيادة هذا التضخم أكثر وأكثر . . ومن مظاهر غياب الاعتبارات الاقتصادية ان وزارة التعليم مازالت أكثر الوزارات التى تفرض عليها قيود شديدة على نقل اعتمادات من بند إلى بند ، ولم يلتفت أحد إلى صرخات المجالس القومية المتخصصة التى تطالب بتحرير أبواب الموازنة واعطاء حرية فى التصرف لمواجهة المتطلبات المتغيرة فى الخدمات التعليمية ، ولماذا لاتكون لوزير التعليم سلطات وزير المالية لتحرير قطاع التعليم من أثقال الروتين التى تمنع حركتها . وهناك وزارات أخرى لوزرائها هذه السلطة .

ثم كيف نقول أن لدينا استراتيجية للتعليم ، وأمامنا النتيجة التى تتمثل فى الخلل الملموس بين نوعية الخريجين من التعليمين المتوسط والجامعى واحتياجات السوق . . كيف نستمر بنفس النظم الجامدة للتعليم ونسلب النظام التعليمى المرونة الواجبة لمواجهة تغيرات الواقع فى المجتمع . . كيف ولدينا كليات التجارة والآداب والحقوق والزراعة تقذف إلى جحيم البطالة مائة ألف خريج سنوياً يمثلون ٦٠٪ من جملة الخريجين فى التعليم الجامعى كله ، بل ونقرر إنشاء كليات جديدة من نفس النوعية ؟ وأين النظام التعليمى المرن ونحن نخرج ١٤٠ ألف شاب سنوياً من المدارس والمعاهد التجارية يمثلون ٤٥٪ من خريجى هذا المستوى من التعليم ، ونحن نعرف يقيناً أن البلد لايحتاج إليهم . . بينما نعرف أن هناك عجز فى مهن أخرى مثل التمريض وخدمات المستشفيات والعمالة الزراعية وغيرها ، ومع ذلك نقف عاجزين وكأن تحويل مدرسة تجارة إلى مدرسة لإعداد العاملين فى خدمات المستشفيات يحتاج إلى معجزة من السماء ! أو كأن تحويل معهد تجارى إلى معهد لتخريج فنيين لإصلاح وتشغيل أجهزة الكمبيوتر والالكترونيات والليزر شىء فوق طاقة البشر ! باختصار ان أى خطة جديدة للتعليم يجب أن توفر المرونة فى تحويل المدارس والكليات بسرعة كافية إلى التخصصات التى يظهر احتياج المجتمع إليها .

ان مجلس الوزراء يجتمع كثيراً لوضع خطط الإصلاح الاقتصادى دون أن يلتفت إلى أن نظام التعليم الحالى هو أحد أسباب الخلل والأزمة الاقتصادية ، وان اى اصلاح سيظل ناقصاً ، وقصير الأجل ، مالم يرتبط بقوة وبسرعة بإصلاح التعليم ، لأنهما ـ فى الحقيقة ـ معركة واحدة .

إعادة فتح باب الاجتهاد
فى قضايا التعليم ..!

أعاد الرئيس حسنى مبارك فتح باب الاجتهاد فى قضايا التعليم فى خطابين متتاليين ، وكان للتكرار فى ذاته دلالة بالغة الأهمية لكى تصل الرسالة واضحة مدوية ، ولا تتوه فى خضم الأحداث . ففى احتفال دار العلوم بمرور ١٢٠ عاماً على انشائها فى يوم ٣ نوفمبر ١٩٩١ وجه الدعوة إلى المفكرين والمصلحين صراحة لكى يشاركوا بالتفكير فى إصلاح التعليم ، وفى خطابه أمام مجلسى الشعب والشورى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٩١ أعلن بصدق ووضوح وفى مواجهة الجميع : لابد أن نصارح أنفسنا بأن التعليم فى مصر دون المستوى المطلوب .

وقال الرئيس بصراحة كاملة : « ان التعليم الذى يجده ابناؤنا فى المراحل المختلفة دون المستوى المطلوب لهم كأفراد ، ولمصر كدولة رائدة، ولابد أن نصارح أنفسنا بأن الازمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج ، ورغم أنها تنهك موارد الدولة وامكانات الاسرة الا أن المحصلة النهائية تأتى ضعيفة متواضعة . . لم يزل التعليم يعانى من غلبة الكم على الكيف ، ومن عجز فادح عن مواجهة متطلبات عصر جديد» .

وسوف نظل نذكر بالعرفان للرئيس كلماته هذه لكى يتوقف تيار ساد

لفترة وكان يمارس ارهابا فكرياً ، ويلاحق كل من يطالب بالتفكير فى تغيير فلسفة أو أهداف أو وسائل أو استراتيجية التعليم ، ويهدد من يفعل ذلك باتهامه « بالردة » التى تقتضى اقامة حد الردة عليه دون إعطائه فرصة لإعلان التوبة . بينما الواقع المر الذى تعيشه كل أسرة فى مصر ولا مهرب منه هو أن المدرسة المصرية لم تعد تؤدى دورها فى التعليم بعد أن أعلنت عجزها منذ فترة طويلة عن القيام بدورها فى التربية . وأصبح على كل من يريد أن يعلم أبناءه أن يفتح لهم مدرسة فى البيت بالدروس الخصوصية، وتحولت بذلك مجانية التعليم إلى أكذوبة نرددها وكأننا نصدقها ونحن جميعاً نعرف أنها أكذوبة ، ونردد فى داخلنا الحقيقة وهى أن التعليم فى مصر يكلف الآباء أكثر مما يكلف فى أى دولة أخرى وفى جميع المراحل حتى الجامعة !

لقد كان رئيس الجمهورية صوتاً لضمير كل المصريين حين أعلن أمام الجميع أن التعليم فى مصر لايصلح بحاله الآن لعصر يشهد تغيرات هائلة تمثل انقلابات فى الفكر النظرى والتطبيقى ، ولبلد يواجه تحديات صعبة دولية وإقليمية ومحلية . تعليم عاجز عن مسايرة عصر يشهد ثورة المعلومات التى جعلت الإنسان فى العالم المتقدم يعيد بناء عقله للتعامل مع تيار التدفق الهائل للمعلومات ، كما فرضت اعادة ترتيب المهارات اللازمة للحياة فجعلت التعامل مع الكمبيوتر أمراً لا غنى عنه لكل مواطن مهما يكن مكانه فى أدنى درجات السلم المهنى والاجتماعى إلى حد القول بأن من لا يعرف التعامل مع الكمبيوتر فهو الأمى فى القرن العشرين . كما أصبح التقدم العلمى والتكنولوجى يجرى بسرعة تجعل أيامنا هذه هى آخر فرصة أمام الشعوب المتخلفة ، اما ان تجرى أو تموت، لأن من لا يلحق بهذا التقدم بسرعة فلن يلحق به أبداً بعد ذلك .

يضاف إلى ذلك أننا نعيش فى عصر ثورة الديمقراطية وإعادة البناء

الثقافى والروحى والعقلى للإنسان قبل إعادة البناء المادى ، بينما تغط المدرسة المصرية فى سباتها العميق : ادارة تقليدية بيروقراطية . . ونظم تربوية سلطوية تعاقب على التفكير الحر بدلاً من أن تشجع عليه ، وتحول العقول اليقظة المتوثبة إلى قوالب جامدة بالتلقين والتكرار والاسترجاع إلى أن تقتل ملكات الإبداع والابتكار بكل وسيلة .

نعيش فى عصر انقلبت فيه موازين ومفاهيم ونظريات كانت شديدة الرسوخ والاستقرار ثم انهارت . . وفتحت أشد الدول جموداً نوافذ الفكر فيها لتجديد الهواء ، وفتحت أبوابها التى كانت مغلقة لسنوات طويلة لكى تتفاعل شعوبها مع ما يجرى فى سائر أنحاء العالم ، وانهار الستار الحديدى ، وسور برلين ، ولكن بقى الستار الحديدى مضروبا على عقول تلاميذنا ، « وسور برلين » قائماً يفصل بين المدرسة والجامعة وبين المجتمع ، واكتفى المسئولون فى كل الأوقات فى علاج المشاكل بالحديث عن الحلول وكأنها قد تم انجازها وعشنا بالوهم ، سنين .

أعلنت خطط واستراتيجيات لم يكن لها أثر حقيقى فى المدرسة والطالب لم يكن لها مردود ملموس بحيث يمكننا أن نقول مثلاً أن الخريجين بعدها أفضل مما كانوا قبلها . . وأكثر من ذلك فإن الأخطار تحيط بشبابنا من كل جانب من نزعات عدوانية وتطرف وادمان وتحريض على الجريمة . . وحرب نفسية معلنة بوسائل مختلفة . . بينما أصحاب نظرية « ليس فى الإمكان أبدع مما كان » يتربعون على كل منصة ، ويحتكرون الكلمة فى كل ميكرفون ، ويخرسون الألسنة التى تحاول أن تنطق بالحقيقة .

والحقيقة قالها الرئيس حسنى مبارك أمام الجميع : أن التعليم يمثل مشكلة فى كل بيت فى مصر . وهذا هو حال التعليم الآن ، ليس مهما أن يكون لدينا أحسن استراتيجية للتعليم فى العالم ، ولكن المهم أن نرى « المنتج

النهائى » للمدرسة المصرية الآن ، وهو الطالب : هل هو فى مستوى قريب من نظيره فى الهند أو سنغافورة أو الصين ، ولا نقول انجلترا أو فرنسا أو أمريكا أو اليابان ؟! وإن كان من حقنا أن نطالب بتعليم لايقل عن أرقى دول العالم ، لأن هذا هو ما يليق بشعب لديه رصيد حضارى ليس لكثير غيره من الشعوب .

صدق الرئيس مبارك حين قال بصراحته المعهودة أن التعليم مشكلة كل بيت الآن ، وأن أزمة التعليم عندنا انعكست على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج .

وإذا كانت مواجهة هذه الأزمة تحتاج إلى موارد كبيرة واستثمارات هائلة تفرض على الحكومة أن تجعل للتعليم أولوية مطلقة فى الإنفاق ، ليس باعتباره من الخدمات الأساسية ، ولكن باعتباره الاستثمار الذى لا غنى عنه الذى سيحقق عائداً اقتصاديا لا شك فيه ، ولعلنا نذكر أن اليابان وجهت ثلثى مواردها للتعليم بعد الحرب العالمية الثانية فكانت النتيجة ما نراه من تقدم علمى وتكنولوجى واقتصادى هائل يسميه العالم «المعجزة اليابانية » وأصبح ذلك مثلاً يحتذى لمن يريد أن يتقدم .

والعنصر الحاكم فى أزمة التعليم أننا فتحنا الباب على مصراعيه لتستوعب المدرسة أكبر قدر ممكن من الطلبة وتخرجهم دون أن يعنينا مستوى الخريجين، ولذلك جاءت كلمات الرئيس لكى تعيد الوضع المقلوب إلى القاعدة الصحيحة . وهى أن ننظر إلى « الكيف » وليس إلى « الكم » أى أن نهتم بالتكوين العلمى للطالب وإعداده لأداء عمل معين بأعلى كفاءة ، وبأكبر قدر من الإلمام بالعلوم النظرية والتدريب العملى لأن خريجى المراحل الثانوية (بما فى ذلك التعليم الصناعى ، والزراعى والتجارى) لا يصلحون لأداء العمل المفروض أن يكونوا جاهزين ومدربين لأدائه .

فوق ذلك فان المدرسة المصرية متخلفة جداً فى تعليم ما يسمونه «علوم المستقبل » . . الرياضيات والفيزياء وعلوم الفضاء والكمبيوتر والهندسة الوراثية . . . الخ !

القصور كبير ، والاعتراف به واجب . . كمقدمة لابد منها للاصلاح .

obeikandl.com

مستقبل التعليم

فى الاحتفال بمرور ١٢٠ عاماً على إنشاء كلية دار العلوم ركز الرئيس حسنى مبارك خطابه على قضية التعليم فى مصر ، لأن التعليم السلاح الوحيد الذى يحدد قدرتنا على مواجهة تحديات العصر ، ولأنه قبل أى عنصر آخر هو الطريق الصحيح لإعادة تشكيل الحياة فى مصر . . والشىء الذى يلفت النظر أن قضية مستقبل التعليم وارتباطها بمستقبل الوطن واضحة وتأتى فى مقدمة الأولويات عند قمة السلطة ، ولكن هذا الاهتمام أقل من القليل لدى الحكومة كما ينعكس فى قراراتها وتوجهاتها ، يبدو أن هموم اللحظة الحاضرة تشغلها ، وتفاصيل المشاكل اليومية تستغرقها ، فلا ترى من قضية التعليم إلا إصلاح بعض المدارس ، وتدبير اعتمادات لصرف بضعة جنيهات لبعض المدرسين باسم الحوافز . . وتظن أنها بذلك أبدت الإهتمام الواجب . . ثم لا تجد من صفاء النظر ، ما يساعدها على الرؤية الاستراتيجية الأشمل ، والتفكير فى إعادة صياغة التعليم من أساسه، وبفلسفة وروح جديدتين .

الحال الذى وصل إليه التعليم ليس سراً ، فالمجالس القومية المتخصصة تعقد اجتماعات منذ سنوات لإعداد تصور الإصلاح الشامل، وتقاريرها تدق نواقيس إنذار تخرق الآذان ، لكى نتنبه إلى مؤشرات الخطر الماثل أمامنا ويوشك أن يهدد الحاضر والمستقبل معاً .

فالمجالس القومية تحذر بأن ربع الأطفال الملزمين فى مصر ليسوا فى المدارس، وبذلك فإن رصيد الأمية فى مصر يتزايد بمقدار ٣ ملايين مواطن سنوياً فى عالم تحولت فيه الأمية إلى صفحة من تاريخ الماضى الذى لم يعد له وجود .

والمجالس القومية تنذر بأن هناك ستة ملايين ونصف مليون تلميذ مصرى جديد سوف يصلون إلى الدنيا خلال السنوات العشر القادمة، ولم يعد أحد لهم الخطط المناسبة لتدبير ما يلزمهم من مبان ومعلمين وأدوات . .

والمجالس القومية تنبه فى آخر تقرير لها إلى أن التلاميذ الذين يدخلون إلى التعليم الثانوى الصناعى والزراعى والعام ليسوا إلا نصف من يستحقون هذا التعليم بينما النصف الآخر ـ وهو يمثل ١,٦ مليون مواطن ـ يعيش هائماً فى أعمال هامشية ، أو تتلقفهم البطالة ، أو الجريمة . . حسب التساهل ، والسبب فى ذلك قصور الخدمات التعليمية التى يمكن أن تستوعب هؤلاء الشباب « وهم أمل المستقبل وقادة الغد » كما يقال فى المناسبات .

ثم أن الأمية فى مصر ـ وفقاً لآخر إحصاء رسمى تبلغ ٥١٪ من عدد السكان وجهاز محو الأمية عاجز . . والمجلس الأعلى لمحو الأمية مشلول، والكلام عن إنجازات محو الأمية « فشنك» . . !

هل يمكن أن تكون هناك صورة قاتمة أكثر من هذه ؟ وتعبير «الصورة القاتمة فى أوضاع التعليم فى مصر » ليس من عندى ولكنه أيضاً من المجالس القومية المتخصصة التى تضم صفوة العقول المفكرة والخبراء، ولا تضع الكلمة إلا وفقاً لموازين دقيقة .

إن اعادة بناء التعليم فى مصر ليواكب المستقبل عمل لا تنفع فيه النوايا

الطيبة ، ولا المشاعر المتدفقة ، أو العبارات الجميلة (وما أكثرها وأسهلها)، ولكنه يحتاج أولاً وأخيراً إلى الأموال . . فالمبانى المدرسية وحدها تحتاج إلى ١٥٠٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات لمجرد استيعاب الإعداد الجديدة من التلاميذ وتدارك سوء حالة المبانى المدرسية القائمة ، ولا نتحدث عن الجامعات التى لا تجد مدرجات أو معامل أو مكتبات ، وبينما يحدثنا البعض عن أننا نباهى الأمم بأن لدينا أعظم وأكبر وأفخم ملعب تنس فى العالم ليس له مثيل إلا فى أمريكا، فإن لدينا ثلاثة آلاف مدرسة فى كل منها أكثر من ألف تلميذ ليس فيها دورات مياه . . !

ومن قراءة موازنات التعليم فى مصر نصل إلى حقيقة غريبة هى أننا لا نعرف مجالاً للإنفاق على التعليم غير مرتبات العاملين فى هذا القطاع ، ثم لا شىء تقريباً للمبانى ، أو المعامل ، أو المكتبات ، أو النشاط الاجتماعى والتربوى . . ففى التعليم الثانوى ٨٤٪ من الأموال المخصصة ليست إلا للمرتبات ، وفى المعاهد الأزهرية تلتهم المرتبات ٨٠٪ من الموازنة ، وحتى فى الجامعات فإن ٦٠٪ من الموازنات تذهب للمرتبات .

الخروج من هذا المأزق يحتاج إلى تفكير جديد . وقد يكون مفيداً أن نراجع حالة التضخم الوظيفى والبطالة المقنعة فى قطاع التعليم من ناحية، ومراجعة الرسوم المدرسية لتسهم فى علاج جزء من الخلل الهائل فى موازنة التعليم بين الاحتياجات الكبيرة والموارد المحدودة ، رغم أن الدولة تعطى للتعليم العام ١٩٠٠ مليون جنيه سنوياً وهو رقم مخيف ، ولكنه يتضاءل حين نعرف أنه مخصص لخدمة ١٢ مليون تلميذ ، وللتعليم الجامعى تخصص الدولة ألف مليون جنيه ولكن إعداد الطلبة الجامعيين يزيدون على ثلاثة أرباع المليون . . وقد يكون من الصعب مطالبة الدولة بزيادة الاعتمادات للتعليم بما يكفى الاحتياجات الحقيقية، وكل زيادة يمكن أن

تدبرها الدولة سوف تساهم فى الإصلاح ، ولكنها لن تحقق الهدف . . لن تكفى لبناء المدارس بالإعداد المطلوبة . ولا حتى إصلاح المدارس الحالية التى وصلت إلى أسوأ حال يمكن تصوره ، ولا تضعوا فى أذهانكم بعض مدارس مصر الجديدة والجيزة وبعض المدارس المخصصة للظهور فى التليفزيون . ولكن فكروا فى المدارس التى لم يزرها مسئول منذ ثلاثين عاماً أو يزيد ، ولا يجد المدرس فيها حتى الطباشير الذى يكتب به الدروس ، أو المقعد الذى يمكن أن يجلس عليه ! .

ومهما كنا اشتراكيين وثوريين وحالمين بأن يكون التعليم كالماء والهواء أو أكثر منهما وأسهل ، فللضرورة أحكام والضرورات تبيح المحظورات كما يقرر أهل الفقه والشريعة . . ولم يعد أمامنا إلا أن نعيد النظر فى بعض الرسوم دون إلغاء لمجانية التعليم ، فالطالب الذى يتكلف تعليمه ألف جنيه سنوياً فى الجامعة ليس معقولاً أن يدفع رسوماً لا تزيد على ٦ جنيهات كرسم قيد والتحاق بالجامعة . . ولابد من نظام جديد يجعل مؤسسات الإنتاج فى القطاعين العام والخاص تساهم مساهمة حقيقية فى تكلفة التعليم الفنى والتدريب المهنى كما يحدث فى كثير من البلاد . . ولابد من فرض رسوم محلية على بعض الخدمات توجه حصيلتها بالكامل إلى صندوق أبنية التعليم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المدارس التى على وشك الانهيار ، واستكمال مراكز التدريب التى تعيش فى ضائقة تعوق تحقيقها لأهدافها .

ثم أين ما يتردد فى الخطب عن الجهود الذاتية والتبرعات الشعبية . . أين رجال الأعمال والأثرياء ؟ فى كل دول العالم يدرك الأغنياء أن الضمان لاستمرار ثرواتهم هو أن ينهضوا بمجتمعهم ويساهموا فى الارتفاع بمستوى أبنائه ، لأن الغنى العاقل لا يشعر بالأمان فى بلد ينتشر فيها الجهل والفقر ، وفوق ذلك فإن مشاركة الأغنياء فى تقديم خدمات حقيقية لبلدهم يجعل لهم

صوتاً ورأياً ونفوذاً فى تقرير السياسات فى مختلف المجالات . . لذلك فإن الأغنياء الأذكياء أصحاب الوعى والحس السياسى السليم يدركون أهمية مساهماتهم فى تمويل الخدمات الاجتماعية وأولها التعليم . . وكثير من الجامعات الأمريكية أنشأها رأسماليون وينفقون عليها وعلى الأبحاث العلمية التى تجريها . .

أن مستقبل التعليم يحتاج إلى صدق مع النفس أولاً . . كما يحتاج إلى تفكير جديد ثانياً . . تفكير غير تقليدى . . لايقنع بترقيع الثوب البالى . . ولكن يفكر فى إعداد ثوب جديد . . تفكير لايبحث عن البريق السهل والاقناع بالإيهام . . ولكن يبحث عن وضع الأسس وإقامة البناء وتحمل المشاق فى ذلك . . تفكير لا يبحث عن مجد شخصى لوزير أو حكومة ، ولكن يبحث عن مجد البلد الذى نغنى له كثيراً . . ونموت حباله فى الأناشيد .

من أين نبدأ .. ؟

إذا كان كل بيت فى مصر يعانى معاناة يومية من مشاكل التعليم ، وملايين الآباء والمعلمين والطلبة يشعرون بأن حالة المدرسة وصلت إلى نقطة الخطر ، فقد ضاعت سنوات طويلة فى خداع النفس و إصرار كبار المسئولين عن التعليم على أن كل شىء على ما يرام ، وأن التعليم عندنا أفضل مما هو فى بعض دول أوروبا (!) . . والآن والوزير رقم ٧٦ فى تاريخ وزارة التعليم يبدأ عمله على المقعد الذى جلس عليه على مبارك وطه حسين . . مع من سيكتب تاريخه فى هذه السلسلة الطويلة من الوزراء ؟

أن وزارة التعليم لها تركيبة وطبيعة خاصة ، فهى أكبر جهاز بيروقراطى فى مصر ، يتكون من ٦٠٠ ألف موظف بعضهم يشتعل حماساً ولديه قدرات هائلة ولكنها ـ فى الغالب ـ معطلة ، وبعضهم مشغول بالتعليمات الإدارية والتقارير المنمقة على الورق ـ جعل لديه قدرة دفاعية نادرة ، يقاوم التغيير بقوة ، محافظ ، أكثر من فيه يعانى من الإحباط الوظيفى القاتل ، نتيجة شعوره بأنه سيعيش ويموت دون أن يحصل على درجة مدير عام حتى بعد أربعين سنة من الخدمة ، وعشرات الآلاف من العاملين بهذه الوزارة لا يحصلون على علاوات ، ومرتباتهم مجمدة لأنهم وصلوا إلى نهاية مربوط درجاتهم ، ونتيجة لذلك فإن الجيش الذى يمكن أن يحارب به الوزير الجديد يعانى من تدهور الروح المعنوية ومع ذلك فليس أمامه إلا أن يحارب معركته معتمداً عليه !

والعالم يعيش الآن مرحلة من المراجعة وإعادة النظر الشاملة فى نظم وفلسفة التعليم لتساير ثورات العصر : ثورة الذرة ، وثورة الكمبيوتر ، وثورة الهندسة الوراثية ، وثورة المواد الجديدة ، ثم ثورة المعلومات . . حتى الولايات المتحدة مازالت تعيش مرحلة الانزعاج التى سببها التقرير الشهير « أمة فى خطر » الذى كشف أوجه القصور والخلل فى نظامها التعليمى وتخلفه عن اليابان . . وفى بريطانيا يدور جدل واسع حول نقاط الضعف وأساليب إصلاح التعليم . . وفى فرنسا يتجاوز التعبير عن مشكلة التعليم الحدود الهادئة فى الأحزاب والبرلمان وبين الطلبة وأولياء أمورهم . . أما عندنا فالويل لمن يقول أن لدينا مشاكل فى التعليم، وعليه أن يتحمل نتيجة تهوره ليكون عبرة لمن يعتبر . . من اتهام بالجهل ، إلى اتهام ـ موثق وجاهز ـ بالتآمر (!) .

لذلك رأيت أن أبدأ بالتعرف على فكر وزير التعليم الجديد ، الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، قبل البدء فى طرح تصورات ، وفى لقاء طويل معه استطعت أن أتفهم خريطة تفكيره :

● نقطة البداية عنده هى دراسة كل ما سبق إعداده من خطط وبرامج أعدها الوزراء السابقون منذ الدكتور عبد الوهاب البرلسى ، إلى الدكتور مصطفى كمال حلمى ، حتى الدكتور فتحى سرور ، كما خصص الفترة الأولى لدراسة تجارب عدد من الدول وبخاصة أمريكا واليابان والهند وغيرها .

● ثم أنه يرفض بقوة مناورات الذين يحاولون جره إلى معركة غريبة . . هى أنه سيعمل على تغيير استراتيجية التعليم . . أو هدم ما سبق بناؤه . . ولذلك فهو يكرر الآن كل يوم وفى كل مناسبة، وأحياناً بدون مناسبة أنه لايفكر فى أى تغيير وأنه ينفذ ويكمل . . ولعل الذين حرصون على تسميم الآبار أن يكفوا . . فليس هناك ردة ، ولا تراجع ، ولا يحزنون(!).

● ومهمته العاجلة ـ كما يتصور ـ هى « إصلاح البيت من الداخل » مركزاً على عنصرين : المدرس ـ والمدرسة . . بالنسبة للمدرس يرى أن أى فريق للكرة لايستطيع أن يحقق أهدافاً لمجرد وجود خطة جيدة ، أو وجود مدرب ممتاز ، ولكن لابد أن يكون الفريق ذاته قد أحسن اختياره وإعداده حتى يستطيع أن ينفذ الخطة ويتجاوب مع المدرب ، «الإنسان» هو البداية، وبعده تأتى المبانى والمناهج . . فالمدرس هو أقل الناس حظاً فى الترقيات والحوافز والرعاية ، ولابد أن ينال ما يستحقه من التقدير المادى والأدبى بدلاً من أن نتغنى ببيت الشعر القديم الذى يقول « كاد المعلم أن يكون رسولاً » وقد لايكون سهلاً إصلاح الأجور والدرجات إصلاحاً كبيراً يرفع الغبن ويساوى بين المدرسين وغيرهم من العاملين بالدولة ، ولكن من الممكن وضع نظام جديد للحوافز على أساس المحاسبة بالأهداف ، وفى نهاية كل عام دراسى يتم تقييم ما حققه كل مدرس من نتائج ، ويحصل الممتازون (فى حدود ١٠٪ من عددهم) على حوافز مالية مجزية تتناسب مع مجهودهم . هذا النظام يحول الحوافز من أموال ضائعة ممنوحة بغير قاعدة ، إلى أموال مستثمرة مقابل عمل حقيقى ولها معيار واضح وموضوعى ، وتساعد على إثارة جو المنافسة الشريفة على العمل وتبرز العناصر الممتازة لتأخذ دورها إلى المواقع القيادية عن جدارة .

● أما المدرسة (المبانى والملاعب والمكتبة والمعمل . . إلخ) فقد وصلت إلى حال تحتاج فيه إلى مجهودات غير تقليدية لقد تم بناء ١٥٠٠ مدرسة ويجرى بناء ألف مدرسة أخرى ، وتم إصلاح ١٨٠٠ مدرسة اكتشفوا أنها بدون سور أو نوافذ للفصول أو دورات مياه (!) واعتمد لها ١٠٠ مليون جنيه، ولكن ذلك لن يكفى ولابد من الجهود الذاتية وتبرعات القادرين ، ولذلك فإن الدعوة موجهة إلى الجميع ، ليساهموا ـ عيناً أو نقداً ـ فى إصلاح

المبانى واستكمال المرافق فى آلاف المدارس الأخرى التى وصلت إلى درجة سيئة .

● والآداء فى المدرسة يحتاج إلى مراجعة ، على الأقل بإعادة الانضباط والجدية والإحساس بالإلتزام . . قد يكون مفيداً بدء العام الدراسى باحتفال تشارك فيه قيادات الدولة فى العاصمة والمحافظات ، وبدء اليوم الدراسى بالطابور والنشيد القومى ورفع العلم لكى تعود للمدرسة تقاليدها القديمة ، ولابد من إعادة نظر فى نظام التفتيش والمتابعة . . ولكن هذه المسألة تحتاج إلى إعادة روح العمل التى أوشكت أن تضيع !

● ويبقى التعليم الفنى حجر الزاوية لأنه مرتبط بالمستقبل ، ووجود بطالة بين خريجى المدارس الفنية دليل على الإنفصال بين التعليم واحتياجات المجتمع ، وانعدام التنسيق بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم التكنولوجى العالى دليل على الحاجة إلى خطة شاملة ، والبداية تحديد احتياجات جميع القطاعات من نوعيات الفنيين ، فى السنوات القادمة ، ووضع الخطة على أساسها .

● ثم هناك مشاكل المناهج وازدحام الفصول وبرامج تدريب المعلمين الصورية التى لا تفيد إلا المشرفين عليها . فهى تحتاج إلى مراجعة دقيقة وإعادة نظر .

ان نقطة البداية لإصلاح التعليم هى الإحساس بوجود ، مشكلة ، وأن حلها أكبر من أن يكون مسئولية وزير مهما يكن حماسه أو وزارة مهما تكن قدرتها . . التعليم قضية مستقبل البلد كله ، ولابد أن يشارك الجميع فى إصلاحه .

أصحاب الصوت العالى

كلنا نطالب بسيادة القانون ، وبالمساواة وتكافؤ الفرص ، وبالقضاء على كل صور التحايل على القاعدة ، وتبرير الاستثناءات ، ومع ذلك فهناك دائماً من يصرخ إذا لم تحقق له القاعدة مصالحه ، أو إذا لم تنطبق عليه شروط القانون . . قد يكون هذا التناقض مفهوماً على المستوى الإنسانى ، ولكنه شديد الخطورة على المستوى السياسى لأنه يخلط بين الخاص والعام ، ويجعل المصالح الخاصة الضيقة هى الدافع الذى يتوارى وراء ما يبدو فى الظاهر من موضوعية وحرص على المصلحة العامة .

هناك جماعات ضغط وجماعات مصالح نشأت . وهذا فى ذاته ليس شيئاً غريباً . بل هو مظهر من مظاهر الديمقراطية ، فمن حق أصحاب المصلحة أن يعرضوا وجهات نظرهم ويدافعوا عن مصالحهم ، لكن الشىء غير الطبيعى هو أن تبدو بعض الجماعات أكبر من حجمها الحقيقى، بفضل صوتها العالى، وقدرتها على النفاذ إلى الإعلام والأحزاب وبراعتها فى حصار صاحب القرار بالضغط بكل وسيلة . وهذا هو ما يمكن أن يهدد الديمقراطية ، لأنه يجعل القرار خاضعاً لمصالح القلة ومعبراً دائماً عما تريد، ومتجاهلاً لمصالح واتجاهات الأغلبية صاحبة الحق فى المشاركة فى اتخاذ القرار، لكن صوتها الخافت يضيع عليها هذا الحق، وهى عادة أغلبية صامتة .

وقد عايشت فى الأيام الأخيرة حالة من هذه الحالات يمكن اتخاذها

كمثال والقياس عليها فى عشرات بل ومئات الحالات المماثلة . فقد نشرت فجأة تحقيقات صحفية وآراء تهاجم موقف وزارة التعليم من الطلبة المتقدمين هذا العام لشهادة الثانوية الإنجليزية ، وإذا تجاوزنا عن ملاحظات حول مدى أحقية قضية تخص ٢٦٠ تلميذاً حتى الآن فى أن تفرد لها صفحات ويتكرر الحديث عنها يومياً ويستخدم فى الحديث ألفاظ ولغة أقل ما يقال عنها أنها حادة ، حتى يظن القارىء أن هناك كارثة على وشك الوقوع ، وأن المجتمع المصرى مهدد فى وجوده وكيانه .

وعادة لن يجد أحد فرصة أو وقتاً للتفرغ لكى يتحقق من مدى صدق القضية ، وتكرار الحديث عن موضوع ليس له أساس لابدأن يجعل له أساساً، وترديد الأكاذيب يمكن أن يحولها فى العقول إلى يقين قد لاتحظى به الحقائق ذاتها . وهذا ما لمسته ، فلقد سعيت إلى الحقيقة أبحث عنها كصحفى ، وبحثت لدى كل الأطراف المشاركة فاكتشفت أن الحملة ليست إلا نوعاً من الإرهاب ، أقرب إلى الهجوم المبكر المضاد، لكيلا يفكر أحد فى تغييره ، ولكى يسكت كل من لديه رأى فى هذا الموضوع خشية أن تصيبه هذه الطلقات التى تملأ الساحة عشوائياً ، أما القواعد التى تطبق فى قبول طلبة الثانوية الإنجليزية ، فهى كما هى ، ليس فيها جديد ، ومازالت كما صدرت منذ سنوات دون أدنى تغيير وليس فيها غموض يمكن أن يؤدى إلى اللبس . . نجاح الطالب فى سبع مواد على الأقل لايقل تقديره فى أى مادة عن تقدير (C) وأن تكون من بين المواد السبع مادة من مواد المستوى الرفيع ، أو النجاح فى ثمانى مواد فى المستوى العادى ، وأن تكون قد انقضت ثلاث سنوات من تاريخ حصول الطالب على الإعدادية لأنه من غير المعقول أن يحصل على الإعدادية وفى العام التالى مباشرة على الثانوية . . متخطياً رقاب ملايين التلاميذ الآخرين من ابناء الشعب . . ! . ما يهمنا أن نعرفه أن

القواعد معلنة ومعروفة للجميع . وفيها الحد الأدنى من العدالة والمساواة بين المصريين .

ومن ناحية وزارة التعليم فإن هناك اتفاقاً يحكمها مع المجلس البريطانى صرحت بمقتضاه لعدد من المدارس بتدريس هذه الشهادة بنظام دراسى مدته ثلاث سنوات يؤدى الطالب خلالها ثلاثة امتحانات، ولم يعد هناك مبرر لعقد امتحان «ملحق لهؤلاء» التلاميذ إذا رسبوا لأنه لايمكن تمييز الشهادة الأجنبية على مثيلتها المصرية التى ليس لها دور ثان لا فى نوفمبر ولا فى غيره .

ولم يحدث أن قبل مكتب التنسيق فى ظل هذه القواعد طلاباً لم يمض عليهم ثلاث سنوات بعد حصولهم على الإعدادية لأن ذلك سيكون مخالفة قانونية تخضع لرقابة القضاء . . ولم يحدث أن تمت الموافقة على منح أى استثناء من هذا الشرط ، وحتى حين صدرت فتوى من المستشار القانونى لوزير التعليم تجيز لبعض الطلبة من بعض المدارس القبول فى الجامعات دون انقضاء ثلاث سنوات ، بادر الوزير بإصدار قرار بإيقاف العمل بهذه الفتوى .

أكثر من هذا ، أن النسبة المخصصة لقبول « السادة التلاميذ » الحاصلين على الثانوية الإنجليزية تعتبر نسبة مرتفعة ولذلك سوف تسمح بقبول جميع المتقدمين هذا العام من الحاصلين على الثانوية الإنجليزية والشهادات المماثلة لها ، وكل المتقدمين للجامعات هذا العام ٣٦٠ طالباً لا أكثر (!) أما تحديد التقدير فى كل مادة فهو ذات التقدير المقرر فى النظام الانجليزى ، لأن نظام الثانوية الانجليزية يجعل تقدير D و E مجرد مستوى للتحصيل وليس مستوى نجاح ، والحد الأدنى للنجاح هو مستوى (C) وهناك حالات فى الثانوية العامة المصرية حصل فيها آلاف الطلاب على مجاميع

مرتفعة جداً فى كل المواد ورسبوا فى مادة واحدة فلم يجدوا من يرفع صوتهم أو يشكو بالنيابة عنهم أو يتهم الحكومة المصرية بالتحيز ضدهم . .

مجرد مثال لكنه بالغ الدلالة : لقد أصبحت لدينا عادة جديدة تستغل مناخ الحرية وتسىء إليه . . صوت الأقلية (٣٦٠ مواطناً) تجعل اطماعهم فى التميز وخرق القواعد المطبقة على الجميع قضية قومية عليا . تطبيق القاعدة إذا مس واحداً فقط يقابله هجوماً لا مثيل له على هذه القاعدة ، أحكام القضاء بعدم دستورية الاستثناءات هناك من يسعى إلى الالتفاف حولها ، كل واحد يريد أن يجعل القانون على هواه ، ولا يهمه ان كان يحصل على ماهو حق له أو ليس حقاً . . وكل ذلك لمجرد أنهم من أصحاب الصوت العالى . وهذه ظاهرة جديدة لابد أن ننتبه إليها قبل ، أن تؤدى إلى هدم القيم والمبادىء والقواعد والقوانين ، ولاتبقى إلا أهواء ومصالح السادة الذين يمتلكون قدرات تجعل أصواتهم أعلى من صوت الأغلبية . واذا استسلمنا لهم مرة فسوف يفرض علينا الاستسلام لاهوائهم دائماً ، وهؤلاء لاتهمهم مصالح الاغلبية ، ولا تهمهم مبادىء العدالة والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص . . ولا تهمهم الديمقراطية . . هؤلاء لايهمهم الا أنفسهم ومصالحهم . . وبعدها الطوفان . ! !

حملة قومية لانقاذ التعليم

كلما تكشف جانب من جبل الحقائق المؤلمة حول التعليم تزداد الحاجة إلى وضع تصور جديد للإنقاذ ، ليس بمفهوم البحث عن حلول مؤقتة ، أو للترقيع بإضافة مدرسة جديدة هنا ، أو تعديل بعض المناهج هناك ، ولكن بمفهوم إعادة بناء التعليم من أساسه . . بفلسفة جديدة تمثل نهضة أو يقظة أو شيئاً من هذا القبيل دون لن نكون أسرى الإمكانات المحدودة الآن . فإن القيد بمعطيات الحاضر أن يسمح لنا بالإنطلاق وتجاوز القصور فيه ، ما أقصده أن نضع تصوراً طموحاً لإصلاح التعليم ، يتكلف ٦ مليارات جنيه أو أكثر ، وإذا اطمأن الشعب إلى أن هذه الأموال ستذهب للبناء وتعليم التلاميذ فعلاً وليس لغيرهما فسوف يشارك ويعطى بأكثر مما يظن ويتصور الكثيرون .

لقد كشفت ندوة « دور المشاركة الشعبية فى إصلاح التعليم » التى نظمتها الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الإجتماعية عن حقائق لم يسبق عرضها بهذه الأمانة والصراحة ، فأدركنا مثلاً أن ما يقال عن تزايد أرقام الميزانية المخصصة للتعليم عاماً بعد عام يخفى حقيقة أن اهتمام الحكومة بالتعليم يتناقص منذ عام ١٩٧٥ ، فقد كانت ميزانية التعليم (بجميع مراحله وأنواعه) تمثل ٢٢,٢٪ فى عام ١٩٧٥ فأصبحت ٥,٩٪ فقط فى ميزانية هذا العام ولم تخصص للاستثمارات فى التعليم إلا ٣٢٠٠ مليون

جنيه، أى ما يكفى لبناء خمس مدارس جديدة على الأكثر . . ! وأدركنا أن أجور ومرتبات العاملين فى التعليم تستهلك ٩١٪ من ميزانية التعليم ، بما يفيد أن الدولة لم تعد ملتزمة تقريباً إلا بصرف الأجور ، أما المبانى والأنشطة وسائر متطلبات التربية والتعليم وتكوين الشخصية و . . و . . مما يقال بألفاظ رنانة فليس مخصصاً له إلا ٩٪ فقط من ميزانية التعليم . !

وبذلك فهمنا لماذا لم تنشأ مدارس جديدة كافية طوال السنوات الماضية إلى أن ساء حال المدارس إلى حد أن أصبح عندنا ٢٠٠٠ مدرسة مهددة بالإنهيار ، أو بدون دورات مياه أو زجاج نوافذ ، أو بدون معامل أو مكتبات أو ملاعب ، أو فناء يتحرك فيه التلاميذ ، وأدركنا لماذا زاد متوسط تلاميذ الفصل فى الإبتدائى على ٦٠ طفلاً ، ولماذا تضطر ٤٥٪ من المدارس الإبتدائية و ٣٢٪ من المدارس الإعدادية للعمل أكثر من فترة واحدة ويصبح اليوم الدراسى فيها أربع ساعات فقط لاغير ، لا تكفى للتعليم ولا لتقويم السلوك ، ولا لغرس القيم ، ولا لإعداد الطفل للمستقبل ، ولا لأى شىء من هذا .

أدركنا أن الأرقام يمكن أن تصبح لعبة مضللة ، كأن يقال أن نسبة الانفاق الجارى للتعليم الأساسى ارتفعت من ٢٤٠ مليون جنيه عام ٨٠/ ٨١ فأصبحت ١١٧٢ مليوناً بزيادة ٥٠٪ تقريباً ، ولايقال أن نسبة هذا الإنفاق انخفضت من ٦٤٪ إلى ٦٢٪ من إجمالى الإنفاق الفعلى لميزانية التعليم ، رغم ازدياد اعداد التلاميذ . ولايقال أن الانفاق الحقيقى على التعليم يقل هذا العام عن مثيله عام ٧٤/ ٧٥ وأن الزيادة فى المخصصات المالية لكل مرحلة ليست إلا زيادة شكلية تنطوى فى حقيقتها على تراجع فى حجم الإنفاق على التعليم . .

الحقيقة الظاهرة وسط جو المصارحة والموضوعية العلمية وقفت بنا أمام

وجود أزمة ، عبر عنها الدكتور سعد الدين إبراهيم بأن الدولة تتقهقر فى مجال الخدمات تقهقراً غير منظم وقبل إعداد بديل ، كما أن الدولة لم يعد لديها قدرة على تمويل ما يلزم لعملية إصلاح التعليم ، يضاف إلى ذلك أنها ليست لديها قدرة تنظيمية أيضاً ، فلم يعد هناك مخرج من هذه الأزمة المستحكمة إلا بالجهود الأهلية ، العقبة الحقيقية أمام انطلاق الجهود الأهلية هى أن الخبرات الكثيرة السابقة جعلت الناس فى حالة شك دائم من الأجهزة التى تتلقى التبرعات مهما تكن أهدافها أو مسمياتها ، ولابد أن نسأل ، كما سأل المفكر التربوى الدكتور حامد عمار لماذا يدفع الناس مئات الجنيهات للدروس الخصوصية ولا يدفعون جنيهاً أو اثنين تبرعاً أو مساهمة للتعليم . . والإجابة أن مؤشر الثقة والاطمئنان العام إلى الذمم أوشك أن يقترب من الصفر ، والحل ألا نطلب من الناس أن يساهموا إلا بتوافر ثلاثة شروط : مشاركتهم فى التمويل، ومشاركتهم فى مراقبة الإنفاق (مراقبة حقيقية وليست شكلية) ثم مشاركتهم فى محاسبة المنفذين . . فإذا توافر ذلك الثالوث فسوف يعطى الناس عن طيب خاطر ، ويمكن أن يتقبلوا دفع رسم إضافى لإصلاح التعليم كما يدفع المتقاضون على كل ورقة دمغة محاماة أو رسوم لابنية المحاكم ، ويمكن التوسع فى هذه الرسوم الإضافية على رخص السيارات وجوازات السفر وغيرها كما اقترح الدكتور محمد حسونة ، لأن تمويل مشروعات التعليم التى تحتاج إلى ٦ مليارات من الجنيهات لن يكون إلا من أفراد الشعب العاديين بقروشهم ، أما أصحاب الملايين الأميون ـ كما قال الدكتور مراد وهبه ـ فإنهم لن يحسوا بقيمة التعليم ولن يعطوا من أموالهم من أجل التعليم . وأفراد الشعب العاديون ليسوا مستعدين لاقتطاع قروش من قوتهم لشراء سيارات لكبار المسئولين والعاملين . . أو صرف مكافآت أو . . أو . . الخ .

لو استطعنا أن نعيد الثقة لدى المواطنين فى نظافة الأيدى والذمم والضمائر ، فسوف يتحقق ما نراه مستحيلاً ، وسوف يكون ممكناً أن يرى النور اقتراح الدكتورة منى مكرم عبيد ، وهو إنشاء صندوق خاص أهدافه أوسع من مجرد بناء مدارس ليشمل كل ما يلزم التعليم بمفهومه السليم ، وله شخصية مستقلة ، بعيداً عن ميزانية الدولة ، ويدار ادارة شعبية وتنشر ميزانيته وتعرف بنود الانفاق بالتفصيل ، وتكون موارده من حصيلة الزكاة ، بعد أن أصدر فضيلة المفتى فتواه بجواز اخراج الزكاة للتعليم ومنشأته ، ولن تكون هذه الحصيلة قليلة ، ومع الزكاة يمكن أن تصب فى هذه الصندوق حصيلة الرسوم والضرائب المقترحة والمساهمات الأجنبية . . ولنا تجارب فى المشاركة الشعبية يمكن الاستفادة منها مثل مجالس المديريات التى أنشئت عام ١٩٠٩ وكانت تفرض ضرائب محلية للتعليم كان الناس يدفعونها عن طيب خاطر لأنهم كانوا يرون النتائج بعيونهم وبلغ من أمرها أنها كانت ترسل مبعوثين إلى انجلترا على حسابها لإعداد المعلمين . وأنشأت مجالس المديريات مدارس مازالت قائمة حتى الآن مفخرة لا مثيل لها بين مدارسنا الحديثة رغم أن عمرها تجاوز ٨٠ عاماً . . لأن الشعب هو الذى بناها وليس الموظفون !

لا نستطيع أن نتجاهل أن زيادة الأسعار أدت إلى زيادة تكاليف التعليم سواء فى المبانى ، أو الكتب ، أو الأنشطة ، أو المرتبات ، مما يجعل المشاركة الشعبية أمراً لا مفر منه ، وإذا كانت المشاركة قد بدأت بمبادرات شعبية فى بعض المدن ، فإن واجب الدولة أن تقدم يدها ، وتدعو ، وتعد مشروعاً لتنظيم هذه المشاركة يتضمن فى الأساس «خطاب نوايا » أو ضمانات لإعادة الثقة ، لأن موضوع « الثقة » الآن هو المفتاح الحقيقى للأزمة ، والمفتاح الحقيقى للحل .

امتحانات لوزير التعليم ..!

لم يحدث أن واجه وزير منذ الأيام الأولى من توليه الوزارة كل هذه الامتحانات الصعبة التى دخلها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين . . ولم يخرج واضعو الإمتحانات على أساليب الامتحانات التقليدية المصرية فهى خارج الموضوع (أو خارج المقرر) وتمت بطرق إستفزازية (بل إرهابية أحياناً) وفى جو غير طبيعى من العصبية حتى أن المراقبين لاحظوا أن الوزير يواجه نوعا من الحرب النفسية ، وكان هذا وجه العجب . . !

فالوزير له ماضٍ علمى وسياسى معروف ، وصاحب خبرة لا يستطيع أن ينكرها أحد ، وأسلوب عمله منذ اليوم الأول يدل على عقلية دقيقة منظمة مؤمنة بالعمل الجماعى ورافضة لأسلوب القرارات الفوقية، وهو يعرض أفكاره للاختبار والمناقشة ويجيد الاستماع إلى آراء الآخرين المعارضين قبل المؤيدين بصدر رحب ، وكل ما يعنيه أن يحقق إنجازا حقيقياً فى النهاية لإصلاح التعليم وتطويره ، بالتعاون مع المؤسسات والمراكز العلمية من ناحية ومع المؤسسات السياسية والدستورية من ناحية أخرى . ومع المعلمين والآباء والتلاميذ أنفسهم من ناحية ثالثة . . لكن الامتحانات الغريبة التى عقدت له منذ البداية أشارت إلى أن هدفها ـ ولم يكن خفياً ولا مختفياً ـ هو دفع الوزير إلى التوقف عن التفكير فى إعداد خطته للنهوض بالبلد عن طريق النهوض بأبنائها فى معامل الرجال التى نسميها المدارس ،

وهى بأوضاعها الحالية من المبانى والمعامل والمكتبات والمناهج فى طرق التدريس تنتمى إلى عصر مضى ولم تدخل القرن العشرين الذى أوشك أن ينتهى مع أن عقلية الطالب المصرى واستعداده ، وكفاءة المدرس المصرى إذا أحسن التعامل معه ، يمكن أن يحققا نتائج مبهرة .

أول إمتحان كان فى إنتظار الوزير ، حين بدأت أصوات متناثرة ـ ولكن منظمة ومتصاعدة ـ توجه إليه نوعاً من الإنذار أو الإتهام بأنه «قد» يفكر فى تعديل بعض جوانب فى إستراتيجية التعليم ، وهذه الاستيراتيجية نص اكتسب حصانة وقداسة . وأصبح الخروج عليه «ردة» تستوجب تطبيق حد الردة على مرتكبها . . وبدأت تنهال على الوزير تعليقات وأسئلة من نوع : هل تريد تغيير مالا يقبل التغيير . . ؟ هل صحيح أن فكرك جمح إلى حد اعتزام تعديل فى إستراتيجية التعليم متجاهلاً أن مجلس الشسعب وافق عليها ومجلس الوزراء أقرها وأصبحت ضمن المعلقات السبع . . ؟ هل تختار « الردة » أم ستسير فى الطابور . . ! هل صحيح أنك تريد أن تقود الوزارة بفكرك وسياستك وتمارس فيها سلطاتك وصلاحيتك الدستورية . . وإن كان ذلك صحيحاً فهل تعلم أن هذه مخالفات يمكن أن تجعلك هدفاً لسيل من الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات . . !

ولأول مرة فى ظل المناخ السياسى والفكرى الجديد الذى بدأ فى مصر منذ عام ١٩٨١ نسمع أن تعديلاً فى وثيقة ما ـ مهما بلغت قوتها ـ يمكن أن يكون جريمة اسمها « الردة » فى وقت مسموح فيه للناس إلى آخر المدى بالتفكير بحرية كاملة ، وإعلان رأيهم بأعلى صوت بغير قيود . . ويطالبون بتعديل القوانين التى أقرها مجلس الشعب ومجلس الوزراء ، ويجاهرون دون خوف بأن فيها ثغرات ، بل ويطالبون بتعديل الدستور الذى صدر بموافقة شعبية فى إستفتاء عام وهو أعلى وثيقة فى البلاد ، لأنه حتى الدستور يمكن تعديله

بوسائل معروفة . . وليس فى كل ذلك ردة ، فكيف يقام حد الردة على من يفكر فى تعديل فى إستراتيجية التعليم . . ؟

القضية ليست إسترتيجية التعليم ، لأنها فى النهاية سوف تتغير إن لم يكن اليوم فغدا أو بعد غد ، وسبحان من يغير ولا يتغير وله الدوام وحده ، ونحن فى عصر أهم سماته إعادة التفكير فى كل شىء حتى ما كان معتبراً من المسلمات ، وقد إنهارت أمام عيوننا نظريات كانت عقيدة أكثر رسوخاً فى ضمائر أصحابها من العقائد الدينية فى ضمائر المؤمنين . . وإنهارت دول كبرى ، وسقطت تماثيل كانت مقدسة فى نظر أصحابها ، وإنهارت أحلاف عسكرية كبرى ، وأصبح العالم فى مرحلة أقرب إلى طوفان سيدنا نوح ، والويل لمن لا يركب سفينة التغيير لينجو من الضياع ، وإلا فمصيره مع ابن نوح من المغرقين وهو يظن أنه قادر على أن يأوى إلى جبل يعصمه من الطوفان ، وسيبقى مثل هذا الإبن عبرة لكل من يتجاهل الواقع ولا يساير مقتضياته .

لا أعرف إن كان الوزير قد إنصرف إلى أن يدفع عن نفسه تهمة الردة أم أن فرصة الحوار الواسع حول التعليم بأحواله الحالية التى يلمسها كل طفل وكل شاب وكل أب وكل أم فى مصر مازالت فى دائرة الممكن ، ولم نفقد بعد الفرصة لتحريك الجمود السائد فى الفكر التعليمى المصرى تحت تهديد عصا غليظة ممن يريدون أن يقتلوا كل تجديد بدعوى أن لدينا إسترتيجية للتعليم لا مثيل لها فى العالم ، هكذا نزلت وهكذا ستبقى ، ولها حراس لايغفلون ولا ينامون (!) .

هل تأجل إمتحان الوزير إلى الدور الثانى ، أم أن المناقشة إنتهت وننتقل إلى جدول الأعمال ونصفق ، بينما الدول الكبرى تجرى فيها مراجعات هائلة وتعيد النظر فى فلسفاتها وسياساتها التعليمية ونحن نغط فى نوم عميق

متدثرين باستراتيجية التعليم . (بقايا فكر مرحلة الميثاق الوطنى الذى كان نصا مقدساً ولم يحقق شيئاً) .

الامتحان الثانى للوزير تمثل فى الضغط الغريب الذى تتعرض له لتأجيل العام الدراسى لأنه لايجوز إنتظام ١٢ مليون طالب فى الدراسة بينما هناك ٥ آلاف أو ١٠ آلاف طالب مشغولون فى الدورة الإفريقية للألعاب الرياضية ، وكان المفروض أن تغلق المدارس أبوابها من أسوان إلى السلوم ، ومن الوادى الجديد إلى البحر الأحمر ، ليكون فى توقفنا القومى عن التعليم دليل على نهضتنا القومية فى الألعاب الرياضية ، بينما يدور جدل واسع فى أمريكا على سبيل المثال ، حول ضرورة إطالة العام الدراسى وتقليل الإجازات لكى تلحق أمريكا (أمريكا) ! بالدول التى سبقتها فى التعليم ، وفى آخر دراسة نشرت فى أغسطس الماضى طالب ٥١٪ من الطلبة الأمريكيين بإطالة العالم الدراسى من ٨ شهور إلى ٩ شهور ونصف الشهر ، والعام الدراسى حالياً فى أمريكا ١٨٠ يوماً بينما العالم الدراسى فى اليابان ٢٣٤ يوماً وفى كوريا الجنوبية وأسبانيا ٢٢٠ يوماً وفى بريطانيا ٢٠٠ يوم أما فى مصر فالعام الدراسى أقل من ١٤٠ يوماً ومع ذلك نريد تعطيل الدراسة فى كل مناسبة . . كلما أقيمت مباريات هامة أو إنتخابات أو زيارات هامة .

فى هذا الامتحان نجح الوزير .

ولكن مازال عليه ان يجتاز إمتحانات أخرى أكثر صعوبة ، وأعتقد أنه قادر على ذلك والله معه . ومن واجبنا أن نقول كلمة الحق كلما كانت معه .

قراءة فى وثيقة عن المستقبل

فى الخلافات العقيمة والسقيمة حول الماضى وما جرى فيه ، كاد يصيبنا اليأس من أن يظفر المستقبل بمثل هذا الاهتمام الذى استغرق كبار مفكرينا ومثقفينا ، واشتبك الجميع فى معارك ضارية أجهدوا فيها أنفسهم غاية الاجهاد للهجوم على الماضى أو الدفاع عنه وكأن الزمن لم يتحرك ، وكأننا أمة بلا حاضر ولا مستقبل . . فى هذا الجو المفسد للعقول ، القاتل للعزائم، صدرت أخيراً وثيقة بالغة الأهمية ، جادة وصريحة ، وجديدة فى طريقة العرض والتفكير ، موضوعها هو المستقبل، وقضية بناء المستقبل فى جوهرها هى التعليم . ولذلك فهى تستحق الوقوف عندها بالدراسة النقدية بعيداً عن المواقف الجاهزة المعروفة بالتأييد أو المعارضة .

والوثيقة الجديدة أعدها وزير التعليم ، الدكتور حسن كامل بهاء الدين، فهى بذلك أول وثيقة تعبر عن سياساته واتجاهاته ، ويمكن أن تكون أساساً موضوعياً للحساب والمتابعة بعد ذلك وهذه نقطة ايجابية تحسب له ، كما تحسب له نقطة أخرى هى أنه لم يتخذها منبراً للخطابة التى عهدناها من الوزراء بالكلمات الجاهزة ، والأفكار المعلبة ، ومواقف الدفاع على طول الخط لذلك ليس فيها ألعاب الأرقام التى تخصص فيها « حواة » يظهرون بها نتائج الأعمال السحرية والإنجازات الإسطورية التى تحققت فى الوقت الذى يكتوى فيه الناس بنار الحقيقة فى الواقع ، وليست فيها وقفة

المحامى البارع الذى يتخذ موقف الدفع من كل متهم فى قفص الإتهام، حتى يخلو القفص من كل المتهمين فلا نجد أحداً نحاسبه عما حدث فى مجال التعليم خلال سنوات طويلة تراكم فيها الإهمال والقصور والإخفاء، حتى وصل إلى الحال الذى نراه ونلمسه . . طلبة فى الثانوية العامة لا يستطيعون تكوين جملة بلغتهم الوطنية خالية من الأخطاء اللغوية والإملائية، ولايقدرون على دخول الإمتحان إلا بعد دفع آلاف الجنيهات للدروس الخصوصية . . وعام دراسى لايكاد يبدأ حتى ينتهى ، وكابوس قاتل اسمه « وهم التعليم » يجثم على صدور الملايين من الآباء والأبناء . . أوهام عن وجود مدارس . . أوهام أخرى أن التلاميذ يتعلمون حقاً فى هذه المدارس . . وأوهام أخرى بأن المدارس قائمة بدورها فى التربية وغرس القيم . . وتقارير تتحدث عن الأوهام وكأنها حقائق . . وشهادات تمنح . . وظواهر تكاد تقنعنا .

يذكرنى ذلك بقضية فى السبعينات ، وكانت عملية غش هائلة فى إصلاح واستزراع أرض ، ورأى بعض الموظفين أن ما تراه الدولة هو الأوراق والأرقام والتقارير . فاكتفوا بها وأخذوا هم المال ، إلى أن ظهر خطأ بسيط قاد إلى القضية ، فإذا التحقيق يبين أن كشوف العاملين ـ بالمئات ـ كانت مزورة ، ولم يكن هناك عاملون على الاطلاق، ولكن كانت هناك فقط كشوف بأسماء وبيانات عن كل عامل تبدو غاية فى الدقة، وتوقيعات بتسلم المرتب ، وعلاوات تصرف ، وحوافز انتاج للمجتهدين ، وإجازات عارضة لبعضهم ، وإجازات مرضية ، وخصم أيام من المرتب عقاباً على إهمال بعضهم الآخر . وفصل أحدهم لأنه انقطع عن العمل أكثر من المدة المسموح بها فى القانون ، وهكذا حياة كاملة أقامها التزوير ، مع تقارير عن النجاح المنقطع النظير . . !

هذه الوثيقة تكشف الغطاء عن الوهم ، وتبدأ من نقطة « المكاشفة» أو « المصارحة » وتعترف بأن التعليم فى مصر فى « أزمة » وطوال السنوات الماضية كانت وزارة التعليم تحب أن تختار ألفاظاً خداعة مثل «تطوير التعليم» أو « تحسين التعليم » أو « الإنطلاق بالتعليم إلى آفاق جديدة » ولكن الوزارة فى تفكيرها الجديد هذه المرة أرادت أن تعلن أنها جادة فى الإصلاح إلى حد أنها لاتعتزم أن تخفى الحقيقة ولا أن تجملها ، بعد أن عاشت سنوات « تكذب وتتجمل » فى وقت واحد !

وللحق فإن أول من استخدم تعبير « أزمة التعليم فى مصر » كان الرئيس حسنى مبارك نفسه ، وكان ذلك فى خطاب أراد به أن يكون بداية جديدة مختلفة ، ولذلك اختار فيه كلمات جديدة ، واضحة كل الوضوح ، وكان ذلك أمام السلطة التشريعية وبحضور الوزارة مجتمعة ، فى افتتاح الدورة البرلمانية عام ١٩٩١ فأعلن أن الجميع يشعرون بأن التعليم الآن دون المستوى المطلوب ، وأن ذلك لا ينطبق على مرحلة تعليمية معينة ولكنه ينطبق على جميع المراحل ، وأعلن أيضاً أن التعليم القائم لا يليق بمصر ، ثم أعلن وهو يضغط على كل كلمة « لابد أن نصارح أنفسنا بأن الأزمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة ، والمعلم ، والطالب والمنهج » . أى على جميع العناصر المشاركة فى التعليم . . ولم يكتف الرئيس بذلك فى هذا الخطاب الخطير ولكنه حدد مظاهر ونتائج الأزمة بعبارات غاية فى الوضوح :

- أن هذه الأزمة تنهك موارد الدولة .
- أن هذه الأزمة تستنزف امكانات كل أسرة .
- وأن الأزمة وصلت إلى الحد الذى جعل محصلة التعليم ضعيفة .

وكان تشخيص الرئيس لأسباب الأزمة أن التعليم ظل لسنوات طويلة قائماً على « الكم » وليس على « الكيف » وهذا هو التشخيص الدقيق ، لأن وزارات التعليم المتعاقبة اعتادت أن تغرقنا فى بحار من الأرقام والتقارير لعدد تلاميذ بالملايين ، ومدارس بعشرات الآلاف ، ومعلمين بمئات الآلاف ، وميزانيات بمليارات الجنيهات ، ولكن لم يحدثنا أحد عما تحقق بالنسبة لنوعية الطالب ونوعية الخريج ، وهل خريج الجامعة عندنا يتساوى مع خريج جامعة أوروبية أو أمريكية أو يصل إلى نصف المستوى . . والإجابة عن السؤال : أين نحن من المستوى العالمى للتعليم تأتى من الجامعات الأوروبية والأمريكية ، فهى تشترط إعادة امتحان خريجى الجامعات المصرية اذا ارادوا الدراسة فيها أو ليحصلوا على تراخيص بالعمل فى هذه الدول . . ولم يعد من صالح الوطن انكار أن عندنا عن التعليم أرقاماً بالملايين ، لكن النتائج ليست بعيدة عن الصفر ، والتصريحات التى شغلت أجهزة الإعلام لعشرات السنين عن تطوير التعليم والثورة الثقافية لم تغير شيئاً قائماً ولم تدخل فى صميم المشكلة .

من هنا كانت أهمية وقفة الرئيس مبارك فى خطابه حين حدد المهام بالتفصيل لانقاذ الموقف .

- السنوات القادمة هى سنوات تطوير التعليم .
- لابد من وضع برنامج متكامل لمواجهة الأزمة .
- ولابد من تحديد مراحل الإنجاز .

ومن هنا أيضاً جاءت أهمية الوثيقة التى أصدرها وزير التعليم بعنوان «مبارك والتعليم : نظرة إلى المستقبل » ترجمة للتفكير الجديد الذى فتح به الرئيس ملف التعليم فى مصر ، وبدأ الوزير هذه الوثيقة بالتزامين يمثلان رؤية سياسية ومستقبلية بعيدة .

الالتزام الأول : أن التغيير فى سياسات التعليم لن يمس مبدأ تكافؤ الفرص .

والالتزام الثانى : أن تغيير هذه السياسات لن يضيف أعباء جديدة على الأسرة المصرية ، ويكفيها ما تتحمل من أعباء ، والبديل المقبول سياسياً وإنسانياً هو التفكير فى تمويل أعباء التغيير من خلال قنوات أخرى (وهذا موضوع هام) .

واعتقد أن أهم ما جاء فى افتتاح هذه الوثيقة ما قاله الوزير من أن التغيير لا يمكن أن ينفرد به فرد ، أو وزير ، أو وزارة ، ولكنه مسئولية قومية ويجب أن يشارك فيها الرأى العام بالمناقشة ليحدد اتجاهات التغيير وأهدافه . . وهذا يضيف أهمية جديدة إلى هذه الوثيقة . . فهى إذن دعوة للحوار العام، وتحمل المسئولية القومية وهذا أفضل ما يمكن عمله، لأن استمرار الوضع فى التعليم على ما هو عليه أصبح مستحيلاً . . وهذه هى البداية لقراءة هذه الوثيقة عن مستقبلنا .

بداية الصحوة

لم يعد لدينا وقت لنأسف على الزمن الطويل الذى ضاع علينا دون أن ننتبه إلى أن التعليم هو القضية الأولى والأخيرة فى بناء الأوطان ، وأنه لامستقبل لبلد إلا بالتعليم ، وأن الدول الكبرى بدأت تقدمها حين أدركت أن البداية هى العلم والتعليم وبغيرها ما كان يمكن لعوامل القوة فيها أن تصنع منها دولاً كبرى ، حتى الدول الصغيرة المتخلفة التى أرادت ـ بصدق ـ أن تكسر حاجز التخلف مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وغيرهما ، لم تحقق ما يسميه العالم معجزة النمور الآسيوية إلا بالبدء بثورة فى التعليم جعلته على رأس الاولويات فى الاستراتيجية العليا للدولة ، بينما بقينا نحن ننظر إلى التعليم على أنه مجرد خدمة مثل سائر الخدمات ، ولم نتوصل إلى حقيقة ارتباط التعليم بالأمن القومى إلا مؤخراً جداً .

نستطيع أن نرصد بداية هذه « الصحوة » بالخطاب الذى دعا فيه الرئيس مبارك إلى إعلان المواجهة لما أسماه « أزمة التعليم » ثم بصدور الوثيقة التى تحدد سياسات ومبادىء العمل لهذه المواجهة ، والتى أصدرها وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين بعنوان « مبارك والتعليم : نظرة إلى المستقبل» ، لتكون نوعاً من « العقد الاجتماعى » بين المواطنين والمؤسسات والمنظمات المدنية فى المجتمع كله وبين الدولة ، ولتكون كذلك أساساً لتقييم وحساب أجهزة الدولة جميعاً ، وليس وزارة التعليم وحدها ، على ما يتحقق

منها وما لم يتحقق ، وهذا فى ذاته تفكير حضارى يضع أجهزة الدولة أمام مسئولياتها دون أن تتهرب منها أو تلقى بمسئولية الأخطاء على غيرها ، وهى شجاعة ، واستعداد للعمل الحقيقى وتحمل المسئولية سوف نذكره لوزير التعليم . وإذا كانت هذه الوثيقة تنطلق من وعى جديد بالربط بين التعليم والأمن القومى ، وبادراك أن بعض الدول الصغيرة الفقيرة . مثل ماليزيا ـ لم تجد باباً غير تجديد وتغيير التعليم فيها لتحقق هدفها الراديكالى الكبير حين حددت عام ٢٠٢٠ لتصبح واحدة من الدول المتقدمة ، ونجحت بذلك فى الوصول إلى معدل مرتفع لنموها الاقتصادى ، ورفع مستوى المعيشة لشعبها ، بينما نحن فى حال أفضل عما كانت عليه حين بدأت العمل بجدية ، لكن مشكلتنا أننا عالجنا مشكلة التعليم بالشعارات الوردية بينما عالجوها هم بالتغيير الحقيقى ، وبالحزم ، والجدية .

القيمة الحقيقية لوثيقة التعليم الجديدة أنها لاتتجاهل الواقع المؤلم ، ولا تسميه بغير اسمه الحقيقى ، وأنها تحدثنا عن الممكن وليس عن المستحيل ، ويمكن أن يتعاطف معها الآباء والمعلمون ، لأنهم سيجدون فيها صدى لما يعايشونه كل يوم فى مدارس منهارة أو على وشك الانهيار ، تفتقد المقومات الحقيقية لتكون مدرسة . . لا مقاعد ، ولا مكتبة ، ولا فناء ، ولا رعاية صحية أو اجتماعية ، مجرد أماكن ايواء بائسة تغرس فى نفوس الأبناء التعايش مع القبح والإهمال ، وفى الحقيقة فإن هذه الوثيقة فرصة يجب أن تتنبه إليها سائر الهيئات والمنظمات غير الحكومية ، أولها الأحزاب ، والنقابات ، والجمعيات ، ورجال الأعمال ، لدراستها وتحديد الدور الذى يمكن أن يقوموا به للمشاركة فى تنفيذها ، لأن تجديد المجتمع عن طريق تغيير التعليم لايمكن أن يترك لوزير واحد ، أو لوزارة واحدة ، مهما كانت النيات حسنة ، والاستعداد للعمل كبيراً . ماهو مطلوب يتجاوز طاقة الوزير والوزارة ويحتاج

إلى مساهمة المجتمع كله بكل فئاته وطوائفه ، فهذه قضية ليس فيها أغلبية ومعارضة ، وليس فيها حكومة وقطاع خاص ، ولكن فيها الوطن كله يكون أولا يكون وكيف يكون التعليم معركة قومية ، ومشروعا وطنيا ، يتمثل فيه الحلم والهدف الذى يسعى كل مصرى إلى تحقيقه ـ وإلا فكيف نحقق رعاية متكاملة للأطفال والشباب، ونحول كل فرد إلى طاقة منتجة ، ونسلحه بقدرة على أداء عمل يحتاجه المجتمع، وبانتاجية تقترب من المستويات المعقولة بالقياس لدول فى مثل أوضاعنا ، وكيف نتخلى عن التعليم بالتلقين والحفظ الذى يقتل العقول ويجمد ملكات الإبداع، إلى التعليم الذى يساعد على بناء شخصية مستنيرة قادرة على الفهم، والتفكير الحر، وابداء الرأى بشجاعة، وتقبل الرأى المخالف دون ضيق به أو اسراع بادانته ، وكيف نعد أبناءنا لخوض الحرب العالمية القائمة بأسلحة جديدة ليس الصاروخ والقنبلة، ولكن بالرياضيات والالكترونيات والتكنولوجيا والليزر، وكيف نحمى شبابنا من الهزيمة فى حروب على كل الميادين بدأت فى عقول البشر . . وسوف تنتهى أيضاً فى عقولهم . .

كيف يمكن أن نحقق شيئاً من ذلك دون أن نتخلص من بقايا التصور المتخلف للتعليم على أنه مشكلة خدمات، وندرك أن أزمة التعليم هى أزمة تمس الأمن القومى ، ومادمنا قد استطعنا تجديد شبكة المجارى وانفقنا عليها ١١ مليار جنيه وحققنا بذلك شيئاً أقرب إلى المعجزة ، فلن نعجز عن توفير مبلغ مماثل لتجديد العقل، والشخصية، والإنسان ، لأنه لم يعد ممكناً أن يستمر الانفاق على التعليم فى مصر فى حدود ٢ , ٥٪ من إجمالى الناتج القومى بينما يخصص الأردن ١ , ٧٪ من ناتجه القومى للتعليم ، أو أن يظل نصيب التلميذ فى التعليم الأساسى فى مصر ٨٨ دولاراً وفى إسرائيل ٨٨٠ دولاراً فى السنة . !

ان وزير التعليم فى وثيقته يضع أمامنا حقيقة لابد أن نضعها أمامنا لنتحمل نصيبنا من المسئولية ، فهو يقول بكل وضوح ان مهمة تجديد التعليم أكبر من أن تقوم عليها وزارة التعليم وحدها مهما عظم دورها ، وهذا فهم سياسى صحيح ومسئول ، يعكس حساً وطنياً صادقاً يجب أن نشكره ونستجيب له .

يذكرنى ذلك بالوثيقة الرئاسية التى أصدرها الرئيس الامريكى جورج بوش فى العام الماضى بعنوان « أمريكا ٢٠٠٠ » وقال فيها أن مستقبل أمريكا مرتبط بقدرتها على القيام بثورة وبانقلاب راديكالى فى التعليم لأن العالم لن يكون فيه مكان للضعفاء ولا للمتخلفين ، وأن هذه الثورة يجب ألا تترك مسئوليتها لرجال التعليم وحدهم بل هى مسئولية المجتمع كله ، ويجب أن تستند إلى الارادة السياسية العليا وأعلى مستويات السلطة ومراكز اتخاذ القرار وأيضاً على الجهود الشعبية .

استراتيجية التعليم فى امريكا التى اعلنها بوش تشمل احداث تغيير كبير فى ١١٠ آلاف مدرسة حكومية وخاصة ، وبالتالى احداث تغيير فى كل مجتمع امريكى ، وفى كل بيت امريكى ، فضلاً عن التغيير الشامل فى الاوضاع التعليمية فى كل أمريكا . وهذه الاستراتيجية ـ كما جاء فيها ـ هى استراتيجية جريئة ، وطويلة المدى . سوف تبدأ بسرعة ، ولكن لن تظهر ثمارها بسرعة ، وسوف تكون الشغل الشاغل لكل الامريكيين طوال السنوات المتبقية من القرن العشرين .

يقول الرئيس بوش فى وثيقته : « سوف تحدث الاستراتيجية تغيرات بعيدة الاثر فى ممارساتنا البالية ، وفروضنا العتيقة ، وقيودنا على التربية التى عفا عليها الزمن . مطلوب منا ان ندخل بعض التعديلات على نمط حياتنا أيضاً . ان « امريكا ٢٠٠٠ » استراتيجية قومية ، تعترف بالقطاع الخاص

كشريك رئيسى ، وتدرك أن الاصلاح الحقيقى للتعليم ينبع من داخل كل مجتمع محلى وكل مدرسة ، وتسعى إلى الاسراع بان يتفهم الناس ماذا ينبغى ان يفعلوا من أجل ابنائهم » . هكذا فعلوا فى أمريكا . . ونرجو أن نفعل مثلهم .

obeikandl.com

الجامعات والمستقبل

لأن مشاكل الحاضر تستنفد طاقتنا ، وتتزاحم كلها فى وقت واحد ، لم تعد المؤسسات مشغولة بالتفكير فى صورة المستقبل ، ولذلك ما ان اجتمعت مجموعة من قمم المفكرين وقيادات الجامعات المصرية للتفكير فى التصورات المستقبلية للتنمية فى مصر ودور الجامعات حتى تشعب الحوار علمياً وموضوعياً وعميقاً إلى اتجاهات متعددة ، ووصل فى النهاية إلى أن أى إصلاح فى مصر إذا كان جاداً فليست له إلا نقطة بداية واحدة هى التعليم ، وأجمع الكل على أن الحلقات فى سلسلة المشاكل كثيرة ، ومتداخلة ، ولكن الحلقة الوحيدة التى إذا بدأنا بإصلاحها انتقل الإصلاح تلقائياً إلى سائر الحلقات : هى التعليم . . التعليم .

فى بداية الندوة التى استغرقت مناقشاتها ثلاثة أيام كاملة فى الاسكندرية وفى جلسات عمل متصلة من العاشرة صباحاً إلى العاشرة مساءً ، وضع وزير التعليم الدكتور حسين كامل بهاء الدين القضية فى إطارها الصحيح حين قال أن التعليم مسئول عن المشاكل الكبرى التى يعانى منها المجتمع المصرى ابتداء من التطرف ، إلى الأزمة الاقتصادية ، والبطالة ، والإدمان ، والزيادة السكانية ، وتلوث البيئة وأزمة الإسكان، والمشكلة الزراعية ، ونقص المياه ، وتخلفنا عن الثورة التكنولوجية العالمية فهذه المشاكل عند التحليل النهائى ليست إلا نتاج تعليم سيىء ، ولابد من إصلاح التعليم

جذرياً مثلما فعلت الدول التى تجاوزت مرحلة التخلف وتقدمت ، ولابد من إنشاء مراكز لإعداد تصورات ودراسات لمواجهة المستقبل بما سيجد فيه من متغيرات عالمية ومحلية ، ولابد أيضاً أن نحقق وبسرعة نقلة جوهرية فى فلسفة التعليم المصرى ليتحول من تلقين معلومات إلى اكتساب حقيقى للخبرات . . ولابد أن نفكر بجدية وبعمق وبحرية كاملة : ماهو المشروع القومى الذى يمكن أن يكتل المجتمع كل جهوده للعمل على تحقيقه . . ويحتشد المصريون جميعاً لانجازه ؟ .

كان جديداً فى هذه الندوة أن يشارك فيها وزير البترول الدكتور حمدى البنبى فهو بخبرته كاستاذ جامعى ، وبحسه السياسى والوطنى ، وبحكم مسئوليته فى قيادة قطاع متصل بأحدث العلوم والتكنولوجيا يدرك أن قضية التنمية وقضية التعليم ليسا من شئون أهل الاختصاص وحدهم ، ولكنه مسئولية سياسية واجتماعية ووطنية فى المقام الأول من واجب المجتمع المشاركة فيها ولذلك كانت له رؤيا مستقبلية واضحة ، وكانت مشاركته فى المناقشات بالغة الأهمية مع عدد من كبار العلماء والمفكرين بينهم الدكتور السيد حسانين رئيس جامعة المنوفية والدكتور عصام سالم رئيس جامعة الاسكندرية ، والدكتور رمزى الشاعر رئيس جامعة الزقازيق وعدد من عمداء الكليات والاساتذة البارزين منهم الدكتور حازم الببلاوى والدكتور أحمد الغندور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وادار الندوة بمقدرته النادرة الدكتور على الدين هلال استاذ العلوم السياسية وتوصلت الندوة إلى تصور متكامل يمكن ايجازه فى نقاط :

ـ أن العنصر البشرى فى مصر ثروة يجب الاستفادة منها بدل اهدارها وماينقصنا فى كل مجال هو ارساء النظام الذى يحدد الأهداف وآليات العمل . وفى غياب النظم يزداد الاعتماد على الأشخاص، وهذا هو مكمن الخطر ـ

كما قال الدكتور حازم الببلاوى ـ وفى مرحلة الانتقال الاجتماعى التى نمر بها يتوقف نجاح هذا الانتقال على عاملين :

الأول : أن نفهم طبيعة التغير ، والأهداف التى يجب أن يحققها ، وقد يبدو ذلك سهلاً لكنه فى الحقيقة شديد الصعوبة، بدليل أننا لم نفهم حتى الآن ما فهمته دول أخرى مثل قبرص من أن أهم ما يجذب المستثمر ليس الاعفاءات الضريبية، ولكن أن يجد الحماية القانونية، بينما نحن نعطى هذه الاعفاءات بأكثر مما يعطيه غيرنا ومع ذلك يتردد المستثمر حينما يجد نفسه فى غابة معقدة من التشريعات لايعرف أولها وآخرها .

العنصر الثانى : هو التصميم . . لأن الإصلاح لابد أن يواجه أخطاء وآثارا جانبية ، والتصميم يجعلنا ندرس كل خطأ ونعمل على اصلاحه دون أن يترتب عليه تشكيك فى الإصلاح ذاته .

وفى نفس الوقت فإن التغيير يعنى فكراً جديداً وفلسفة جديدة للعمل على مستوى المجتمع وروحاً جديدة بين العاملين فى التنفيذ ، ولابد أن يبدأ أهل الفكر بتوضيح وتحديد مسار التغيير ، لأن التغيير لايتحقق فى جو من الغموض، أو عدم الوضوح الفكرى ، بل أن الغموض هو العدو الأول للتغيير، لأنه سيؤدى إلى عرقلة مساره وتضارب اتجاهات العمل والعاملين ، ويسمح بالانحراف ، وفى مرحلة العمل لتحقيق التغيير فإن دور الإعلام هو الدور الأكبر فى توصيل الأفكار الجديدة ، كضمان لحمايتها وعدم الإساءة إليها من أعداء التغيير. هكذا قال الدكتور على الدين هلال، وإذا كان التغيير فى هذا العصر لايمكن أن يتم بدون ثقة واقتناع شعبى بضرورة العلم والتكنولوجيا ، فإن البحث يجب أن يتجه إلى كيف نجعل موضوع العلم والتكنولوجيا والمستقبل مطلباً شعبياً، ومادامت فى المجتمع جماعات مصالح

للدفاع عن مطالب وقضايا معينة فأولى بنا أن تنشأ جماعة مصالح وجمعيات أهلية للدفاع عن العلم والتكنولوجيا .

العقبات أمام التغيير كثيرة ، خارجية وداخلية ، ومعروفة، وكما أن هناك إدارة الأزمات، فهناك إدارة بالأزمات، بمعنى أن يجرى اعداد أزمات وتصديرها لدول أخرى ، لكى تظل فى انشغال دائم وكما أن ذلك صحيح فإن التغلب عليه ممكن ، ولذلك فإن عملية التغيير ومحاولات التقدم لابد أن تجد محاولات قوية لعرقلتها ، وإذا كنا قد انتقلنا من النظام الشمولى إلى الديمقراطية ، فإن هذا النظام الديمقراطى له أساليبه لحماية نفسه ، وهنا تظهر أهمية التعليم باعتباره قضية أمن قومى ، ويظهر أيضاً دور للجامعات فى وضع صانع القرار فى الصورة لما يحدث فى الداخل والخارج ، كيف نفتح قنوات اتصال جيدة بين الجامعات والمجتمع ، وأيضاً بين الجامعات ومراكز صنع القرار، هذه هى القضية وهى لاتتعلق بالتعليم وحده، ولكنها تتعلق بادارة المجتمع بأسلوب علمى وواقعى ، بحيث تكون الجامعات جهاز التفكير الرئيسى فيه وتكون فى نفس الوقت اداة الاتصال الرئيسية فى كلا الاتجاهين من المجتمع، اى من القاعدة الجماهيرية إلى القمة . . ومن القمة، إلى أعماق المجتمع ، وهنا تظهر إشكالية أن كل جامعة لايمكن أن تتخصص فى كل شىء . ولكن يمكن لكل جامعة أن تتخصص فى جانب أو قضية محورية من قضايا التغيير، وتعد له خطط العمل التفصيلية فى ضوء التجارب العالمية . وهنا لابد أن نفكر فى نوع من التخصص للجامعات ، جامعة تدرس تجارب الزراعة فى دول العالم ودول الجوار ، وجامعة تتخصص فى متابعة الجديد فى العلوم والتكنولوجيا والصناعة ، وثالثة تتخصص فى دراسة قضية السكان ، وتظهر الحاجة إلى ذلك إذا أدركنا أن التحرك فى المراحل القادمة يحتاج إلى خطط واضحة قابلة للتنفيذ ، وأن الجامعات هى

بيوت الخبرة الحقيقية فى المجتمع التى يجب أن تتنبأ بالأزمات قبل وقوعها، وتعد لها الخطط المستقبلية. لكن مشكلتنا الكبرى اننا نتحمس لفكرة أو مشروع ثم يتبدد حماسنا.. وإذا بدأنا فى التنفيذ فإننا نستمر فيه فترة ثم نتوقف.. كيف نضمن الاستمرار ؟.. هذه هى القضية.

obeikandl.com